دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق) العدد (85) الجزء الثانى أكتوبر 2014

الفقر و التعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية

د. طلعت حسينى إسماعيل
أستاذ التخطيط التربوى المساعد
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

ملخص

انطلقت الدراسة من قناعة مفادها أن ثمة علاقة تبادلية بين الفقر والتعليم، وأن التعليم هو أحد العوامل المحورية في الحد من الفقر، خاصةً في مرحلة ما بعد الخامس والعشرين من يناير عام ألفان وأحد عشر، لذا سعت الدراسة إلى تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، ومن أجل تحليل مؤشرات هذه العلاقة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، لمناسبته لطبيعة الموضوع محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :منها مايتعلق بتشخيص حالة الفقر في المجتمع، ومنها ما يتعلق بملامح العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، ومنها ما يتعلق بتحليل مؤشرات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، ومنها ما يتعلق بتحليل مؤشرات الفقر المرتبطة بالتعليم. ، كما توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتطلبات، الواجب توفيرها لتفعيل دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الحد من الفقر. وقد تمثلت أهم هذه المتطلبات في: بناء مدارس وفصول جديدة وخاصة فى المناطق المحرومة ، والتطبيق الفعلى لمبدأ العدالة في توزيع الفرص والإمكانات والتسهيلات التعليمية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، والتطبيق العملى لمبدأ مجانية التعليم فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وقيام الدولة بتقديم دعم مالي للأسر الفقيرة التى لديها أفراد فى سن التعليم ومساءلتها حال عدم ذهابهم للمدرسة، وتفعيل قانون التعليم الإلزامي كمدخل للوقاية من مشكلة عمالة الأطفال وخاصة فى المناطق الريفية، وإسهام المنظمات غير الحكومية فى إعداد وتنفيذ برامج محددة لتوفير الفرص التعليمية للأطفال الفقراء، وتطوير برامج التغذية المدرسية اللازمة لحماية أطفال الأسر الفقيرة من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، والتنسيق بين وزارات التعليم والصحة والتضامن الإجتماعى بخصوص برامج دعم الفقراء، وتشجيع المشاركة المجتمعية كأسلوب لجمع التبرعات اللازمة للمساعدة فى تعليم التلاميذ الفقراء، وتحسين الجانب الكيفى للتعليم للتغلب على مشكلة رسوب وتسرب أبناء الأسر الفقيرة، والتحديد الدقيق للأسباب الإقتصادية والإجتماعية والتربوية المسئولة عن رسوب و تسرب أبناء الأسر الفقيرة من التعليم ومعالجتها، والعمل على وضع خطة جديدة شاملة لمكافحة الأمية، وتطوير مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي الحكومية كمدخل لمحاربة الفقر .

الكلمات المفتاحية: الفقر - التعليم - المؤشرات التعليمية.

Poverty and Education: An Analytical Study of the Mutual Relationship Indicators

Abstract

The study launched from the conviction that: there is an mutual relationship between poverty and education, and education is one of the central factors in the reduction of poverty, especially in the post-twenty-fifth of January

2011 stage. So the study sought to analyze indicators of mutual relationship between poverty and education. In order to analyze indicators of this relationship, the study used the descriptive methodology, because it is appropriate to the nature of the subject matter of the study. The study found a set of results, including those related to: diagnosis of the poverty state in the society, features of the mutual relationship between poverty and education, analysis of the first cycle of basic education indicators, and analysis of poverty indicators related to education. The study also identified a set of requirements that must be met to activate the role of the first cycle of basic education in poverty reduction. The most important of these requirements were represented in: building new schools and classes, especially in underserved areas, the actual application of the principle of justice in the distribution of educational opportunities, possibilities, and facilities between governmental and private schools, the practical application of the principle of free education in rural and urban areas, the State should provide financial support to poor families whose has members at the age of education, the State should held accountable them if they do not go to school, activation of the Compulsory Education Law as an approach for the prevention of the child labor problem especially in rural areas, contribution of non-governmental organizations in the preparation and implementation of specific programs to provide educational opportunities for poor children, developing programs of the school feeding that necessary for the protection of children from poor families of the diseases resulting from malnutrition, coordination between the ministries of education, health and social solidarity regarding poor support programs, encourage community participation as a method to fundraising which necessary to help in education of poor students, improving the qualitative aspect of education to overcome the problem of repetition and droupout children of poor families, accurate identification of the economic, social and educational reasons responsible for repetition and droupout children of poor families and treating it, setting a comprehensive new plan to combat illiteracy, and development of the first cycle of the governmental primary schools as an Approach to the fight against poverty.

Keywords: Poverty - Education - The Educational Indicators.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر أحد أهم القضايا المجتمعية، وأكثرها تداولاً على الساحة السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى مختلف بلدان العالم، كما تعدّ من أقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات البشرية على مرّ التاريخ. ويشهد العالم فى الوقت الراهن، تفاقم معدّلات الفقر واتساع خارطتها، وتعمق الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وبخاصة منذ توسّع دائرة العولمة. والأرقام تتحدث بنفسها عن عمق

مشكلة الفقر العالمي فى بدايات القرن الواحد العشرين, فهي تشير إلى أن ما يقارب 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر- أي ما يعادل خمس البشرية- يعتبرون فقراء جداً, أي أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم، ولو تم رفع خط الفقر قليلاً، لوصلت نسبة الفقراء في العالم إلى ما يزيد عن الثلث.[1]

ولعل ما يثير الاستهجان حقّا، ليست مسألة الفقر في حدّ ذاتها، لأنّها ظاهرة موجودة تاريخياً وعالمياً، بل الإقتصار على قياس تقدّم المجتمعات وازدهارها بعدد الأثرياء، في حين أنه من المنطقي أن يقاس ازدهار المجتمعات بعدد الفقراء فيها، ولا سيّما فى سياق كثرة الحديث عن ضرورة الإهتمام بحقوق الإنسان.

ويعتبر الفقر نتيجة لعمليات سياسية واقتصادية وإجتماعية، تتفاعل إحداها مع الأخرى ، وكثيراً ما تعزز إحداها الأخرى، بطرق تؤدى إلى تفاقم الحرمان الذي يعانى منه الفقراء. وفى هذا العالم الذى تتوزع فيه القوى السياسية بصورة غير متكافئة، تحاكى أحياناً طريقة توزع القوى الإقتصادية، فإن الطريقة التى تعمل بها المؤسسات الحكومية قد تكون غير مواتية للفقراء بالذات. فعلى سبيل المثال، فانه كثيراً ما لا يحصل الفقراء على مزايا الإستثمار العام فى التعليم والرعاية الصحية، وكثيراً ما يكونون ضحايا للفساد والتعسف من جانب الحكومات.[2]

ونظراً لأن مشكلة الفقر تمثل ظاهرة بالغة الخطورة على المستوى الدولى، فقد تزايد اهتمام المنظّمات والهيئات الدولية بها، ومنها منظمة الأمم المتّحدة التي عقدت قمّة الألفية فى شهر سبتمبر من عام 2000م والتي أقرّت للفترة من 2000-2015 ثمانية أهداف ذات أولوية في مجال التنمية، والمعروفة بأهداف الألفية، ومنها: خفض حالات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015.[3]

ويشكل الفقر إحدى المشكلات الرئيسة في المجتمع المصرى، باعتباره الظاهرة الأكثر خطورة على استقرار المجتمع، ولأنه أحد أهم معوقات التنمية فيه، حيث يتسبب في تهميش فئات كبيرة من المجتمع، ويؤدى إلى خلق حالة من التذمر وعدم الإستقرار في كافة المجالات، فقد واكب الخلل الإقتصادي الذى حدث فى المجتمع فى السنوات الأخيرة خلل اجتماعي، زاد من الفروق بين الطبقات الإجتماعية، فكانت المحصلة وجود طبقتين: طبقة ثرية جداً تشكل أقلية في المجتمع، ارتبطت بالمشروعات الأجنبية ارتباطاً وثيقاً على المستويات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وطبقة أخرى تمثل الغالبية الساحقة من السكان، تواجه انهياراً في مستوى معيشتها، نتيجة تفكك وتراجع القطاعات الإنتاجية في مجتمعاتها الفقيرة أصلاً، والتي ازدادت فقراً بعد ارتباطها الوثيق مع الأسواق العالمية.[4]

وقد شهد المجتمع خلال العقد الأول وبدايات العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين، زيادة مستمرة فى عدد ونسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى، حيث بلغت نسبة الفقراء 16.7% فى عام 2000/1999، ثم زادت إلى 19.6% عام 2005/2004، و 21.6% عام 2009/2008، و 25.2% عام 2011/2010، و26.3% عام 2013/2012. [5] ويتضح من ذلك أن هناك ارتفاع متزايد فى نسبة الفقراء. وهناك مخاوف من تزايد وطأته بصورة أكبر خلال السنوات القادمة، وهو

الأمر الذي يشكل تهديداً رئيسياً للاستقرار السياسي والإجتماعى، فضلاً عن كونه يمثل مصدراً أساسياً لعدم اطمئنان الفرد علي حاضره ومستقبله.[6] وهو ما يستدعى ضرورة بذل الجهود واتخاذ التدابير الجادة نحو مواجهته، وذلك بالاعتماد على حزمة متكاملة من المشروعات التنموية التى تهدف فى المقام الأول إلى تحسين نوعية حياة السكان الفقراء.[7]

وثمة علاقة تبادلية وثيقة بين الفقر والتعليم، حيث يؤثر الفقر بصورة مباشرة على أوضاع التعليم في المجتمع، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن التعليم يؤثر هو الآخر على أوضاع الفقراء في المجتمع، حيث يمثل الأداة الأساسية التى يمكن من خلالها إنتشال الأفراد من قبضة الفقر، ولمنع توارث الفقر على مر الأجيال، فالتعليم يمكن العاملين من الحصول على راتب أعلى ويوفر سبل معيشة أفضل للعاملين فى القطاعات المجتمعية المختلفة. وإجمالاً، فان كل سنة يقضيها الفرد فى المدرسة، تؤدى إلى زيادة دخله بنسبة 10% فى المتوسط.[8]

ويعتبرالتعليم من أهم الآليات الواقية من الفقر و العوز، باعتباره المسئول الأول عن بناء القدرات البشرية، والتي تعني بالضرورة ملاحقة الفقر البشري و فقر القدرات، فالتعليم الجيد والمنسجم مع متطلبات سوق العمل، يمكن الإنسان من الحصول على فرصة عمل مناسبة، تدر عليه دخل يمكنه من إشباع الكثير من حاجاته الغذائية، والصحية والثقافية.[9] وذلك يعنى ملاحقة أخرى لفقر الدخل ومحاولة إستئصاله أو الحد منه. ومن الملاحظ أنه كلما استطالت فرص إتاحة التعليم زمناً، فإن ذلك سوف يسهم بصورة إيجابية في توزيع أعدل لمستويات المعيشة وإلى ضمانات أوثق للتماسك والسلام الإجتماعى.[10]

وحتى يضطلع التعليم بدور قوى في تمكين الفئات السكانية الفقيرة التي تعاني من أوجه حرمان، فيجب أن يكون بالفعل وسيلة للإرتقاء الإجتماعى، ولكن كيف يحدث ذلك والمجتمع يعانى من ارتفاع معدل الأمية، إذ تعتبر مصر من بين إحدى تسعة بلدان توجد فيها أعلى معدلات للأمية في العالم. ومما لا جدال فيه هو الارتباط القوي والموجب بين الأمية والفقر. وهو ما يضع ضغوطاً ضخمة على موارد الدولة ويعرقل جهود التنمية.[11]

وتعتبر الحلقة الأولى من التعليم الأساسى من أهم المراحل التعليمية التى تظهر فيها نتائج العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، حيث تنتشر مؤسسات التعليم في هذه الحلقة في المناطق الريفية الفقيرة ، كما تنتشر في المناطق الحضرية، كما أن هناك مناطق فقيرة لاتزال محرومة من وصول خدمة التعليم الأساسى إليها. كما تحتوى الحلقة الأولى على مؤسسات تعليمية حكومية يلتحق بها معظم أبناء الوطن وخاصة أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة، ومؤسسات تعليمية خاصة يلتحق بها الأغنياء من أبناء الوطن.

ويشير الواقع الراهن لحال نظام التعليم بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، إلى صعوبة قيامه بدوره المنشود فى بناء القدرات البشرية، وتحقيق الارتقاء الاجتماعى لكافة أبناء المجتمع. حيث لم تعد المدخلات والعمليات

التعليمية لهذه الحلقة وسيلة مناسبة لتحقيق الإرتقاء الإجتماعى للفقراء من أبناء المجتمع، بل أصبحت عبئاً يثقل كاهل التلاميذ وأسرهم وبصفة خاصة الفقراء منهم، كما تلعب دوراً طبقياً تجاه التصفية والفرز والاستبعاد الإجتماعى، بحيث لا يتوفر التعليم المتميز إلا لأبناء الصفوة والميسورين مالياً. وربما يرجع ذلك إلى حالة التردى الذى وصلت إليه أوضاع التعليم بهذه المرحلة، فالمشكلات لا حصر لها، والكلام عن الإخفاق صار شائعًا وبصوت مسموع، والقصور في كل جوانب العملية التعليمية لم يعد يحتاج إلى دليل أو إثبات من فرط جلائه، والمحصلة النهائية هى أن عدم الرضا عما هو موجود أضحى شعورًا عامًا بين كل المهتمين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم[12].

وتأسيسًا على ما سبق، تأتى هذه الدراسة التى تبحث فى إطار تحليلى مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، حتى يمكن تقويم دور هذه الحلقة في إستيعاب وتمكين التلاميذ الفقراء من حقهم الإنسانى في التعليم، وبما يساعدهم على الارتقاء الاجتماعى فى ظل أوضاع إجتماعية واقتصادية وتعليمية بالغة الخطورة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أكدت التجارب التنموية والدراسات العلمية على أن التعليم الجيد يعمل على تحريك البشر لكى يغيروا حياتهم إلى الأفضل، وتكاد تجربة المجتمع المصرى تشى بذلك صراحة. فالطبقة الوسطى من المهنيين ورجال الأعمال وأصحاب الوظائف المتميزة فى الدوائر الحكومية المختلفة تكونت من خلال التعليم الحكومى الرسمى. وعندما تقارن البحوث العلمية بين ظروف النشأة والظروف الحالية لكثيرين من هؤلاء، تجد أن التعليم قد أسهم اسهاماً كبيراً فى تحقيق الحراك الاجتماعى لهم، وغير بشكل جذرى من مواقعهم الطبقية. وفى ضوء ذلك فان التعليم الجيد أو المتميز يمكن أن يكون مدخلاً ملائماً للتقليل من الفقر والحرمان، فهو الذى يحول الفقراء إلى أفراد يملكون القدرة على تملك ذواتهم والعمل على تحسين ظروفهم.[13]

وتثيرالعلاقة بين التعليم والفقر العديد من الأسئلة، لعل من أهمها : هل نقص التعليم يسبب الفقر، أم أن الفقر هو الذى يؤدى إلى نقص التعليم ؟ ولذا فان تناول العلاقة الجدلية التبادلية التى يطرحها هذا التساؤل، تختلف بالطبع من حالة إلى أخرى، إلا أن المتفق عليه بصفة عامة، هو أن الأفراد الأقل تعليماً يمثلون بدرجات متفأوتة في سلم الفقر. وذلك لأنهم يشاركون فى أشكال من العمل تكون أقل إنتاجية وأقل دخلاً. ومن ثم فان السؤال الذى يفرض نفسه هو: كيف يمكن للتعليم أن يساعد فى الحد من الفقر، وكيف يكون سبباً فى حدوث الفقر فى نفس الوقت؟ **وفي ضوء ذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:**

1- ما واقع ظاهرة الفقر فى المجتمع ؟ وما مؤشراته؟
2- ما مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم؟
3- ما المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الحد من الفقر؟

أهداف الدراسة

يمكن تحديد الهدف العام الذى تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه في: تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، وذلك من خلال:

1- تحديد مفهوم الفقر, وأسبابه، وأنواعه, وانعكاساته على المجتمع.
2- التعرف على حال ظاهرة الفقر فى المجتمع ورصد مؤشراته.
3- تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم.
4- تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الحد من الفقر.

أهمية الدراسة

تأتى هذه الدراسة من منطلق الإهتمام بقضية الفقر التى تخيم بظلالها على فئات عديدة فى المجتمع. ويشكل تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم القاعدة الأساسية التي تنطلق منها أي جهود بحثية أخرى لمعالجة ظاهرة الفقر فى المجتمع. كما يعد توضيح العلاقة بين مؤشرات الفقر ومؤشرات التعليم، بمثابة الخطوة الأولى الواجب إجراؤها قبل الشروع في أي جهد بحثي جديد يتعلق بتداعيات الفقر على التعليم، أو بدور التعليم فى الحد من الفقر. وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

- فمن الناحية النظرية:

يعد موضوع تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم من الموضوعات الحيوية والجديدة فى مجال دراسات الفقر، فقد لاحظ الباحث ندرة في الدراسات السابقة التى أجريت حول هذا الموضوع ، حيث لم تتناول معظم الدراسات والبحوث التى أجريت حول الفقر والتعليم -فى حدود علم الباحث- تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بينهما؛ لذا جاءت الدراسة الحالية لتسد الفجوة فى المكتبة العربية التى لم تتناول تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم. ومن ثم تأتى أهمية هذه الدراسة من القيمة النظرية التى تقدمها، والتى تتمثل في اثراء الدراسات العلمية المرتبطة بموضوع العلاقة بين الفقر والتعليم، حيث تمثل مشكلة الفقر إحدى القضايا المجتمعية ذات الأولوية التى يتعين الإهتمام بها في مرحلة ما بعد 25 يناير، ومن ثم فيجب أن يهتم بها الباحثون للوصول إلى حلول عاجلة وكافية لها.

-أما من الناحية التطبيقية:

فتأتى أهمية دراسة موضوع تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم من منطلق ارتباطهما بمشكلتين في غاية الأهمية، ولهما تأثير سلبى على كافة مناحى الحياة في المجتمع، وهما: الأمية، والبطالة، وهو ما يستدعى ضرورة بحث العلاقة التبادلية لموضوع الفقر والتعليم من أجل تفعيل دور التعليم في الحد من الفقر، ومن ثم التوصل إلى حلول لمشكلتى الأمية والبطالة. كما أن قضية العلاقة بين الفقر والتعليم تعتبر من أهم القضايا التى تهم وتمس الحياة اليومية لكافة المواطنين

وبخاصة الفقراء منهم، كما تبدو القيمة التطبيقية لهذه الدراسة من خلال ما سوف تسفر عنه من نتائج واستخلاصات يمكن أن تفيد المسؤولين عن صنع السياسات الإجتماعية عامة والسياسة التعليمية بخاصة، في التعرف على واقع العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، وأهم المشكلات التعليمية التى تعوق إلتحاق أبناء الأسر الفقيرة بالتعليم واستمرارهم فيه بما يضمن تطوير قدراتهم ومهاراتهم التى يحتاجها المجتمع في سعيه نحو التنمية.

منهج الدراسة

تفرض طبيعة وأهداف الدراسة الحالية في بنائها وتفصيلاتها وتحليلاتها استخدام المنهج الوصفي، لمناسبته لموضوع الدراسة في خطواتها المختلفة، حيث يساعد المنهج الوصفى في تحديد مفهوم الفقر، وأسبابه، وأنواعه, وانعكاساته على المجتمع. كما يساعد أيضاً في تشخيص واقع ظاهرة الفقر فى المجتمع وتحليل المؤشرات المرتبطة بها. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن من خلاله تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، وتقديم استخلاصات حول طبيعة هذه العلاقة، ثم تحديد **المتطلبات اللازمة لتفعيل** دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى **فى الحد من الفقر.**

مصطلحات الدراسة

- الفقر:

يعرف الفقر بأنه حالة من العوز التى ترتبط غالباً بالمستوى الإقتصادى للأفراد، ومدى قدرة هذا المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة.[14] كما يعرف بأنه حالة الحرمان المادى الذى يترجم بإنخفاض إستهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدنى الوضع الصحى والمستوى التعليمى والوضع السكنى.[15] ويعرف كذلك بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها، وهو لا يعني الإفتقار فقط إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية، مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحياً، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية والكرامة، واحترام الذات واحترام الآخرين, وهو ما يعنى أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها.[16]

وفى ضوء التعاريف السابقة يمكن تعريف الفقر بأنه: عجز الإنسان عن تحقيق الحياة اللائقة التى يتطلع إلى التمتع بها، والتى تتطلب توفير إحتياجاته الأساسية المختلفة، من غذاء وشراب وملبس ودواء وسكن وتعليم، وتلبي طموحاته واختياراته المستقبلية.

- المؤشرات:

تعرف المؤشرات بأنها: أدوات تتيح وصف حالة النظام التعليمى، وتعطى تقريراً عن حالته إلى المجتمع ككل.[17] كما تعرف بأنها: الأدلة أو الشواهد الكمية والكيفية الدالة على مدى تحقق الهدف.[18] والمؤشرات فى صورتها الكمية، هى: أي إحصاء يلقى ضوءاً على أوضاع وإنجازات المدارس، ومن ثم نظام التعليم ككل،

وبذلك فهو يساعد على توضيح كيف تتغير الجوانب المختلفة لنظام التعليم عبر الزمن.[19] وفى صورتها الكيفية، هى: أية دلالة أو تفسير لأمور وأحوال معينة مرتبطة بنوعية التعليم فى المدارس وطبيعة الحالة التعليمية ومستواها.[20]

وفى ضوء ما سبق، يمكن تعريف المؤشرات التعليمية بأنها : مجموعة من الإحصاءات أو البيانات والمعلومات التى يمكن الاستناد عليها فى الحكم على أداء المؤسسة التعليمية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المناطة بها.

إجراءات الدراسة

تتحدد إجراءات الدراسة، كما يأتى:

المحور الأول: الفقر : مفهومه، وأسبابه، وأنواعه، وإنعكاساته على المجتمع. ويتضمن:

أولاً: مفهوم الفقر.
ثانياً: أسباب الفقر.
ثالثاً: أنواع الفقر.
رابعاً: إنعكاسات الفقر على المجتمع.

المحور الثانى: تشخيص حالة الفقر فى المجتمع. ويتضمن:

أولاً: الملامح الأساسية للفقر فى المجتمع.
ثانياً: مؤشرات الفقر فى المجتمع.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم. ويتضمن:

أولاً: ملامح العلاقة التبادلية:
1-الفقر كعامل رئيس في حدوث بعض المشكلات التعليمية.
2-التعليم كعامل رئيس في حدوث الفقر.
3-التعليم كعامل مساعد في الحد من الفقر.
ثانياً: مؤشرات العلاقة التبادلية:
1-مؤشرات التعليم للحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وعلاقتها بالفقر:
(أ) مفهوم المؤشرات التعليمية، ووظائفها، واستخداماتها.
(ب) تحليل مؤشرات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.
2-مؤشرات الفقر المرتبطة بالتعليم:
(أ) نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية.
(ب) إنفاق الأسرة على التعليم.

المحور الرابع: المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى مواجهة الفقر.

المحور الأول: الفقر : مفهومه وأسبابه وأنواعه وانعكاساته على المجتمع

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة فى المجتمعات المختلفة، كما يمثل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي والإجتماعى، حيث يشكل أرضاً خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها.

أولاً: مفهوم الفقر

يعد الفقر من المصطلحات التى دار حولها الكثير من الجدل المفاهيمى، حيث يحمل معاني مختلفة، تختلف باختلاف رؤى الباحثين، كما تختلف باختلاف الشعوب والثقافات والأزمنة، وحتى على المستوى الدولى، لا يوجد إتفاق حول تعريف محدد للفقر، نظراً لتداخل العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه. والفقر ظاهرة مركبة متعددة الجوانب تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي: كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي، وما هو ذاتي: كأسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي والثقافة. ومع ذلك فإنه يعني شيئاً واحداً للذين يعانون منه وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة.

والفقر مفهوم تختلف حوله الرؤى، وتتباين تبايناً واضحاً، ورغم ذلك التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، إلاّ أن إنخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير، مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس، بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها.

ويشير الفقر بمفهومه العام إلى إنخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية وإجتماعية، فالفرد أو الأسرة يعيش ضمن اطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كافٍ للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها.[21]

ويوصف الفقر بأنه تجسيد لعدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة.[22] كما يتحدد الفقر من ظروف المعيشة للأفراد، وندرة الموارد والممتلكات، ونقص الأمن الغذائي، وعجز الدخول النقدية الحقيقية عن الوفاء بحاجات الإنسان الضرورية من الغذاء، والتي تمكنهم من استمرار حياتهم ومزأولة أعمالهم.[23]

وحدد البنك الدولي (1990) مفهوم الفقر على أنه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وعدم القدرة على امتلاك الأصول، أو حيازة الموارد والثروة المتاحة المادية منها وغير المادية.[24]

وتعرف الأمم المتحدة (2012) الفقر بأنه: الحرمان الشديد من الحياة المرضية، والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والتسرب من الدارسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته، وتهميشه، ونقص حريته المدنية والسياسية.[25]

والفقر، من وجهة نظر التنمية البشرية، لا ينصب على الدخل وحده، بل هو أيضاً حرمان من الإختيارات والفرص المتاحة لأن يعيش الانسان حياة كريمة. ومن ثم، فالحرمان البشرى – أو فقر الامكانات – لا يتعلق فقط بفقر الدخل، بل يتعلق أيضاً بالأبعاد الجوهرية للحرمان، كأن تكون الحياة قصيرة وغير متسمة بالصحة، والافتقار إلى التعليم الاساسى، وعدم القدرة على استكمال مراحل التعليم المختلفة.(26)

ولقد أدت التطورات التى حدثت على مفهوم الفقر إلى الوصول به إلى مايطلق عليه الفقر متعدد الأبعاد، والذى يتجاوز فكرة انعدام الدخل، ليشمل الحرمان من الحصول على العديد من الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، فالفقر يعنى الجوع، والافتقار إلى المأوى اللائق، وأن يكون الشخص مريض مع عدم قدرته على الذهاب إلى طبيب، والحرمان من التعليم، وعدم توافر وظيفة مناسبة، والخوف من المستقبل، واالافتقار إلى الحرية والمشاركة.(27) وهناك أيضاً مفهوم فقر القدرات والذى يعنى أن الفقير هو الذى لاقدرة له على تحقيق حياة جيدة، تقوم على التعليم والصحة والدخل. ويقصد بذلك افتقار المرء إلى القدرة على أن يكون جيد التغذية وموفور الصحة إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف.

ولقد دفع ذلك كثير من الباحثين إلى تعريف الفقر بصورة أكثر عمومية، وتبني مفهوما ًواسعاً للفقر يكون شاملاً لكافة أشكاله من الحرمان المادي الذي يترجم بإنخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي، وإنخفاض المستوى التعليمي، وتردى الوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة المرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية.

والفقر بمعناه الشامل يعني، إلى جانب فقر الدخل أو العيش بأقل من دولار في اليوم للفرد كمحدد للفقر المدقع، أو العيش بأقل من دولارين في اليوم للفرد كمحدد للفقر المطلق، أن الفرد لا يتلقى الرعاية الصحية الضرورية اللازمة للوقاية من الأمراض، أو تلقي العلاج الكافي لها إذا أصيب بها، ويعني أن الفرد لايمكنه الحصول على التعليم دون تكلفة مانعة له من ذلك أياً كان دخله، ويعني أن الإنسان لايعيش في بيئة صحية ونقية من ملوثات الهواء والمياه، وهو ما يتطلب ضرورة توفير مياه نقية، وصرف صحي مغطى، وشوارع ممهدة، وبيئة مشجرة، قادرة على تجديد الهواء، وصناعات غير ملوثة للبيئة، كما يعني أن هناك لامساواة بين البشر، ويعني أن الفرد لايملك القدرة والحق القانوني والفعلي للتعبير عن آرائه ومواقفه، وللمشاركة الفعالة اجتماعياً وسياسياً مما يشعره بالانتماء والكرامة. (28) ومن ثم فإن مصطلح الفقر ينطوي على مضمون إقتصادي، إجتماعي، سياسي شامل لكل ما يعني الحاجة والعوز، وغياب المشاركة وضعف الكرامة، والمساواة الحقيقية.

وبذلك فقد أصبح من المتفق عليه أن الفقر يتضمن حالتين، الأولى: حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في: إنخفاض استهلاك الغذاء كمّا ونوعاً، وإنخفاض الدخول المالية، وتردّي الحالة الصحية، وتردى الوضع السكني[29]، والثانية: حالة الحرمان غير المادي ومن أهم مظاهرها: الحرمان من التعليم، وعدم توافر وظيفة مناسبة، والخوف من المستقبل، والتهميش، والافتقار إلى الحرية والمشاركة.[30]

وفى سياق استعراض المفاهيم السابقة، يتضح أن المشترك الجوهرى بين جميع تعاريف مفهوم الفقر، أنه يعنى ببساطة عجز الانسان عن توفير احتياجاته الأساسية، التى وان كانت متنامية، فانها تشمل الغذاء والشراب والملبس والدواء والسكن والتعليم. وهو ما يعنى أن الفقر هو حالة من عدم تحقق مستوى معيشى معقول، حيث يعتبر لفظ المستوى المعيشى المقبول مجتمعياً عاملاً محدداً لفقدان القدرة، أو اشارة إلى الفقر، إذ أن تعريف المستوى المعيشى المقبول يختلف باختلاف المجتمعات، ويتباين عبر الزمن. فعلى سبيل المثال يعد ارتياد المواصلات العامة بمجتمع ترتفع به نسبة امتلاك السيارات مؤشراً على الفقر، وعدم امتلاك التلفاز بالمجتمعات المتقدمة تكنولوجيا دليلاً على الفقر، بينما قد تعد هذه السلع بمجتمعات أخرى من سلع الرفاهة، ومن ثم فان تعريف المستوى المعيشى المقبول نسبياً لمجتمع ما، بفترة زمنية محددة، يعد عنصراً حاكماً لنوعية المؤشرات والمتغيرات التى سيتم استخدامها للحكم والتفرقة بين المستويات المعيشية المختلفة بهذا المجتمع.[31] وأن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة، وهي التي تقوم على التعليم والصحة والدخل، ويقصد بذلك، افتقار المرء إلى القدرة على أن يكون جيد التغذية، وموفور الصحة، والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف.

ثانياً: أسباب الفقر

يعتمد تحليل أسباب الفقر وفهمه كظاهرة إجتماعية على تعريف مفهوم الفقر بدقة ووضوح، حتى يمكن علاج أسبابه علاجاً صحيحاً وفعالاً، ذلك أنه يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة الفقر على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوث الفقر، بدلاً من الاكتفاء بالعمل على التصدي لنتائجه.[32] ويعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل ذاتية وأخرى طبيعية وثالثة مجتمعية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بالعوامل السابقة. وفى ضوء ذلك، يمكن تقسيم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الفقر، كما يلي :

1- العوامل الذاتية: وهي التي تتعلق بالفرد نفسه، وتشمل:

- الجهل: الشخص الجاهل يكون أقل من غيره على تفهم مشكلاته، فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله، مما يؤدي إلى فقره.

- المرض : فالمرض يقعد الشخص عن العمل، أو يقلل من إنتاجه مما يؤثر على دخله، وبالتالي على مستوى معيشته، بالإضافة إلى أن تكاليف العلاج ترهق ميزانيته وتلتهم كسبه القليل.

- سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الانفاق: وبالتالي إنفاق المال في غير موضعه المناسب، مما يؤدي إلى الفقر، وأحياناً يرجع سوء التدبير إلى الجهل، أو إلى الضعف وقلة الحيلة، أو عدم الخبرة، مما يبدد الدخل ويوقع المرء في الفقر.

-العادات الضارة: كإدمان المخدرات، أو شرب المسكرات، أو لعب القمار، فهذه كلها وأمثالها مضيعة للمال ومؤدية للفقر.

2-العوامل الطبيعية: وهى العوامل التى تتعلق بما تسببه الطبيعة من مشكلات تؤثر على الأفراد والمجتمعات، وأهمها ما يلى:

الزلازل، والبراكين، والفيضانات، والأوبئة، والآفات الزراعية، فهي تؤدي إلى: إتلاف موارد الإنتاج، وغرق المحاصيل، وتهدم المساكن، وتشتت السكان من أماكن عملهم، مما يؤدي إلى فقرهم.

3-العوامل الداخلية: وهي التى لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالمجتمع ككل، وأهم هذه العوامل، ما يلى:

-العامل الإقتصادي:

ويشمل تدني الإنتاجية، وبطء معدلات نمو توافر فرص العمل، وقلة كميات الإنتاج وسوء نوعياته، وعدم استقرار الأسواق، والاختناقات التسويقية للإنتاج، وعدم المساواة في الدخل، وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي، وتدني الدخول، وإرتفاع تكاليف المعيشة، وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية، وتخفيض الإنفاق الإجتماعى، بالإضافة إلى الخصخصة، وعدم استغلال موارد المجتمع وثرواته الطبيعية، وقلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والصناعة، وندرة الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة.(33)

- العامل الإجتماعى:

ويتعلق بالنمو الديمجرافي، حيث يزيد النمو السكانى بمعدل نمو أكبر من معدلات النمو في الناتج المحلى، وشدة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف، مما يدفع بالكثير من سكان المناطق الريفية إلى الهجرة للمناطق الحضرية، مشكلين بذلك مناطق جديدة هى المناطق العشوائية التى يشتد فيها التهميش، والحرمان، وفقر رأس المال البشري، وضعف الخدمات الإجتماعية، وضعف شبكات الأمان الإجتماعى، والتحيز النوعي، والبنى الإجتماعية المسببة للفقر، وارتفاع معدلات النمو السكاني.(34)

- العامل السياسى:

يعد من أهم الأسباب الداخلية للفقر طبيعة النظام السياسي السائد في أى دولة، فالّنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والإطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والعسف، ويستفحل الأمر إذا ارتبط العامل السياسي بعامل اقتصادي، يتمثل في انفراد الحكم بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية، فيتعاضد الإستبداد السياسي بالإستبداد الإقتصادي والإجتماعى، وهي من الحالات التي تتسبب في إتساع رقعة الفقر، حتى عندما يكون البلد زاخرًا بالثروات الطبيعية، كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية أو في أمريكا اللاتينية، هذا فضلاً عن الحروب الأهلية والإضطرابات والإرهاب وانعدام الأمن.

4-العوامل الخارجية:

يعد من أهم الأسباب الخارجية للفقر، ومن أكثرها ظهورًا الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق في السنوات الماضية، بعد حصار دام أكثر من عقد، تسبب في إفقار شعب بأكمله، رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر كثيرًا إذا كان الاحتلال استيطانياً كما في فلسطين، حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم، وتتسع فيه رقعة الفقر، نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية، وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية، فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من الكفاف إلى الفقر المدقع.[35]

وفي ضوء ماسبق يمكن تحديد أربعة مظاهر ناتجة عن تفشي الفقر في المجتمعات وهي:

-التوزيع السيئ للدخل والثروة، مما يسبب تفاوتات كبيرة داخل المجتمع، ويزيد من الفجوات بين الفئات الفقيرة والغنية، وانكماش الفئات المتوسطة، ومن ثم يؤدي ذلك إلى عدم كفاءة شبكات الأمان الإجتماعى.

-إنخفاض الانتاجية وتدني مستويات الكفاءة والفاعلية، وتأثير ذلك في ضعف مصادر التمويل ومحدودية رؤوس الأموال المحركة للإقتصادات.

-تدهور المجتمعات اجتماعياً وثقافياً نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة والاعالة، وكذلك إنخفاض معدلات قوة العمل في هذه المجتمعات، وإنخفاض مشاركة المرأة في العمل.

-إنخفاض معدلات الدخل القومي والناتج المحلي، نتيجة للسياسات الإقتصادية غير الملائمة، وسيطرة نظم الاستهلاك التفاخري في الكماليات، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية الأخرى كالكوارث والحروب وتفاقم الديون الخارجية على الدولة.[36]

ثالثاً: أنواع الفقر

ثمة أنواع متعددة للفقر، يمكن تحديدها، فيما يأتى:

- **الفقر المادى، و الفقر غير المادى:**

يشير مصطلح الفقر المادى إلى ما إذا كان الأفراد أو الأسر لديهم الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن ثم يتم قياس الفقر من خلال مقارنة دخل أو

استهلاك الفرد بحد معين من الدخل أو الاستهلاك يتم تعريفه مسبقاً، بحيث يعتبر الشخص أو الأسرة التى تقع تحت هذا الحد فقيراً أو فقيرة، ومن ثم يعتبر الشخص فقيراً اذا كان مستوى دخله أو استهلاكه أقل من الحد الأدنى اللازم لاشباع احتياجاته الأساسية، ويعد هذا الأسلوب هو الأكثر إستخداماً فى معظم دراسات قياس الفقر.

أما مصطلح الفقر غير المادى، فيشير إلى مدى الحرمان من الحصول على الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، مثل الغذاء الكافى أو المسكن أو الصرف الصحى أو الرعاية الصحية أو التعليم.

- **فقر الحاجات الإنسانية، و فقر القدرات:**

أصبح معروفاً أن النمو الاقتصادى ليس شرطً كافياً لإزالة فقر الدخل، لكنه بالتأكيد شرط ضرورى لذلك، وينطبق الأمر ذاته على فقر القدرات ، والذى بما يعنيه من حرمان، يعتبر نقيض التنمية الانسانية، والفقر كيفما تم تعريفه، يعيق النمو الاقتصادى. ففقر الدخل عبء على الاقتصاد. أما فقر التنمية الانسانية فهو أشد وطأة كونه يحد من قدرات الناس والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الانسانية والمادية على حد سواء. [37] ويعرف فقر الإحتياجات الانسانية بأنه الحرمان من اشباع الحاجات الانسانية، والتى من أهمها التغذية الكافية والمأوى اللائق والكساء والعمل والحماية والأمان والمعرفة والتمتع بالحرية والمشاركة والصحة.[38]

ويقصد بفقر القدرات الحرمان واللامساواة في الفرص والقدرات، وهو أكثر استشراءاً من فقر الدخل أواللامساواة الاقتصادية، حيث يعجز الانسان عن إمتلاك القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنسانى فى كيان إجتماعى ما.[39] ومن أمثلة هذه القدرات أن يكون فى مقدرة الانسان أن يعيش حياة صحية مديدة، وأن يتمتع بمستوى كاف من الغذاء والكساء، والقدرة على القراءة والكتابة، والمشاركة فى الحياة السياسية والإجتماعية.[40]

- **الفقر المطلق، والفقر المدقع،و الفقر النسبى:**

ويقصد بالفقر المطلق: الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الرئيسية المتمثلة فى الغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، وهو يمثل القاعدة الأساسية الاكثر انتشاراً فى معظم الدول النامية.

أما الفقر المدقع: فهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، من خلال دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية، لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، وحد هذا الفقر هو حصول الفرد على أقل من دولار واحد يومياً، ويعيش في هذه الفئة التي تتصف بالفقر المدقع نحو خمس سكان العالم.[41]

أما الفقر النسبى: فانه يعنى مستوى فقر المرء بالنسبة للأخرين سواء داخل الأسرة، أو داخل البلد الواحد، أو حتى بالنسبة للأخرين فى بلاد مختلفة.[42] فقد ينتشر الفقر فى مجتمع ما ليس بسبب عدم قدرة بعض الافراد على توفير حاجاتهم

الأساسية، ولكن بسبب سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وهو ما يسمى بالفقر النسبى الذى ينجم عن مقارنة دخول وانفاق أفراد المجتمع بعضهم البعض.

رابعاً: إنعكاسات الفقر على المجتمع

يعتبر الفقر من أكثر المشكلات المجتمعية حدة، من حيث آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والثقافية لكافة المجتمعات، كما تنعكس آثاره السلبية كذلك على وضع المرأة والأطفال. وفيما يلي تعرض الدراسة لهذه الآثار والانعكاسات:

- **الانعكاسات السلبية على الأوضاع السياسية:**

يؤدى الفقر إلى اختلالات جدية في الواقع السياسي من خلال نتائجه، والتي تقود إلى استبعاد وتهميش فئات الفقراء من الخريطة والنشاط السياسي والإجتماعى العام، بحيث لا ينخرط معظم الفقراء في أنشطة الأحزاب والجماعات السياسية، ولا في أنشطة النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بل إن معظم الفقراء لا يشاركون في انتخاب المؤسسات الوطنية والمحلية، وفي حال مشاركتهم فإنها تتم من خلال وسطاء يستغلون مشاركة الفقراء لصالح الأغنياء وأصحاب النفوذ.(43) وبذلك يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني.

- **الانعكاسات السلبية على الأوضاع الإقتصادية:**

يترك الفقر آثاره وتداعياته على مجالات الحياة كافة، وعلى المجال الإقتصادي خاصة، حيث يؤثر الفقر على بنية الإقتصاد وخططه وعلى نتائج تلك الخطط .وفي هذا الاتجاه يمكن رؤية بعض نتائجه في الآثار السلبية على خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي إضعاف معدلات النمو الإقتصادي، وإنخفاض الناتج القومي، وفي تعزيز اقتصاد الظل، وفي توليد الأنشطة الهامشية وغير القانونية، كما أنه يكرس سوء توزيع الثروة.

- **الانعكاسات السلبية على الأوضاع الإجتماعية:**

للفقر آثار خطيرة في المجال الإجتماعى، ذلك أنه يقسم المجتمع إلى فقراء وأغنياء، وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة في المجتمع هي الطبقة الوسطى ذات الطيف الواسع، التي يبدأ حدها الأدنى قريباً من فقراء الحد الأعلى، وأعلاها قرب المستوى الأدنى من الأغنياء .ويعزز حضور الفقر وحدّته في المجتمع فرص تآكل الطبقة الوسطى وتدهورها، وإلتحاق أغلبيتها بالفقراء، وهو أمر ظهرت آثاره واضحة في السنوات الأخيرة. ومن الآثار الإجتماعية الإضافية للفقر أنه يؤدي إلى إضعاف وتهميش فئات إجتماعية معينة وخاصة النساء والشباب والأطفال، فيزيد من صعوبات حياتهم، ويكرس فرص انتهاك حقوقهم، ويدفعهم في مسارات خطيرة بينها االادمان وتجارة المخدرات.

وبطبيعة الحال تؤدي آثار الفقر في المجال الإجتماعى إلى تفشي الأمراض الإجتماعية، ومنها:الجريمة، والتسول، والتشرد، وانحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات وتدأولها، وهى نتائج طبيعية للفقر، والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها إلى الخروج عن اطار الأنماط الإجتماعية السليمة. وهو ما قد يؤدى إلى حدوث احتدامات إجتماعية بين الطبقاًت الفقيرة والغنية، وقد يعبر هذا الاحتدام عن نفسه في صراعات الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، كما يمكن أن يعبر عن نفسه أحياناً في حدوث تصادمات بين جمهور الفقراء وأجهزة الدولة.

- **الانعكاسات السلبية على الأوضاع الثقافية:**

يؤدي الفقر إلى ضعف حضور الثقافة بكل تنوعاتها في أوساط الفقراء، من حيث الإنتاج الثقافي واستهلاك منتجاته، حيث يقل وجود المنتجين للثقافة في أوساط الفقراء، ويندر توجه الفقراء لحضور الفعاليات الثقافية من معارض ومسرحيات وحفلات موسيقية وسينما، كما أن استهلاكهم من الكتب ضعيف جداً ونادر في أغلب الأحيان.

ويجعل الفقر من البيئات الفقيرة مرتعاً للخرافات والأساطير والأفكار السطحية وثقافة الاستهلاك. ولاشك أن فشل السياسات الرسمية في مكافحة الفقر يؤدي إلى تعزيز ذلك الواقع، ويدفعه نحو التفاقم خاصة في ظل تدني نسب ومستويات التعليم نتيجة التسرب المدرسي، وعدم انخراط الفتيات بالدراسة، وتدهور أحوال المدرسة الرسمية خصوصاً في البيئات الفقيرة ومنها القرى البعيدة والأحياء الهامشية.(44)

- **الانعكاسات السلبية على الأوضاع التعليمية:**

تنعكس آثار الفقر بصورة مباشرة على أوضاع التعليم بالمجتمعات المختلفة، فتؤدى إلى تراجع انتشار التعليم، وخاصة في صفوف الفتيات، وإنخفاض المستوى التعليمي، وتسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.كما تعد نتائج التعليم من أبرز الأسباب التى جعلت نظرة البيئات الفقيرة إلى التعليم تتغير، حيث لم يعد التعليم ولا العاملون فيه قيمة بحد ذاتها، ولا عاد طريقاً للخلاص الفردي ولا الإجتماعى، بل إن مكانة التعليم تدهورت في المجتمع بالتزامن مع تدهور مكانة المتعلمين.

- **الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال :**

تنعكس الآثار المشار اليها أعلاه، وبخاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الإجتماعية، وإنخفاض المستوى التعليمي، والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الرصيد البشري في المجتمع. (45) وتتفاقم تلك الآثار إذا رافقها مظاهر إجتماعية سلبية أخرى

كضعف العدالة الإجتماعية، واستشراء الفساد، وقصور الخدمات الإجتماعية، وغير ذلك.

المحور الثانى: تشخيص حالة الفقر فى المجتمع

تعتبرظاهرة الفقر واحدة من أهم المشكلات التي يواجهها المجتمع في مرحلة ما بعد 25 يناير، كما أنها تمثل أحد أهم معوقات التنمية، ويعتبر الفقر سمة مميزة لمن يعيشون في الريف المصرى، حيث تقل إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة، وبالتالى تقل فرص الإلتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. ومن أجل التشخيص الدقيق لأوضاع الفقر فى المجتمع، تعرض الدراسة لأهم الخصائص المميزة للفقراء، والملامح الأساسية للفقر، وكذلك مؤشرات الفقر فى المجتمع فى الفترة من 2000/1999 حتى 2013/2012 وذلك على النحو التالى:

أولاً: الملامح الأساسية للفقر

تؤكد أوضاع المجتمع في السنوات الأخيرة من القرن العشرين على أن ثمة فروقاً واضحة بين أحوال الأغنياء والفقراء، وبين أحوال سكان الريف وسكان الحضر، وأحوال المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلى على وجه الخصوص، وقد انعكست تلك الفروق في مؤشرات دخل الفرد، ونصيب الأغنياء والفقراء من الناتج القومى الإجمالى، وفى دليل التنمية البشرية، وفى مختلف المؤشرات القطاعية كالصحة والتغذية ومرافق الماء والكهرباء والصرف الصحى. ثم اتسعت الفجوة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كنتيجة لانسحاب الدولة من بعض أدوارها في مجال الخدمات، وتزايد دور القطاع الإستثمارى في ذلك المجال، وعن وجود مساكن بلا سكان إلى جانب سكان بلا مساكن إلى جانب سكان المقابر والعشوائيات. هذا فضلاً عن تفاقم حجم البطالة الذى اتسع ليشمل المتعلمين وغير المتعلمين.(46)

وتؤكد خريطة الفقر في مصر في نهاية العقد الأول من القرن الحالى على أن الفقراء يتركزون في المناطق الريفية، وبخاصة في الوجه القبلي، وأن هناك تمييز عبر المناطق الريفية نفسها، كما يؤكد تقرير التنمية البشرية في مصر 2010 على أن الألف قرية الأكثر فقرًا من إجمالى عدد القرى المصرية البالغ عددها 4700 قرية تضم حوالى 54% من إجمالى عدد فقراء الريف في مصر، ويعزي هذا إلى التوزيع غير العادل للسلع العامة، بما في ذلك البنية الأساسية المادية كالمياه، والصرف الصحي، والطرق، بالإضافة إلى الخدمات العامة وعلى الأخص الخدمات التعليمية والصحية.(47)

ومع التوسع في فرص الإقتصاد الحر وتشجيع الإستثمارات للقطاع الخاص وعمليات البزنس ومفاجآت فساده، فقد تزايدت مظاهر الفقر بمختلف مستوياته، بما فيها فقر القدرة التى لاتحقق للفقراء فرص المشاركة في جهود العمل الإنمائى. كما تتجلى في ارتفاع معدلات البطالة وأعداد المتعطلين و في ارتفاع أسعار السلع الضرورية. وكل هذا يؤدى إلى القصور في الوفاء بحاجاتهم الأساسية في التعليم

والصحة والضمان الاجتماعى وفى السكن، والمياة النقية والصرف الصحى، وفى غيرها من مقومات العيش الكريم.[48]

ووفقاً للتقرير النهائى لمسح النشء والشباب في مصر الذى أجراه مجلس السكان الدولي بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء. فى يناير 2011، يتبين أنه بينما يشكل شباب الريف 58.9% من إجمالى عدد الشباب في مصر، فإنهم يشكلون أيضاً 85% من عدد الشباب الفقير. ولهذا يتضح أن الفقر سمة مميزة لمن يعيشون في الريف المصري، كما أن ضعف فرصة الحصول على التعليم تعتبر محدداً أساسياً لإنخفاض جودة فرص العمل مدى الحياة، وبالتالي تتواصل حلقات الفقر.[49]

كما يشير نفس التقرير إلى أن الثروة تختلف إختلافاً كبيراً بإختلاف مكان الإقامة والمنطقة. حيث يقع حوالي ٤٠,٦ ٪ من النشء والشباب في الحضر في الخميس الأعلى للثروة. مقارنة بـ ٢٨,٥ ٪ من النشء والشباب الموجودين في الريف. بينما يقع ٧,٢ % فقط في الحضر، و ٩,١ ٪ في المناطق العشوائية يقعون في الخميس الأدنى للثروة .كما توجد نسب عالية جداً من النشء والشباب بالوجه القبلي في الخميس الأدنى للثروة، حيث تبلغ نسبتهم ٣٦,٥% بينما نجد أن النشء والشباب في الوجه البحري والمحافظات الحدودية يقعون أكثر في الخميسات الثلاثة الوسطى للثروة.[50]

ولقد أفادت إحدى الدراسات عام 2011 أن مصر تحتل المركز الـ 111 بين دول العالم الأكثر فقراً، وأن 14 مليون من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم.[51] وطبقاً لبيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام 2011/2010 فإن نسبة الفقراء في مصر فى تزايد مستمر، حيث بلغت 25.2% من السكان في عام 2011/2010، مقابل 21.6% في عام 2009/2008، وقد كانت 16.7% من السكان في عام 2000/1999، أما الفقراء وفق خط الفقر المدقع عند مستوى دخل يومى (1.25دولار يومياً) فتصل نسبتهم عام 2011/2010 إلى 3.15% من السكان، وخط الفقر عند مستوى دخل يومى (2.5دولار يومياً) فتصل نسبتهم عام 2011/2010إلى 41.9%من السكان، أى يوجد فردان فقيران من بين كل خمسة أفراد في مصر، وترتفع النسبة إلى 70.8 % في ريف الوجه القبلى خلال نفس العام، وقد اقترن هذا بإنخفاض في معدلات الإستثمار والتشغيل والنمو الإقتصادى.[52]

ويرجع السبب فى **تنامى مشكلة الفقر في السنوات الأخيرة إلى إنحياز** سياسات الحكومات السابقة للطبقة العليا على حساب الفقراء والطبقة الوسطى وحقوقهم، سواء من حيث ما تحصلت عليه من إيرادات أو ما خططت له من نفقات، وهو تحيز ساهم في زيادة فقر الفقراء، وتضخم ثروة الأغنياء، كما لم تفلح جهود الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وجهود مؤسسات المجتمع المدنى وناتج الزكاة في اقتلاع جذور الفقر، لأنها جميعاً معتمدة على مصدر مشترك وهو عدم ربط

خطط مكافحة الفقر بخطط التنمية الشاملة وإعادة توزيع الثروة، وعدم مشاركة الفقراء في إدارة شئونهم، والتعامل معهم كضعفاء يحتاجون لمجرد الدعم الاجتماعى.[53]

وتتضح خطورة هذه المشكلة في أن الانسان الفقير لايستطيع أن يطالب بحقوقه العامة والخاصة, بل يصعب عليه حتى أن يفرض وجوده في الحسابات العائلية والمحلية, ويكون عرضة للغش والخداع ويسهل الاحتيال عليه, ويمكن أن تمارس عليه ثقافة غسيل الادمغة, فيكون أداة بيد الآخرين كما يحدث في الانتخابات البرلمانية.[54] وتؤكد مؤشرات الواقع على أن قطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الدنيا من فقراء الحضر وعمال الزراعة في الريف قد وصلت إلى درجة الفقر المدقع، وهو الأمر الذى ربما يرجع في أحد أسبابه إلي السياسات الإقتصادية المتبعة التي لا تعمل علي تحقيق العدالة، وارتفاع معدلات التضخم، ورفع يد الدولة عن تمويل بعض المرافق والخدمات الأساسية المنصوص عليها في المواثيق المحلية والدولية

ثانياً: مؤشرات الفقر فى المجتمع

للتعرف على مؤشرات الفقر فى المجتمع تعتمد الدراسة على البيانات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والمتعلقة بمسح الدخل والإنفاق والإستهلاك، والتى تعتبر من أهم البيانات الإحصائية اللازمة لراسمى السياسات وصانعى القرار فى صياغة الخطط واتخاذ القرارات المؤثرة فى كافة المجالات السكانية الإجتماعية والإقتصادية، و الاعتماد عليها فى التعرف على تطور مستويات المعيشة ومستويات الدخل لجميع شرائح المجتمع، كما يمكن من خلالها التعرف على الأنماط والعادات الإستهلاكية للسكان فى كل من الحضر والريف، وما يطرأ عليها نتيجة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع.

ويعتبر مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك أحد أهم المسوح القومية التى ينفذها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بصفة دورية. وهو المصدر الوحيد لدراسة الفقر، ويتم الاعتماد على هذا المسح فى قياس جميع مؤشرات الفقر، وخصائص الفقراء، وتوزيعهم النسبى، والجغرافى،[55] وقد قام الجهاز فى مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك العاشر الذى أصدره فى عام 2011/2010 بتتبع عينة من الأسر التى تم رصدها فى بحث عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، للوقوف على التغيرات التى طرأت على مستوى معيشتها.[56]

وقد أجرى الجهاز هذا المسح عام 2013/2012، والذى يعد الحادى عشر لعينة من الأسر بلغ حجمها 24863 أسرة معيشية، تم توزيعها بنسبة 45.4 ٪ للحضر، 54.6٪ للريف، وقد تم توزيعها توزيعاً متناسباً مع عدد السكان فى كل محافظة، حتى يكون حجم العينة ممثلاً لعدد الأسر فى كل المحافظات.

(أ) تطور نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى: [*]

[*] ملحوظة : خط الفقر القومى: هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/ للأسرة.

يوضح الجدول التالى تطور نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى إجمالى الجمهورية فى الفترة من 2000/1999 حتى 2013/2012:

جدول (1)

نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى خلال الفترة من 2000/1999 -2013/2012

م	السنة	نسبة الفقراء %
1	2000/1999	16.7
2	2005/2004	19.6
3	2009/2008	21.6
4	2011/2010	25.2
5	2013/2012	26.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2013/2012، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، 2014، ص1.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-شهدت الفترة من 2000/1999 حتى 2013/2012 زيادة مستمرة فى نسبة الفقراء، حيث بلغت 16.7% فى عام 2000/1999، ثم زادت إلى 19.6% عام 2005/2004، و 21.6% عام 2009/2008، ثم زادت بنسبة أكبر فى عام 2011/2010، حيث بلغت 25.2%، مقابل 26.3% فى عام 2013/2012. ويتضح من ذلك أن هناك ارتفاع متزايد فى نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومى.

(ب) تطور نسبة السكان تحت خط الفقرالمدقع: [*]

يوضح الجدول التالى تطور نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع فى الفترة من 2000/1999 حتى 2013/2012 على مستوى الجمهورية:

جدول (2)

نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع خلال الفترة من 2000/1999 - 2013/2012

م	السنة	نسبة الفقراء %
1	2000/1999	2.9
2	2005/2004	3.6
3	2009/2008	6.1

[*] ملحوظة : الفقر المدقع: يعرف بنسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائى.

م	السنة	نسبة الفقراء %
4	2011/2010	4.8
5	2013/2012	4.4

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص1.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

- زادت نسبة الفقر المدقع خلال الفترة من 2000/1999 حتى 2009/2008، حيث بلغت 2.9% عام 2000/1999، مقابل 6.1% عام 2009/2008، وانخفضت هذه النسبة فى عام 2011/2010، لتصل إلى 4.8%، واستمرت فى الإنخفاض فى عام 2013/2012، لتصل إلى 4.4%. ويتضح من ذلك أن هناك تحسن وإنخفاض ملحوظ فى نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع.

(ج) قيمة خط الفقر للفرد فى السنة:

يوضح الجدول التالى قيمة خط الفقر للفرد فى السنة (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية لعام 2013/2012:

جدول (3)

قيمة خط الفقر للفرد فى السنة (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية لعام 2013/2012

م	الأقاليم	خط الفقر المدقع بالجنيه	خط الفقر القومى بالجنيه
1	المحافظات الحضرية	2751	4318
2	حضر الوجه البحرى	2480	3835
3	ريف الوجه البحرى	2566	3854
4	حضر الوجه القبلى	2562	3968
5	ريف الوجه القبلى	2493	3760
6	حضر الحدود	2732	3990
7	ريف الحدود	2689	3979
	إجمالى الجمهورية	2570	3920

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص2.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

- بلغت قيمة خط الفقر المدقع للفرد فى السنة عام 2013/2012 حوإلى 2570 جنيهاً، أى 214 جنيهاً للفرد فى الشهر.

-بلغت قيمة خط الفقر القومى للفرد فى السنة عام 2013/2012 حوإلى 3920 جنيهاً، أى 327 جنيهاً للفرد فى الشهر.

- تحتاج الأسرة المكونة من خمس أفراد إلى 1635 جنيهاً فى الشهر حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات الأساسية.

(د) توزيع الفقراء على أقاليم الجمهورية:

يوضح الجدول التالى توزيع الفقراء على مناطق الجمهورية المختلفة، ونسبتهم المئوية خلال السنوات من 2009/2008 إلى 2013/2012:

جدول (4)

نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012

الأقاليم	2009/2008 %	2011/2010 %	2013/2012 %
المحافظات الحضرية	6.9	9.6	15.7
حضر الوجه البحرى	7.3	10.3	11.7
ريف الوجه البحرى	16.7	17.0	17.4
حضر الوجه القبلى	21.3	29.5	26.7
ريف الوجه القبلى	43.7	51.4	49.4
حضر الحدود	4.8	3.6	11.4
ريف الحدود	23.2	33.3	46.6
إجمالى الجمهورية	21.6	25.2	26.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص2.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-بلغت نسبة السكان فى ريف الوجه القبلى الذين لايستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء 49.4% عام 2013/2012، مقابل 43.7% عام 2009/2008. و تقل تلك النسبة إلى أقل من الثلث فى حضر الوجه القبلى (26.7%) عام 2013/2012، مقابل 21.3% فى عام 2009/2008.

- شهدت مناطق المحافظات الحضرية ارتفاعاً فى مستويات الفقر بين عامى 2009/2008 و 2013/2012، حيث بلغت 16% من سكان تلك المحافظات عام 2013/2012 فقراء مقابل 7% فى عام 2009/2008.

- شهدت منطقة الوجه القبلى إنخفاضاً فى مستويات الفقر بين عامى 2011/2010 و 2013/2012، بينما شهدت مناطق المحافظات الحضرية والوجه البحرى ارتفاعاً فى مستويات الفقر خلال نفس الفترة.

(هـ) نسبة الفقراء وفقاً لمحافظات الجمهورية:

يوضح الجدول التالى توزيع الفقراء على محافظات الجمهورية المختلفة ونسبتهم المئوية خلال الفترة من 2011/2010 إلى 2013/2012:

جدول (5)
نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية خلال الفترة من 2011/2010 إلى 2013/2012

م	المحافظة	2011/2010 %	2013/2012 %
1	أسيوط	69	60
2	قنا	51	58
3	سوهاج	59	55
4	الأقصر	39	47
5	شمال سيناء	21	46
6	بنى سويف	38	39
7	أسوان	54	39
8	الفيوم	41	36
9	الجيزة	18	32
10	المنيا	32	30
11	الوادى الجديد	22	25
12	مطروح	11	23
13	القليوبية	22	21
14	البحيرة	23	20
15	بورسعيد	06	19
16	كفر الشيخ	14	18
17	القاهرة	10	18
18	المنوفية	16	15
19	الاسماعيلية	18	15
20	الشرقية	12	14
21	الدقهلية	12	14
23	الاسكندرية	11	12
24	الغربية	08	11
25	دمياط	03	10
26	السويس	03	05
27	البحر الأحمر	02	02
	إجمالى الجمهورية	25	26

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص3.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-بلغت نسبة السكان الفقراء أعلى مستوياتها عام 2013/2012 فى محافظات أسيوط وقنا وسوهاج حيث بلغت 60% فى محافظة أسيوط، و 58% فى محافظة قنا، و55% فى محافظة سوهاج.

- وصلت نسبة السكان الفقراء إلى أدنى مستوياتها عام 2013/2012 فى محافظات البحر الأحمر والسويس ودمياط، حيث بلغت 2% فى البحر الأحمر، و 5% فى محافظة السويس، 10% فى دمياط.

- بلغت نسبة السكان الفقراء فى محافظتى القاهرة والاسكندرية 18%، 12% على التوإلى.

(و) نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة:

يوضح الجدول التالى نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة خلال السنوات من 2011/2010 إلى 2013/2012:

جدول (6)
نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012

عدد الأفراد	2009/2008 %	2011/2010 %	2013/2012 %
3-1	4	5	7
5-4	11	15	19
7-6	29	39	38
9-8	48	55	62
10+	53	64	67

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص4.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-أن نسبة الفقراء تزيد مع زيادة حجم الأسرة، حيث وصلت هذه النسبة إلى 7% للأفراد الذين يعيشون فى أسر بها أقل من 4 أفراد عام 2013/2012، وترتفع إلى 38% للأفراد الذين يعيشون فى أسر بها أقل من 8 أفراد، و 67% للأفراد الذين يعيشون فى أسر بها أكثر من 9 أفراد خلال نفس العام.

-بلغ عدد الفقراء من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها أقل من 4 أفراد عام 2009/2008 حوإلى 3.9% فقط، مقابل 7% فى عام 2013/2012، بينما تزيد تلك النسبة إلى 29% للأفراد الذين يقيمون فى أسر بها 6-7 أفراد فى عام 2009/2008 مقابل 38% فى عام 2013/2012.

-أن 53% من الأفراد اللذين يعيشون فى أسر بها 10 أفراد فأكثر هم من الفقراء عام 2009/2008، مقابل 67% عام 2013/2012.

(ز) نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل:

يوضح الجدول التالى نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (6 سنوات فأكثر) خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012:

جدول (7)
نسبة الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (6 سنوات فأكثر)
خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012

القطاع	2009/2008 %	2011/2010 %	2013/2012 %
القطاع العام (الحكومى وقطاع الأعمال)	11	13	13
القطاع الخاص	16	22	21
خارج المنشئات	*30*	*33*	*36*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص4.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-زادت نسبة الفقراء بين العاملين (6سنوات فأكثر) خارج المنشأة إلى 36% عام 2013/2012، مقابل 30% عام 2009/2008.

-تقل نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الحكومى إلى 13% فقط فى عامى 2011/2010، 2013/2012، مقابل 11% فى عام 2009/2008.

-هناك علاقة ارتباط واضحة بين العمل فى القطاع العام (الحكومى وقطاع الأعمال) وبين مستوى الرفاهة خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012.

(ح) توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لقطاع العمل:

يوضح الجدول التالى نسبة الفقراء وغير الفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (6 سنوات فأكثر) خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012:

جدول (8)
توزيع الفقراء وغيرالفقراء وفقاً لقطاع العمل للمشتغلين (6 سنوات فأكثر) خلال الفترة من 2009/2008 – 2013/2012

القطاع	الفقراء %	غير الفقراء %
القطاع العام (الحكومى وقطاع الأعمال)	12.7	28.5
القطاع الخاص	27.3	35.1
خارج المنشئات	*60*	*36*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص4.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-بلغ عدد الفقراء من المشتغلين (6 سنوات فأكثر) الذين يعملون فى القطاع الحكومى 12.7%، بينما تزيد تلك النسبة إلى 28.5% من غير الفقراء.

-وصل عدد الفقراء من المشتغلين (6 سنوات فأكثر) الذين يعملون فى القطاع الخاص 27.3%، بينما تزيد تلك النسبة إلى 35.1% من غير الفقراء.

-أن 60% من إجمالى الفقراء المشتغلين (6 سنوات فأكثر) يعملون خارج المنشأة، مقارنة بـ 36% فقط من غير الفقراء.

(ط) توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لمدى الاستقرار فى العمل:

يوضح الجدول التالى توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقاً لمدى الاستقرار فى العمل، خلال الفترة من 2011/2010 – 2013/2012

جدول (9)
توزيع الفقراء وغيرالفقراء وفقاً لمدى الاستقرار فى العمل خلال الفترة من 2011/2010 – 2013/2012

السنة	2011/2010		2013/2012	
مدى الاستقرار	دائم %	غير دائم %	دائم %	غير دائم %
الفقراء	75	25	70	30
غير الفقراء	83	17	85	15

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012، مرجع سابق، ص4.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-أن هناك ارتباط وثيق بين الاستقرار فى العمل وحالة الفقر خلال الفترة من 2011/2010 -2013/2012.

-أن 15% فقط من غير الفقراء يعملون عمل غير دائم (متقطع)، بينما تزيد تلك النسبة لتصل إلى 30% من الفقراء 2013/2012.

-أن 70% من بين الفقراء المشتغلين يعملون عمل دائم، بينما تزيد النسبة إلى 85% من بين غير الفقراء عام 2013/2012.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم

ثمة علاقة تبادلية وثيقة بين الفقر والتعليم، فالفقر بلا شك يترك آثاره وانعكاساته على التعليم، فيكون سبباً أساسياً في حدوث بعض المشكلات التعليمية. كما أن التعليم يرتبط هو الآخر بالفقر ارتباطاً كبيراً، فقد يكون التعليم أحد الأسباب الجوهرية المسئولة عن وجود وتنامى ظاهرة الفقر في المجتمع، وقد يكون سبباً رئيسياً في الحد من هذه الظاهرة. ويمكن توضيح ملامح العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم كما يلى:

أولاً: ملامح العلاقة التبادلية

تتحدد ملامح العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم فيما يلى:

1- الفقر كعامل رئيس في حدوث بعض المشكلات التعليمية:

يترك الفقر آثاره وانعكاساته على التعليم، سواء كان فقراً للدولة، أو كان فقراً لأفراد هذه الدولة، ويمكن تحديد ذلك فيما يأتى:

(أ) نقص التمويل:

يرتبط الفقر بقصور التمويل للمنظومة التعليمية عن الوفاء بحق التعليم للجميع وتمكين كل متعلم من متابعة مراحل التعليم إلى أقصى ما تبلغه امكاناته في التحصيل المدرسى، وتكوين ثروة بشرية ذات قدرات معرفية ومهارية منتجة ومبدعة للتنافس

في السوق العالمى، فضلاًعن كونها ذخيرة حية لترسيخ مقومات المواطنة التى تحمى الوطن وتوفر دعائم أمنه القومى.[57]

فالدولة الفقيرة لن تستطيع بسبب ما تعانيه من نقص في الموارد المادية والمالية والبشرية أن توفر المخصصات المالية التى تكفى تغطية إحتياجات التعليم من مدارس وفصول وتجهيزات وتمويل وكتب وتكنولوجيا تعليمية، وهو ما سوف يكون له آثاره السلبية على كفاءة التعليم وفعاليته في تحقيق أهدافه. كما أن فقر المواطنين المنتسبين لهذه الدولة يلقى بظلاله هو الآخر على أوضاع التعليم، فالمواطن الفقير لا يستطيع تحمل تكاليف التعليم، وهو بالكاد ربما لايستطيع أن يكفى أبنائه قوت يومهم، ومن ثم لن يستطيع أبناء الفقراء الانتظام في المدرسة، وإن ذهبوا اليها فثمة إحتمالات ثلاثة، الأول: أن يتغيبوا كثيراً عن المدرسة. والثانى: أن يرسبوا في الصفوف الدراسية لأكثر من عام. والثالث: أن يتسربون من المدرسة. وفى جميع الحالات هناك إهدار كمى وكيفى يعود بالخسارة على المجتمع ومواطنيه.

(ب)غياب التلاميذ:

تمثل مشكلة الغياب إحدى المشكلات الخطيرة التى تهدد كفاءة النظام التعليمي، مما يضع عبئاً ثقيلاً على النظام، ومما يؤدي إلى إضاعة موارد تعليمية قيمة. ويحول الغياب في أيام الدراسة دون أن يحصل التلاميذ على العدد المطلوب من ساعات التعلم مما يؤثر على حصيلة تعلمهم. واذا كانت المذاكرة خارج المدرسة وحضور الدروس الخصوصية أكثر أسباب الغياب شيوعاً بين الأغنياء، فإن الإضطرار إلى العمل وبخاصة الأفراد الأشد فقراً، أو المساعدة في الأعمال المنزلية هى أكثر الأسباب شيوعاً بين الفقراء.

(ج) الرسوب:

يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الرسوب ، فوفقاً للتقرير النهائى لمسح النشء والشباب في مصر الذى أجراه مجلس السكان الدولي بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء فى يناير 2011، فإنه يتبين أن نسبة ٢٠ ٪ من الشباب الذين ينتمون إلى الأسر الأشد فقراً يعانون من معدلات رسوب عالية في التعليم والتي تصل إلى ٢٣,٤ ٪، مقارنة بنسبة ٩,٢ ٪ بين فئة الثروة الأعلى.[58] ولاشك أن الرسوب أثناء التعليم يعد مقياساً لعدم كفاءة النظام التعليمي، كما يعد شكلاً من أشكال الهدر. وعندما يرسب أحد الطلاب في صف من الصفوف فإن ذلك لا يؤدي إلى تأخر تقدمه في النظام التعليمي فحسب، بل يكلف النظام ما يصل إلى ضعف التكلفة في أحد الصفوف، بينما كان من الممكن توجيه هذه الموارد إلى إلحاق مزيد من الطلاب بالمدارس أو تعزيز جودة التعليم بها.

(د)التسرب من التعليم:

يلعب الفقر دوراً كبيرا فى حدوث مشكلة التسرب، حيث قد تعجز بعض الأسر الفقيرة عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي تمر بها، والتى تدفعها إلى استخدام الأطفال في العمل للحصول على

الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها الأساسية. ولا شك في أن ظاهرة التسرب الدراسي وما يقف خلفها من أسبابٍ، تشكل المنبع الثر لتدفق معدلات الأمية، كما تؤدى إلى تدنى الخصائص السكانية وتكريس الفقر من جيل إلى آخر. وهؤلاء الذين لايلتحقون بالتعليم وأولئك المتسربين من المدارس الذين سيصبحون أميين سيتكون منهم مجتمع الغد. وهؤلاء لن يلبثوا أن يتحولوا إلى مشردين، وحين يصبحون شبابًا سيلتحقون بجيش العاطلين عن العمل، حيث ترتفع نسبة الأمية في صفوفهم إلى نسب ومعدلات مرتفعة. (59)

2- التعليم كعامل رئيس في حدوث الفقر

يمكن تحديد دور التعليم في حدوث الفقر فيما يلى:

-يؤدى التفاوت في فرص التعليم بين أبناء المجتمع إلى تكريس الفقر في طبقاًت ومناطق معينة داخل الدولة الواحدة، وعلى سبيل المثال في حالة مصر يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى عام 2010، إلى أن الشباب الفقير في الفئة العمرية 18-29 سنة كانوا أكثر الفئات حرمانًا فيما يتعلق بالإلتحاق بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، فبينما التحق أكثر من 70% من الأطفال في فئة الثروة الأعلى برياض الأطفال، فإن هذه النسبة تنخفض بصورة حادة عبر فئات الثروة حتى تصل إلى 11% بالنسبة للشباب في فئة الخُمْيس الأدنى.(60)

-ينعكس التقلص النسبى والتقتير في الإنفاق الحكومى على التعليم بصورة مباشرة على الفقراء، ففى غياب تمويل حكومى كاف, تنقل كلفة التعليم إلى الأسر الفقيرة كجزء من خصخصة تمويل التعليم. ومن ثم فإن كثيراً من أولياء الأمور في الأسر الفقيرة لن يستطيعوا تحمل نفقات إرسال أبنائهم إلى مؤسسات التعليم المختلفة.(61)

-تعتبر قضية ارتفاع تكلفة التعليم من أبرز المشكلات التى تقف عائقاً أمام إلتحاق أبناء الأسر الفقيرة بالتعليم وبقائهم فيه، فعلى الرغم من نص الدستور صراحة على أن يكون التعليم مجانياً، إلا أنه توجد بعض المصاريف المصاحبة مثل الرسوم الدراسية وتكلفة الزى المدرسى والمستلزمات الطلابية التى تمثل عائقاً أمام إلتحاق أبناء الفقراء بالتعليم. فوفقاً لنتائج أحد التقارير المعلوماتية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء، فانه يتبين أن 36.2% من الشباب من ذوى الشرائح الفقيرة يرون أن زيادة التكاليف هى السبب وراء عدم إلتحاقهم بالتعليم مقارنة بنحو 7.2% من الشباب من ذوى الشرائح الأغنى.(62)

-أن إنتشار المدارس الخاصة والمدارس التجريبية بمصروفات ومدارس اللغات، وتفاقم انتشار الدروس الخصوصية. يؤدى إلى غلبة الاتجاه السلعى على التعليم، وهو ما يعنى أن تصبح الخدمة التعليمية سلعة لا يحصل عليها إلا القادر على دفع ثمنها فى السوق، بصفة مباشرة فى حالة الحصول على مقابل للخدمة، وبصفة غير مباشرة بالنسبة للحصول على مستلزمات العملية التعليمية وكتب وأدوات مدرسية. ولاشك فى أن انتشار هذه العلاقة السلعية بين أطراف العملية التعليمية، لن يساعد أياً

من هذه الأطراف على تقديم شيئاً للآخر ين إلا توقعاً لمقابل نقدى، وهكذا تقوم العلاقة السلعية مقام العلاقة التربوية، ويصيب الإتجاه السلعى التعليم العام بأكمله.[63] وهو مايؤثر بالضرورة على حقوق الفقراء فى الإلتحاق بالتعليم والاستمرار فيه.

-أن توغل الدروس الخصوصية والإتجار بالتعليم تتجلى في أوضح مظاهرها من خلال تلك الاعلانات المزركشة والملونة عن بوتيكات الدروس الخصوصية التتنافس في اظهار مواهب أساتذتها بين فلان امباطور الفيزياء وفلان صاروخ الكيمياء وفلان وحش الرياضيات وفلان سيبويه اللغة العربيةوفلان النجم الكبير في عالم اللغة الانجليزية.([64]) ولا شك أن هذه الظاهرة تؤدى إلى زيادة عبء تكلفة التعليم على الأسر الفقيرة، طوال العام الدراسي وخلال فترة الاجازات، وترتبط هذه الظاهرة بتفشي الفساد في قطاع التعليم باعتبارها مشكلة ذات ثلاثة أبعاد متشابكة تعزى إلى تراجع وتدنى أجور المدرسين، ونوعية المناهج وأساليب التعليم المستخدمة في المدارس، وكذلك حالة التواطؤ المجتمعي على الظاهرة وعدم مواجهتها بحسم.[65] ويضاف إلى ذلك خطورة هذه الظاهرة في تحويل التعليم من كونه حقاً مجانياً يتاح لكل أبناء الوطن إلى جعله أداة لإعادة الفرز الإجتماعى والتمييز الطبقي، حيث تتاح الخدمة التعليمية بشكل أفضل أمام الطلاب المنحدرين من أسر غنية، والتي تستطيع أن توفر لأبنائها قيمة الدروس الخصوصية. وذلك على عكس الأسر الفقيرة التى لن تستطيع تحمل ذلك.

-إن برامج التغذية المدرسية تواجه عدداً من المشكلات التى تتعلق بنقص التمويل المتاح، وعدم ملاءمة مكونات الوجبة المدرسية للاحتياجات المختلفة للطلاب الفقراء.[66] كما تعانى من عدم وضوح الهدف من برامج التغذية المدرسية سواء فيما يتعلق باستهداف الأسر الفقيرة أو تحسين الحالة الصحية للتلاميذ أو رفع معدلات الحضور. وعدم وجود آلية واضحة لتطبيق معايير سلامة الغذاء فى مختلف مراحل عملية التغذية المدرسية منذ بداية التصنيع، وانتهاء بتوزيعها على الطلاب.[67]

-أن ثمة شواهد توضح وجود تناسب طردى بين الأمية والفقر، وهو ارتباط يشير إلى تلازم ظاهرة الأمية مع ظاهرة الفقر، وهو يعنى أن الفقر والأمية متلازمين في الحضور والغياب، وبالتالي فإن الأمية داء لا يصيب إلا الفقراء، ومن محاربة الفقر تبدأ الخطوة الأولى في الحملة الإنسانية لمحو الأمية ومحاربتها، ومن الجدير بالذكر أن هناك متلازمة بين الأمية والفقر والحرمان من التعليم، فالبلدان الفقيرة تعاني من معدلات أمية مرتفعة، والبلدان الغنية تعانى من نسبة أمية منخفضة.[68]

-أن بطالة المتعلمين تشكل آلية رئيسية للتهميش الإقتصادي، لأنها تعني ببساطة حرمان المتعلمين المؤهلين والقادرين على العمل من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم. وهو ما يؤدى إلى إفقار الملايين من الشباب المتعلمين، من جهة، ويوفر من جهة أخرى، أرضا خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائي والانتحار والقاء النفس للمصير المصير المجهول من خلال الهجرة غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر

والتى انتهت باستشهاد المئات من زهرة أبناء مصر غرقاًوهم يسعون للهروب من الفقر والبطالةمن خلال التسرب إلى أوربا للعمل فيها. (69)

ونظرا لعدم وجود آلية رسمية لإعانة العاطلين من قبل الدولة في مصر، فإن التعطل يعني انحدار المتعطلين إلى هوة الفقر المدقع، ويعني أيضاً زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم، بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية، والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت في إحداث الكثير من الشروخ في البنية المتماسكة تقليدياً للأسرة المصرية التي تعرضت لصدوع وتخريب حقيقيين تحت وطأة البطالة والفقر الذين انتشرا على نطاق واسع في السنوات الأخيرة.

3- التعليم كعامل مساعد في الحد من الفقر

يمكن تحديد أهمية التعليم في الحد من الفقر فيما يأتى:

-أن الإستثمار فى التعليم يؤدى إلى تخفيف حدة الفقر، وتحسين الأداء الإقتصادى بوجه عام، ومن ثم , فإن أية استراتيجية لخفض الفقر تظل تعتمد على دور التعليم فى تحسين قدرة الأفراد على إنتاج دخل أكبر خاصة لهؤلاء الذين يعيشون فى فقر مدقع. (70)

-يمثل التعليم أداة أساسية لتنمية قدرات جميع أبناء المجتمع أيا كانت امكانياتهم الإقتصادية، خاصة اذا ما تم الوضع فى الاعتبار أن القدرات العقلية لا توزع على البشر تبعاً لمستوياتهم الإقتصادية أو الإجتماعية، وهو ما يعنى أن بعضاً من أبناء الفقراء قد يملكون قدرات عقلية متميزة، فاذا لم يتوافر لهم فرص الإلتحاق بالتعليم والاستمرار فيه حتى الحصول على الشهادات النهائية لمراحله المختلفة، فان الخاسر الرئيسى من هذه الأوضاع هو المجتمع. ذلك أنه لو وفر المجتمع الامكانات اللازمة لتنمية قدرات أبنائه من الفقراء بغض النظر عن أوضاعهم الإقتصادية أو الإجتماعية لأسهمت الطاقات المتميزة لأبناء الفقراء فى ترقية مجتمعهم.

-يمثل التعليم وسيلة إنقاذ لأبناء الفقراء من براثن الفقر، باعتبار أنه أهم أدوات تحقيق الحراك الاجتماعى فى المجتمع، ومن ثم فان الإستثمار فى التعليم، فى ضوء شروط محدودة، يؤدى إلى خفض الفقر بسبب العلاقة الطردية بين الفقر ونقص التعليم. فالإستثمار فى التعليم يسهم بدرجة كبيرة فى تراكم رأس المال البشرى الذى يعتبر أساسياً لتحقيق التقدم الإقتصادى، ومن ثم زيادة الدخل الفردى. أى أن التعليم يساعد فى خفض الفقر عن طريق زيادة انتاجية الفقراء، وتقليل معدلات المواليد وتحسين مستوى الصحة، وتجهيز الأفراد بالمهارات التى يحتاجونها للإسهام فى تنمية الإقتصاد، ومن ثم ترقية المجتمع. ولا يخفى أن عدم توافر التعليم يؤدى إلى عكس ذلك، ويعيش الأفراد فى دائرة مفرغة من الفقر إلى الفقر. (71)

-يساعد التعليم فى انتشال الفقراء من بركة الفقر الآسنة عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية، وتنمية القدرات العقلية للموارد البشرية، كما يؤدى إلى منع توارث الفقر على مر الأجيال, ويساعد كذلك فى ضمان أن يلعب المجتمع دورًا تنافسياً فى

الأسواق العالمية المتصفة بالتغير المستمر والسريع فى التكنولوجيا وطرق الإنتاج.[72]

-يمثل التعليم أداة أساسية لانتشال الأفراد من قبضة الفقر، حيث يمكن العاملين من الحصول على راتب أعلى ويوفر سبل معيشة أفضل لهم. ووفقاً لتقديرات الفريق المسئول عن اعداد التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع، فان كل سنة يقضيها الفرد فى المدرسة تؤدى إلى زيادة دخله بنسبة 10% فى المتوسط، واذا استطاع كافة التلاميذ فى البلدان المنخفضة الدخل اكتساب مهارات القراءة الأساسية فى المدرسة لكان من الممكن انتشال 171 مليون نسمة من شباك الفقر، وهو ما يعادل تقليص عدد الفقراء فى العالم بنسبة 12%، وتتمثل أهم وسيلة يساعد من خلالها التعليم على الحد من الفقر فى زيادة دخل الأفراد.[73]

-أن التعليم يمثل طريق الخلاص للفقراء من حياة العوز والحرمان، حيث يحمل معه فرص الصحة الجيدة والرخاء والأمل فى المستقبل، أى أنه يفتح الباب على مصراعيه لحياة الشرف والحرية للأفراد ولدولهم[74]، فى حالة توافر شروط محددة فى هذا التعليم وفى السياق المجتمعى الموجود فيه.

ومما لاشك فيه أن نجاح التعليم فى تحقيق أدواره وأهدافه المناطة به, يتطلب أن يكون هذا التعليم فى متناول الفقراء. وهذا يتطلب , بالتالى, أن توفر الحكومات التمويل اللازم ليس فقط لإلحاق الطلاب بالتعليم, ولكن لترقية نوعية التعليم بمجرد إلتحاقهم به. [75]

ثانياً: مؤشرات العلاقة التبادلية

تحتل المؤشرات المتعلقة بتوضيح العلاقة التبادلية بين التعليم كنظام وغيره من الأنظمة المجتمعية الأخرى مكانة مهمة بين التربويين، حيث يمكن من خلالها المساعدة في تقويم العلاقة بين التعليم والفقر ، حيث تساعد هذه المؤشرات على توفير قاعدة متكاملة وواسعة من المعلومات، تمكن من تقديم تقارير موضوعية موضحة لما يحدث داخل المنظومة التعليمية من ناحية، ولما يحدث في القطاعات المجتمعية الأخرى من ناحية أخرى. بما يمكن التربويين أنفسهم من الوقوف على واقع التعليم الذي يمارسونه بأسلوب علمي، يتخذ من قراءة البيانات والمعلومات منهاجاً له ويحتكم إلى مؤشرات موضوعية, مما يتيح تقييماً علمياً للعملية التعليمية. وتعرض الدراسة فيما يلى، تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، وذلك من خلال عرض مؤشرات التعليم بالحلقة الأولى نموذجاً، ومؤشرات الفقر المرتبطة بالتعليم والتى تتعلق بانفاق الأسر على التعليم.

1-مؤشرات التعليم للحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وعلاقتها بالفقر:

تهدف الدراسة من تحليل مؤشرات التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى إلى التعرف على مدى قدرة نظام التعليم بالحلقة الأولى على تلبية الإحتياجات

التعليمية لأبناء المجتمع من الفقراء. وللتعرف بصورة أوضح وأدق على طبيعة العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم. وذلك كما يأتى:

(أ)مفهوم المؤشرات التعليمية، ووظائفها، واستخداماتها:

تعرف المؤشرات بأنها : "مقاييس كمية أو نوعية تلخص العديد من المعلومات والمعارف عن الظواهر التى تقع فى المجتمع، وقد تظهر فى شكل أرقام خام أو نسب أو معدلات أو جمل قياسية لتشير إلى مستوى معين من الإنجاز، كما أنها تعد وسيلة لمتابعة مسار العمل فى أي قطاع فى مراحله المختلفة؛ مما ييسر عملية الحكم الموضوعي المتوازن والشامل عن أحداث وقعت، أو ما زالت تقع بالفعل، أو سوف تقع مستقبلاً فى ظل أهداف موضوعية ومعايير محددة متفق عليها من قبل، ويسير العمل فى ضوئها.[76]

وتهدف المؤشرات التعليمية إلى وضع صورة كلية للنظام التعليمى من خلال الوصف الموضوعى لهذا النظام ومختلف عناصره، وبالتالى فهى تعمل على توفير البيئة المناسبة والاطار الموضوعى لاتخاذ القرار السليم من خلال إبراز جوانب القوة وأوجه الضعف بالنظام التعليمى، وبما يتيح وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحى الخلل والقصور.[77]ومن هذا المنطلق يكون لزاماً على المخطط في ضوء الأهداف المحددة الإهتمام بصورة دقيقة بالمؤشرات التى تعكس وضعية المنظومة التعليمية، ليس فقط بهدف تحديد المشكلات والأوضاع الراهنة, ولكن أيضاً للدور الهام لتلك المؤشرات في تحقيق متابعة وتقييم وتقويم أداء الخطط التعليمية المرسومة.

وتؤدي المؤشرات دوراً هاماً فى تحديد كيفية التوزيع المنتظم للموارد البشرية والمالية مثل: (التمويل – وتوزيع المدرسين على المدارس،....إلخ).[78] كما تساهم في تقييم ورقابة النظم التعليمية، سعياً للتعرف على مستوى التطور، واتجاه التغيير فى تلك النظم[79]، كما تساهم في اصلاح النظام التعليمى وتطويره، فمؤشرات الأداء المؤسسي تقوم بوصف أداء المدارس، وأن البيانات الآتية من تلك المدارس يمكن أن تقوم بتزويد المدارس بتحليل داخلي لبنيتها المؤسسية، فضلاً عن أن هذه البيانات أيضاً يتم استخدامها فى إعادة الهيكلة والإصلاح، ومن ثم تحسين أداء هذه المدارس[80]، وعليه تعتبر المؤشرات بمثابة وسيلة لتطوير التعليم.

وتعطى المؤشرات لمحة عن نقاط القوة والضعف فى المؤسسة، وعن مستوى جودة الخدمة المقدمة ومدى فعالية السياسات الجارية، وهذا ما يجعل المؤشرات التعليمية تحدد كمقياس واسع للإصلاح المبدئي المتمركز حول تقديم معلومات صحيحة عن أنشطة التعليم، يمكن أن تستخدم لتحسين التعليم وتطوير مؤسساته.[81] كما تسعد في التعرف على مدى التشابه والإختلاف بين الأنظمة أو المجالات التربوية، ومن ثم فهي تلعب دوراً مهماً فى تفسير الفروق بين المدارس فى مدى

فاعليتها[82]، وبهذا تعد مؤشرات الأداء المؤسسى وسيلة هامة فى تصنيف المدارس لإثابتها أو عقابها.

وتؤدى المؤشرات التعليمية دوراً مركزياً فى عملية المحاسبية عن طريق تركيز الانتباه على النتائج المحققة، حيث يؤدى إعلان هذه النتائج إلى زيادة الدافعية لدى المدارس والمجتمعات المحلية للعمل على تحسين أداء المدارس، ومن ثم تحسين إنجاز التلاميذ، وذلك يعنى أن المؤشرات تعتبر عنصراً رئيساً فى عملية المحاسبية؛ حيث تستخدم المعلومات التى توفرها فى مراقبة أداء النظام التعليمي، أو أيٍ من مكوناته، وتقدمه نحو الأهداف المحددة له. [83]

(ب)تحليل مؤشرات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى:

ان إصلاح التعليم الأساسى وتطويره، ووضع الخطط التربوية لإصلاحه بشكل فعال، لا يمكن أن يتم، إلا من خلال الإهتمام بإجراء عملية مسح شامل للنظام التعليمى القائم، وإلقاء الضوء على أوجه القوة وأوجه القصور فيه؛ حتى يمكن تدعيم جوانب القوة، ومواجهة أوجه الضعف والقصور، وحل المشكلات التى تواجهه بصورة واقعية. وحتى تكون عملية المسح الشامل لواقع النظام التعليمى ذات فاعلية، يجب أن تستقى -من البيانات المتاحة من النظام التعليمى -مجموعة من المؤشرات تساعد فى توصيف هذا النظام، وتحديد مكانه، وموقعه بين الأنظمة التعليمية الأخرى من حيث جوانب القوة، والضعف فى أداء عناصره المختلفة0

وتتناول الدراسة فيما يلى تحليل المؤشرات التعليمية للحلقة الأولى من التعليم الأساسى، باستخدام مؤشرات الأداء الكمية؛ والتى تشتمل على مؤشرات المدخلات، والعمليات، والمخرجات. وبيان العلاقات التبادلية التى تربط بين هذه المؤشرات من جهة، والفقر من جهة أخرى. وسوف يتم حساب المؤشرات الكمية بالنسبة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى لإجمالى محافظات الجمهورية، فى الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية بما تسمح به البيانات المتاحة:

أولاً: مؤشرات المدخلات:

وهى تتعلق بالموارد البشرية والمادية والمالية الداخلة للنظام التعليمى، والتى بتفاعلها مع بعضها البعض من خلال العمليات التعليمية الداخلية المتشابكة تتحقق أهداف التعليم. وتتضمن المؤشرات التالية:

1- المدخلات البشرية، وتشتمل على ما يلى:

(أ) مؤشرات الطلاب: وتتضمن : مؤشرات نمو أعداد المقيدين، والتى تبين التغيرات التى تحدث فى العرض والطلب، وتتضمن ما يلى:

- النمو المطلق للقيد:

ويبين هذا المؤشر الزيادة فى أعداد التلاميذ من عام لآخر، وهو : الفرق بين أعداد المقيدين فى بداية ونهاية فترة التحليل. [84] أى أن :

النمو المطلق للقيد = عدد المقيدين فى السنة الدراسية الأخيرة لفترة التحليل – عدد المقيدين فى سنة البداية لهذه الفترة.

ويوضح هذا المؤشر تطور القيد المطلق فى أعداد المقيدين للحلقة الأولى والثانية من التعليم الأساسى لإجمالى محافظات الجمهورية، فى الفترة من عام 2011/2010، وحتى عام 2014/2013 كما هو موضح بالجدول (10).

- النمو النسبى للقيد:

ويسمى نسبياً لارتباطه بالقيد فى سنة البداية لفترة التحليل، ويعبر عنه كنسبة مئوية من هذا القيد0 أى أن:

$$\text{النمو النسبى للقيد} = \frac{\text{عدد المقيدين فى السنة الأخيرة – عدد المقيدين فى سنة البداية}}{\text{عدد المقيدين فى سنة البداية}} \times 100.$$

=(النمو المطلق للقيد / عدد المقيدين فى سنة البداية)× 100

(85).

ويوضح هذا المؤشر تطور القيد النسبي للحلقة الأولى من التعليم الأساسى لإجمالى محافظات الجمهورية، فى الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، كما هو موضح بالجدول (10) علي النحو التالي:

جدول (10)

تطور القيد المطلق والقيد النسبى للتلاميذ فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى(الحكومية) لإجمالى محافظات الجمهورية، فى الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013

العام الدراسى	عدد التلاميذ المقيدين	القيد المطلق	القيد النسبى %
2010/2009	9334322	-	-
2011/2010	9506363	172041	1.8
2012/2011	9644456	138093	1.5
2013/2012	9832516	188060	1.9
2014/2013	9906249	73733	0.7

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013.

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

-وجود تذبذب فى القيد المطلق للتلاميذ فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بين الارتفاع والإنخفاض، فقد حدث ارتفاع فى القيد المطلق للتلاميذ خلال الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، إذ بلغ القيد المطلق نحو 188060 تلميذاً

فى عام 2013/2012، في مقابل 172041 تلميذاً عام 2011/2010، ثم حدث إنخفاض كبير خلال العام التالى مباشرة 2014/2013 ليسجل 73733 تلميذاً.

-وجود تذبذب فى القيد النسبى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بين الإنخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى؛ حيث حدث إنخفاض فى القيد النسبى من 1.8% فى عام 2011/2010 إلى 1.5% عام 2012/2011، ثم سرعان ما حدث ارتفاع في العام التالى 2013/2012، إذ بلغ القيد النسبى 1.9% ثم انخفض مرة أخرى عام 2014/2013 حيث بلغ 0.7 وهى تعتبر أقل نسبة.

ولعل السؤال الذى يتعين طرحه هو لماذا يوجد تذبذب فى القيد المطلق والقيد النسبى للتلاميذ فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بين الارتفاع تارة والإنخفاض والإنخفاض تارة أخرى؟

ترى الدراسة أن هذا التذبذب الذى حدث فى القيد المطلق والقيد النسبى فى الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، قد يرجع إلى الأحداث الأخيرة التى مرت بها البلاد في مرحلة ما بعد الخامس والعشرين من يناير 2011، والتى صاحبها حدوث فقر وتردى حاد في معدلات النمو الإقتصادى للدولة، وفى الدخول المالية للمواطنين والتى انعكست على أوضاع التعليم بصفة عامة، حيث انخفضت كفاءته وتردت جودته، وهو ما جعل المواطنين الميسورين يقومون بإلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة التى تقدم مستويات تعليمية أفضل بالمقارنة بالمدارس الحكومية التى يرتادها في الغالب الفقراء من أبناء الطبقة الوسطى والذين يشكلون السواد الأعظم من الشعب، وهو ما قد يؤثر على النمو المطلق والنمو النسبى للتلاميذ المقيدين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسى مما أدى إلى تذبذبه خلال فترة التحليل.

- معدل القيد:

يؤدى الإلتحاق المبكر أو المتأخر للتلاميذ بمرحلة تعليمية معينة إلى التفرقة بين نوعين من أنواع القيد الطلابى في المراحل التعليمية المختلفة، وهما:

– معدل القيد الإجمالى:

ويشير إلى عدد التلاميذ المقيدين فى مستوى معين من مستويات التعليم، بغض النظر عن السن، معبرا ًعنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للإلتحاق بنفس المستوى التعليمي في عام دراسي معين.[86]ويستخدم لبيان المستوى العام للمشاركة في مستوى تعليمي معين، والطاقة الإستيعابية لهذا المستوى من التعليم، ومن الممكن أيضاً استخدامها إلى جانب نسبة القيد الصافية لقياس مدى تسجيل من هم فوق السن الرسمية أو دونها. [87] ويتم حسابها بقسمة عدد التلاميذ أو الطلاب المسجلين بمستوى تعليمي معين، بغض النظر عن السن، على عدد سكان الفئة العمر الرسمية المناظرة لنفس المستوى التعليمي ويضرب الناتج في 100[88] فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمرحلة الابتدائية يكون :

معدل القيد الإجمالى= العدد الكلى للتلاميذ المقيدين فى المرحلة الابتدائية / عدد السكان فى الفئة العمرية 6-11 سنة ×100[89]

- معدل القيد الصافى :

وتعرف نسبة القيد الصافى بأنها مجموع عدد المسجلين بمستوى تعليمي معين، ممن هم في فئة العمر الرسمية المناظرة لهذا المستوى التعليمي، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة. وهى تعطي نسبة مقياس أدق لمدى المشاركة في مستوى تعليمي معين من جانب الأطفال أو الشباب المنتمين إلى فئة العمر الرسمية المناظرة له. ويتم حسابها بقسمة عدد التلاميذ أو الطلاب المسجلين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر الرسمية المناظرة له على مجموع السكان في فئة العمر نفسها، ويضرب الناتج في 100.[90]

أى أنه عند حساب هذا المعدل، يؤخذ فى الاعتبار التلاميذ الذين هم فى سن العمر الرسمى للمستوى التعليمى المعنى فقط، وعلى سبيل المثال : يمكن حساب معدل القيد الصافى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى على النحو التالى :

معدل القيد الصافى = عدد التلاميذ المقيدين فى عمر 6-11 سنة / عدد السكان فى الفئة العمرية 6-11 سنة × 100.[91]

إلا أن هذا المعدل لا يأخذ فى الحسبان الدخول المبكر والدخول المتأخر والبقاء للإعادة مع أنها تؤثر فى قيمته بدرجة كبيرة.[92]

وفيما يلى تعرض الدراسة لمؤشرى القيد الإجمالى والصافى للحلقة الأولى من التعليم الأساسى ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (11)

نسبة القيد الإجمالى والصافى للحلقة الأولى من التعليم الأساسى(المدارس الحكومية) خلال الفترة من 2010/2009 -2014/2013

السنة	التلاميذ المقيدين	تلاميذ السن الرسمى	السكان 6-11	القيد الصافى%	القيد الإجمالى%
2010/2009	9334322	8757671	9765000	89.68	95.59
2011/2010	9506363	8962862	9396291	95.4	101.2
2012/2011	9644456	9069842	9639361	94.1	100.1
2013/2012	9832516	9464440	10143694	93.3	96.9
2014/2013	*9906249*	*9423486*	*10401258*	*90.6*	*95.2*

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-بلغت نسبة القيد الإجمالى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الابتدائى 101.2% عام 2011/2010، ثم تراجعت هذه النسبة خلال السنوات التالية حتى وصلت إلى

95.2% عام 2014/2013. وقد يرجع ذلك إلى عاملين : الأول هو أن هناك تلاميذ أصغر وتلاميذ أكبر من السن الرسمى للإلتحاق بالمرحلة، والثانى: هو زيادة أعداد الباقين للإعادة فى المرحلة الابتدائية، وهو مايساهم في زيادة أعداد المقيدين عن أعداد السكان الذين هم في السن الرسمى للمرحلة.

-تراجعت نسبة القيد الصافى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بمعدلات متقاربة خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2014/2013 حيث انخفضت من 95.4% عام 2011/2010 وهى أعلى نسبة لتصل إلى 90.6% عام 2014/2013 وهى أقل نسبة.

والسؤال الذى يتعين طرحه: هو لماذا تراجعت نسبة القيد الصافى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بصورة مستمرة خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2014/2013؟

ترى الدراسة أن السبب في ذلك يرجع إلى سوء وتردى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، مما حدا بالكثير من الأسر الميسورة الحال مادياً إلى تفضيل إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة التى بدأت تنمو وتنتشر في المجتمع في السنوات الأخيرة، وهو ما يعنى أيضاً أن المدارس الحكومية بامكاناتها المتواضعة ستظل هى المأوى والملجأ الدائم للآلاف من أبناء الطبقة الوسطى من أبناء المجتمع. والذين يدهسهم الفقر عاما بعد عام. وبالاضافة إلى ذلك فان نسبة كبيرة من أبناء الأسر الفقيرة غير مقيدة من الأساس في التعليم الحكومى الرسمى بسبب الفقر والعوز وعدم القدرة على تحمل تبعات القيد في المدارس. ولعل الحقيقة المرة التى تصرخ في الأذن الآن هى: كم عدد الآلاف من أبناء المجتمع الذين دهسهم الفقر والعوز ولم يمكنهم من القيد في مؤسسات التعليم والاستفادة من خدماته؟ ألم يكن من الأفضل لهم وللمجتمع أن يلتحقوا ويقيدوا ويستمروا في مواصلة التعليم فيقدموا للوطن أزهى الثمرات العلمية والعملية، مما يشكل طاقة بشرية أضخم وأقوى كان بامكانها أن تدفع بالمجتمع إلى آفاق أعلى في سلم التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

- مؤشرات الإلتحاق بالتعليم (الإستيعاب):

وتتضمن : مؤشرات مشاركة الطلاب فى التعليم، والتى تتمثل فيما يلى: معدل الإستيعاب - معدل القيد - نسبة قيد البنات.

تعتبر مشكلة تحقيق الإستيعاب الكامل لكل الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام من أخطر القضايا التى تواجه نظام التعليم، باعتبار أن التعليم حق كَفلَه الدستور والتَزَمَت قوانين التعليم بالعمل على تنفيذه.[93] ويقصد بالإستيعاب المدى الكمى لما تم قبوله من الأطفال بالصف الأول من التعليم بالمرحلة الابتدائية من إجمالى عدد الأطفال الأحياء فى سن الإلزام لشريحة عمر 6 سنوات للمرحلة الابتدائية. أى قدرته على توفير مقعد دراسى لجميع من هم فى سن التعليم للحلقة الأولى من التعليم الأساسى(المرحلة الابتدائية) ومنح الفرصة لهم كذلك فى المراحل التالية.

ويعتبر معدل الإستيعاب من بين أهم مؤشرات قياس جودة الخدمة التعليمية، حيث يعبر عن سمة أساسية من سمات قدرة النظام التعليمى على مد المظلة لتشمل الملـزمين مـن السـكان فـى الشـريحة العمريـة المقابلـة لسـن الإلـزام.[94] ويتحقـق الإسـتيعاب عنـدما يحقـق النظـام معـدل القيـد الصـافى بنسـبة 100%. وتعبـر نسـبة الإستيعاب فى التعليم الابتدائى عن نسبة مايستوعبه التعليم من التلاميذ فى الصف الأول الابتدائى منسوباً إلى جملة عدد السكان فى سن الالزام وهو 6 سنوات. وهنا ينبغى التمييز بين نسبة الإستيعاب الإجمالى، ونسبة الإستيعاب الصافى، وذلك على النحو التالى:

- نسبة الإستيعاب الإجمالى:

يقصد بالنسبة الإجمالية للإلتحاق بالصف الأول للمستوى الابتدائي: مجموع عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول للمستوى التعليمي الابتدائي، بغض النظر عن السن، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للإلتحاق بالمدرسة الابتدائية. ويتم حسابها بقسمة عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول، بغض النظر عن السن، على عدد السكان في السن الرسمية لدخول المدارس، ويضرب الناتج في 100. وهذا الحساب يشمل جميع الملتحقين بالصف الأول، بما في ذلك الاطفال فوق السن الرسمية ودونها الذين يلتحقون بالمدرسة الابتدائية للمرة الأولي.[95]

ففى حالة التعليم الابتدائى، مثلاً فان معدل الإستيعاب الإجمالى=

$$\frac{\text{العدد الكلى للتلاميذ الجدد الملتحقين بالمدرسه فى عام دراسى ما}}{\text{عدد السكان فى عمر 6 سنوات[96] فى نفس العام}} \times 100$$

وتشير النسبة الإجمالية المرتفعة للإلتحاق عموماً إلى درجة عالية من فرص التعليم الابتدائي، ويتأثر ارتفاعها بتراكم تسجيل الأطفال فوق السن الرسمية الذين لم يلتحقوا بالمدرسة الابتدائية في السن الرسمية لذلك. ويراعى هنا : عدم الخلط بين الملتحقين الجدد والمقيدين ككل فى الصف الأول، على اعتبار أن هذا القيد يتضمن الباقين للإعادة؛ والذين يجب إسقاطهم من الحساب، ومن ثم يتأثر هذا المعدل بالإلتحاق المبكر أو المتأخر، وفى بعض الحالات تتجاوز النسبة الإجمالية للإلتحاق مائة في المائة 100%.[97]

- نسبة الإستيعاب الصافى (معدل الإلتحاق الصافى):

وتعرف بأنها عدد التلاميذ الجدد فى الصف الأول من التعليم الابتدائى الذين بلغوا العمر المحدد رسمياً للإلتحاق بالتعليم المعبرعنه كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية نفسها.[98] وتقيس بدقة فرص الإلتحاق بالتعليم الابتدائي المتاحة للمؤهلين له من السكان في سن دخول المدرسة الابتدائية.ويتم حسابها بقسمة عدد الأطفال في السن الرسمية لدخول المدرسة الابتدائية الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائي على عدد السكان في نفس السن، ويضرب الناتج في 100.

ففى حالة التعليم الابتدائى، مثلاً فان معدل الإستيعاب الصافى=

عدد الأطفال في السن الرسميه لدخول المدرسه الابتدائيه
عدد السكان فى عمر 6 سنوات (هـ) نفس العام = × 100.

ويشير المعدل الصافي للإلتحاق المرتفع إلى درجة عالية من فرص التعليم الابتدائي المتاحة للأطفال في السن الرسمية لدخول المدرسة الابتدائية. ويعتبر تحقيق معدل صافي للإلتحاق بنسبة مائة في المائة شرطاً أساسياً لتعميم التعليم الابتدائي. (100)ويعكس هذا المؤشر المستوى العام للإلتحاق بالتعليم الابتدائى، كما يشير إلى قدرة النظام التعليمى على إتاحة فرص الإلتحاق بالصف الأول لمن هم فى السن الرسمية لدخول المدرسة. ولذلك فان مايؤخذ على هذا المعدل أنه يعكس متوسط الإلتحاق العام، ولا يعكس الحال بالنسبة لفئة محددة كالفتيات مثلاً أو أطفال الريف والمناطق النائية، أو المنتمين إلى مناطق مهمشة اقتصادياً، فهؤلاء يقعون تحت هذه النسبة. كما أنه يشير فقط لعدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة، دون أن يعكس بحال نوعية التعليم الذي يتلقونه فيها.

وفيما يلى تعرض الدراسة لمؤشرات الإستيعاب الإجمالى والصافى للحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الفترة من 2010/2009 -2014/2013، وهى على النحو التالى :

جدول (12)
نسبة الإستيعاب للحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الفترة من 2010/2009 - 2014/2013

السنة	المقيد فى الصف الأول	السكان 6 سنوات	المقيد فى الصف 6سنوات	نسبة الإستيعاب الإجمالى %	نسبة الإستيعاب الصافى %
2010/2009[*]	1561295	1641000	1335211	95.14	81.37
2011/2010	1615374	1668696	1367945	96.8	82.0
2012/2011	1609096	1745507	1358664	92.2	77.8
2013/2012	1679762	1873445	1594433	89.7	85.1
2014/2013	*1758837*	*1921284*	*1551238*	*91.5*	*80.7*

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

[*] ملحوظة : المقيد في عام 2010/2009 يشمل المقيد بالصف الأول الابتدائى بالإضافة إلى المقيد بالصف الأول في مدارس الفصل الواحد وصديقة الفتيات.

-اتسمت نسبة الإستيعاب الإجمالى فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بالتذبذب وعدم الثبات خلال الفترة من 2011/2010 إلى 2013/2012، حيث انخفضت من 96.8% عام 2011/2010 إلى 89.7% عام 2013/2012، ثم زادت إلى 91.5% عام 2014/2013.

- تفاوت وتذبذب نسبة الإستيعاب الصافى خلال الفترة من 2010/2009 - 2014/013 حيث بلغت 81.37% عام 2010/2009، ثم زادت إلى 82% عام 2011/2010، انخفضت إلى 77.8% فى العام التالى. ثم زادت إلى 85.1% عام 2013/2012، وعاودت الإنخفاض مرة أخرى فى العام التالى مباشرة لتصل إلى 80.7%. وذلك يعنى أن هناك نسبة تقدر ب 19.3% من الأطفال فى سن 6 سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائى فى العام الدراسى 2014/2013. ويعتبر الفقر من أهم الأسباب التي تؤثر في معدلات الإلتحاق بالتعليم الابتدائي، وهو يعد المشكلة الرئيسية بين الفقراء(محدودي ومنعدمي الدخل).

والسؤال الذى يتعين طرحه : هو لماذا اتسمت نسبة الإستيعاب الصافى والإجمالى فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بالتذبذب وعدم الثبات خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2014/2013؟

ترى الدراسة أن التذبذب الذى حدث فى نسبة الإستيعاب الإجمالى ونسبة الإستيعاب الصافى فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية فى الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، يرجع إلى عاملين: الأول: هو انصراف نسبة غير قليلة من التلاميذ عن الإلتحاق بالمدارس الحكومية وإقبالهم على أنواع أخرى من التعليم مثل التعليم الخاص، أو التعليم الأزهرى، الثانى: حالة الفقر التى تسود قطاعات واسعة من الأسر التى تقطن في المناطق العشوائية والقرى والنجوع والتى لايتوافر بها مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى حيث لاتستطيع هذه الفئات إلحاق أبنائها بالتعليم بسبب أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية المتردية وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة في أطفال الشوارع في مرحلة مابعد 25 يناير والذين تزدحم بهم عواصم المحافظات المصرية منذ ذلك الحين.

- نسبة قيد البنات:

أصبح الإهتمام بالتعليم ولاسيما لفئة الإناث ضرورة تؤكدها كافة المواثيق الدولية والمحلية، لدرجة أن المؤشر الأساسى لقياس القدرة على التعليم والمعرفة هو عدد النساء اللائى يعرفن القراءة والكتابة، وأيضاً أصبح معروفا الآن أن حرمان البنات من التعليم يؤثر بطريق سلبية على التنمية البشرية فى الأسرة والمجتمع.[101]

ويمثل تعليم البنات أداة قوية لتحقيق التحولات الايجابية في المجتمع، ذلك أن تعليم الفتيات يعزز من امكانية حصولهن على فرص العمل، كما يمكنهن من الحفاظ

على صحتهن ومن المشاركة الكاملة فى المجتمع. ويؤثر التعليم كذلك بشكل ملحوظ على صحة أبنائهن ويعجل من انتقال بلادهن إلى معدلات نمو سكانى مستقرة.[102] ومن ثم فلم تعد مسألة دعم تعليم الإناث والنهوض به اليوم مجرد نوع من السعى لتحقيق شكل من أشكال التكافؤ بين الجنسين فى المجتمع، وانما باتت ضرورة تنموية، وشرطاً ضرورياً لضمان أقصى درجة من المشاركة الشعبية الفعالة فى جهود التنمية وعائداتها، وليس من قبيل المبالغة القول بأن مستوى تعليم المرأة فى مجتمع ما أصبح أحد المؤشرات البارزة فى تحديد موقع هذا المجتمع على طريق إنجاز التنمية الشاملة وتحسين نوعية الحياة لأفراده. فالقضية بالنسبة للمرأة ليست مجرد مناصفة رقمية فى الكم (المرأة نصف المجتمع) وانما هى المشاركة الكاملة فى الحياة اعتباراً وفرصاً ومغانم ومغارم وحقوق وواجبات.[103]

ويوضح الجدول التالى نسبة قيد البنات لجملة المقيدين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى(حكومي / خاص، حضر/ريف) خلال الفترة من 2010/2009 - 2014/2013:

جدول (13)
نسبة قيد البنات للجملة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/خاص، حضر/ريف) خلال الفترة من 2010/2009 -2014/2013

العام الدراسى	مدارس الحلقة الأولى: التبعية- الموقع		الجملة %
	المدارس الحكومية %	المدارس الخاصة %	
2010/2009	48.31	48.16	48.24
2011/2010	48.26	47.96	48.11
2012/2011	48.19	47.96	48.08
2013/2012	48.28	47.99	48.14
2014/2013	48.44	48.03	48.24
	مدارس الحضر	مدارس الريف	
2010/2009	48.47	48.16	48.32
2011/2010	48.39	48.11	48.25
2012/2011	48.30	48.06	48.18
2013/2012	48.38	48.16	48.27
2014/2013	48.51	48.31	48.41

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-أن تمكين البنات من حقهن فى التعليم لايزال قاصراً ودون المستوى المطلوب لتنمية قدرتهن على المشاركة الحقيقية فى صنع التنمية والاستفادة منها، فعلى الرغم مما يبذل من جهود فى هذا المجال فإن نسبة قيد البنات بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/خاص، حضر/ريف) لم تتجأوز 48.24% للمدارس الحكومية / الخاصة، و 48.41% للمدارس الموجودة في المناطق الحضرية/الريفية.من القيد الإجمالى خلال الفترة الممتدة من عام 2010/2009 إلي 2014/2013.

-ترتفع نسبة قيد البنات فى مد ارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الحضرية بالمقارنة بنسبة قيد البنات فى المناطق الريفية لنفس المرحلة فى جميع السنوات الدراسية الممتدة من 2010/2009 وحتى 2014/2013.

-ترتفع نسبة قيد البنات فى مد ارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الخاصة بالمقارنة بنسبة قيد البنات فى المدارس الحكومية لنفس المرحلة فى جميع السنوات الدراسية الممتدة من 2010/2009 وحتى 2014/2013.

والسؤال الذى يتعين طرحه الآن هو لماذا تنخفض نسبة قيد البنات عن المستوى المأمول في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية والخاصة، والموجودة بالمناطق الحضرية والموجودة بالمناطق الريفية؟ خلال فترة التحليل الممتدة من 2011/2010 إلي 2014/2013؟

وللإجابة على هذا السؤال ترى الدراسة أن الفقر يمثل أهم أسباب حرمان بعض الفتيات من التعليم، وأن العادات الإجتماعية السائدة في الأسر الفقيرة تلعب دوراً مؤثراً في حرمان الفتيات من حقهن في التعليم، بالإضافة إلي الأسباب الإقتصادية ومنها ارتفاع تكاليف التعليم التي لا تستطيع الأسرة أن تتحملها. كما قد يدفع الفقر بعض الأهالي إلى تفضيل تعليم البنين على البنات عندما لا يستطيعون تحمل نفقات إرسال أطفالهم إلى المدارس، بسبب التكاليف المباشرة، مثل المصروفات الدراسية، وكلفة الملابس/الزي، والأحذية، الأدوات المدرسية، والمصروف الشخصي اليومي، وكلفة المتطلبات الأخرى.

وغالباً ما يتسبب الفقر، وكذلك أدوار النوع الإجتماعى السائدة والتي تمليها الثقافة المحلية، في جعل البنات حبيسات أدوار تُقصيهنّ عن المدارس مثل تلك الأدوار التي تجبرهن على المساعدة في أداء الأعمال المنزلية، أو الدخول في عمالة الأطفال. وبالتأكيد، فإن المجتمع يخسر فرص التنمية حينما تفوت البنات فرص التعليم أو يمكن القول بعبارة أخرى أكثر إيجابية: إن تخصيص الموارد لتوفير تعليم راقي للبنات هو أحد أفضل أنواع الإستثمار التي يمكن للمجتمع القيام بها. ويحدث هذا في الوقت الذى تؤكد فيه تجارب البلدان المتقدمة على مجموعة من الفوائد الإجتماعية المتعلقة بتعليم الفتيات، من زيادة الدُّخول الأسرية، وتأخير سنِّ الزواج،

وإنخفاض معدلات الخصوبة، وخفض وفيات الرضع ووفيات الأمهات، ووجود أطفال وأُسر تنعم بتغذيةٍ وصحةٍ وتعليمٍ أفضل، وبإنخفاض معدلات الوفيات الناجمة عن الولادة، وإيجاد فرص وخيارات حياتية أفضل لمزيد من النساء وتحقيق مشاركة أكبر للنساء في التنمية، وفي صناعة القرار السياسي والإقتصادي.

(ب) مؤشرات هيئة التدريس:

يعتبر المعلم حجر الزاوية فى نجاح العملية التربوية وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، كما يعتبر الأساس فى نجاح جميع التفاعلات فى المدرسة، ومن ثم فبقدر تحمس المعلم للعمل الموكل إليه وتفانيه فيه وارتفاع مستوى أدائه، تكون إيجابيات ناتج هذا العمل مترجمة على المتعلمين الذين فى حوزته.[104] وتتضح أهمية دوره فى الارتقاء المستمر بمستوى التلاميذ؛ والذى يمثل الغاية التى يسعى إليها أى نظام تعليمى، فمهما كانت حالة المدرسة وكثافة حجرات الدراسة بها وطبيعة المناهج ونوعية التكنولوجيا ومصادر التعلم، ومقومات بيئة التعلم، على الرغم من أهمية كل ذلك لضمان جودة وفاعلية الأداء المدرسى، إلا أنها تظل عديمة الجدوى ما لم يتوافر المعلم القادر على توظيف ذلك بفعالية وتوجيهه صوب الأهداف التربوية المنشودة للمدرسة.[105]

وتتحدد أهم المؤشرات المرتبطة بالمعلم فيما يلى :

- توزيع المعلمين حسب الوظيفة :

يقصد بالمعلمين جميع القائمين بالتدريس داخل الفصول الدراسية، سواء أكانوا من المدرسين أم المدرسين الأوائل المشرفين أوغير المشرفين أم الوكلاء الذين يقومون بالتدريس، أم كبير + خبير مشرف، أم معلم خبير، أم المعلم أول أ، ويقيس هذا المؤشر التغير فى أعداد المعلمين حسب الوظيفة بالنسبة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى لكافة محافظات الجمهورية. وتفيد معرفة هذا التوزيع فى التمييز بين مدرسى الفصول والمدرسين المتخصصين والمدرسين الأوائل المشرفين والمدرسين الأوائل غير المشرفين، والمدرسين0 ويوضح الجدول التالى توزيع المعلمين حسب الوظيفة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/خاص، حضر/ريف) لكافة محافظات الجمهورية. خلال الفترة من عام 2010/2009، إلى عام 2014/2013م0

جدول (14)

أعداد المعلمين حسب الوظيفة بالنسبة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى (للمدارس الحكومية) خلال الفترة من 2010/2009 إلى 20140/2013

السنة الدراسية	كبير +خبير مشرف وكيل مدرس	معلم أول أ مشرف معلم خبير	معلم أول مشرف	معلم أول غير مشرف	معلم	جملة
2009/ 2010	-	-	-	-	-	302062
2010/ 2011	-	-	-	-	-	321080
2011/ 2012	2210	20 1809	3733 36 6	58 2	104792	345967
2012/ 2013	2340	47 3 1024 2	8150 55 3	30 5	87420	356259
2013/ 2014	3016	33 3 1033 0	1046 76 67 0	32 2	90546	358920

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-وجود زيادة مستمرة فى أعداد فئات: المعلم أول (أ)، والمعلم الخبير، خلال فترة التحليل، حيث زادت أعداد فئة المعلم أول (أ) من 37333 معلماً خلال عام 2012/2011، إلى 81509 معلماً خلال عام 2009/2013/2012، ثم إلى 104676 عام 2014/2013، وربما يرجع ذلك إلى الترقية من معلم إلى معلم أول أ، كما زادت أعداد فئة المعلم الخبير خلال الفترة نفسها من 1809 معلم خبير عام 2012/2011 إلى 10242 عام 2013/2012 ثم 10330 عام 2014/2013. ولعل ذلك يرجع أيضاً إلى الترقية.

- وجود زيادة مستمرة فى أعداد فئات: الوكلاء القائمين بالتدريس خلال فترة التحليل؛ حيث زادت أعداد فئة الوكلاء القائمين بالتدريس من 2210 وكيلاًخلال عام 2012/2011، إلى 2340 وكيلاً خلال عام 2013/2012، ثم إلى 3016 عام 2014/2013، وربما تفسر هذه الزيادة بحاجة العمل إلى قيام هذه الفئة بالتدريس، وربما يرجع ذلك إلى قيام الوكلاء بالتدريس لتغطية العجز فى أعداد المدرسين، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى حاجة المدرسة وخاصة فى الصفوف النهائية من المرحلة الابتدائية للاستفادة من

كفاءة وخبرة هؤلاء الوكلاء فى تدريس بعض المواد الدراسية تبعاً لتخصصاتهم.

- وجود إنخفاض فى أعداد فئة معلم أول غير مشرف خلال فترة التحليل كلها، ويشير هذا الإنخفاض إلي وجود عجز فى أعداد المعلمين فى التخصصات المختلفة، وعدم قدرة الدولة ووزارة التربية والتعليم على توفير العدد اللازم من المعلمين فى كافة التخصصات لهذه المرحلة التعليمية الهامة.
- عدم الثبات فى أعداد فئة المعلم حيث ترتفع وتنخفض فى بعض السنوات، حيث انخفضت من 104792عام 2012/2011 إلى 87420 عام 2013/2012، وربما يرجع ذلك إلى ترقية أعداد كبيرة منهم إلى معلم أول غير مشرف، ثم زادت إلى 90546 عام 2014/2013، ويرجع ذلك إلى تثبيت المعلمين المتعاقدين.
- عدم الثبات فى أعداد فئة كبير + خبير مشرف، ومعلم أول مشرف، حيث ترتفع وتنخفض أعدادهم من عام إلى آخر.

- توزيع المعلمين حسب المؤهل :

ويقيس هذا المؤشر التغير فى أعداد المعلمين ونسبتهم حسب المؤهل الدراسى بالنسبة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013، أى التعرف على أعداد المعلمين وتوزيعهم طبقاً لمستويات تعليمهم ومؤهلاتهم، والجدول التالى يوضح ذلك:

جدول (15)

أعداد المعلمين حسب المؤهل الدراسى للحلقة الأولى من التعليم الأساسى
(حكومى- خاص، حضر- ريف) من عام 2009/2008 إلى عام 2014/2013

العام الدراسى	مؤهلات عليا تربوية		مؤهلات عليا غير تربوية		مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة تربوية		مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة غير تربوية		مؤهلات أخرى		إجمالى عدد المعلمين
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
المدارس الحكومية											
2009/2008	115259	39.3	18241	6.2	144385	49.3	14857	5.1	327	0.1	293069
2010/2009	119102	39.4	16979	5.6	147946	49	17799	5.9	236	0.1	302062
2011/2010	البيانات غير متاحه										
2012/2011	154663	44.7	18643	5.4	154432	44.6	18228	5.3	1	0	345967
2013/2012	164036	46	18895	5.3	155250	43.6	18078	5.1	-	0	356259
2014/2013	176126	49	17417	4.9	149281	41.6	16096	4.5	-	0	358920
المدارس الخاصة											
2009/2008	17979	48	16298	43.6	1104	3	1954	5.2	87	0.2	37422
2010/2009	21883	53.7	16074	39.5	835	2	1843	4.5	98	0.2	40733
2011/2010	البيانات غير متاحه										
2012/2011	11495	37.3	17027	55.3	189	0.6	2044	6.6	23	0.07	30778
2013/2012	13432	38.9	18504	53.7	201	0.6	2330	6.8	23	0.06	34490
2014/2013	14258	39.8	18986	53	195	0.5	2333	6.5	18	0.05	35790
مدارس الحضر											
2009/2008	66015	42.3	21843	14	60853	39	7113	4.6	253	0.2	156077
2010/2009	76526	43.3	22760	12.9	68277	38.6	9096	5.1	183	0.1	176842
2011/2010	البيانات غير متاحه										
2012/2011	74231	42.2	24125	13.7	68886	39.1	8805	5	22	0.01	176069
2013/2012	80094	43.6	25536	13.9	68950	37.6	8996	4.9	21	0.01	183597
2014/2013	84034	45.6	25759	14	66178	35.9	8233	4.5	17	0	184221
مدارس الريف											
2009/2008	67223	38.5	12696	7.3	84636	48.5	9698	5.6	161	0.1	174414
2010/2009	64459	38.8	10293	6.2	80504	48.5	10546	6.4	151	0.1	165953
2011/2010	البيانات غير متاحه										
2012/2011	91927	45.8	11545	5.8	85735	42.7	11467	5.7	2	0	200676
2013/2012	97374	47	11863	5.7	86501	41.8	11412	5.5	2	0	207152
2014/2013	106350	50.5	10644	5.1	83298	39.6	10196	4.8	1	0	210489

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2009/2008، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-تحظى المدارس الخاصة بنسب مرتفعة من إجمالى المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا، تربوية وغير تربوية بالمقارنة بالمدارس الحكومية خلال فترة التحليل

الممتدة من 2009/2008 وحتى 2014/2013، فقد بلغت أعلى نسبة 93.2% عام 2010/2009، أما أقل نسبة فقد بلغت 91.6% عام 2009/2008. فى حين بلغت أعلى نسبة فى المدارس الحكومية 53.9 % وأقل نسبة 45% وهذا يدل على أن المدارس الخاصة تركز على المعلم المتخصص المؤهل علمياً فى تدريس المواد التخصصية فى حين يكون التعيين فى المدارس الحكومية مفتوحاً للجميع.

-ترتفع نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة تربوية وغير تربوية في المدارس الحكومية، بالمقارنة بالمدارس الخاصة خلال فترة التحليل الممتدة من 2009/2008 وحتى 2014/2013، فقد بلغت أعلى نسبة للمدارس الحكومية 54.9% عام 2010/2009، أما أقل نسبة فقد بلغت 46.1% عام 2014/2013. فى حين بلغت أعلى نسبة فى المدارس الخاصة 7.4% عام 2012/ 2013، وأقل نسبة 6.5% عام 2010/2009، وهذا يدل على أن التعيين فى المدارس الحكومية مفتوحاً للمؤهلات المختلفة، يحدث هذا رغم أن شروط المهنة تقتضى أن يكون المعلمين المنتسبين اليها مؤهلين تأهيلاً جامعياً.

-تحظى المدارس الموجودة في المناطق الحضرية بنسب مرتفعة من إجمالى المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا، تربوية وغير تربوية بالمقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الريفية خلال فترة التحليل الممتدة من 2009/2008 وحتى 2014/2013، فقد بلغت أعلى نسبة للمدارس الموجودة في المناطق الحضرية 59.6% عام 2014/2013 أما أقل نسبة فقد بلغت 55.9% عام 2012/2011. فى حين بلغت أعلى نسبة للمدارس الموجودة بالمناطق الريفية 55.6 % عام 2014/2013. وأقل نسبة 45.5% عام 2010/2009.

-ترتفع نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة تربوية وغير تربوية في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الحضرية خلال فترة التحليل الممتدة من 2009/2008 وحتى 2014/2013، فقد بلغت أعلى نسبة للمدارس الموجودة بالمناطق الريفية 54.9% عام 2010/2009، أما أقل نسبة فقد بلغت 44.4% عام 2012/2011. فى حين بلغت أعلى نسبة فى المدارس الموجودة في المناطق الحضرية 44.1% عام 2012/2011 وأقل نسبة 40.4% عام 2014/2013.

وثمة أسئلة متعددة ومترابطة تطرح نفسها بعد هذا العرض وهى: لماذا تحظى المدارس الخاصة بنسب مرتفعة من إجمالى المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا، تربوية وغير تربوية بالمقارنة بالمدارس الحكومية؟ ولماذا ترتفع نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة تربوية وغير تربوية في المدارس الحكومية، بالمقارنة بالمدارس الخاصة؟ ولماذا تحظى المدارس الموجودة في المناطق الحضرية بنسب مرتفعة من إجمالى المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا، تربوية وغير تربوية بالمقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الريفية؟ ولماذا ترتفع نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة تربوية وغير تربوية في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، بالمقارنة بالمدارس الموجودة في

المناطق الحضرية خلال فترة التحليل؟

وتتمثل الاجابة على السؤالين الأول والثانى بكل وضوح فى توافر الامكانات المادية بالنسبة للمدارس الخاصة، وضعف توافرها بالنسبة للمدارس الحكومية، وهو ما يعبر عنه بفقر الدولة، حيث تملك المدارس الخاصة الأموال الكافية لإستقطاب المعلمين المتخصصين الحاصلين على مؤهلات جامعية تربوية وغير تربوية، وهو ما يشجع أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بها. وعلى الجانب الآخر فإنه وبسبب ضعف الامكانات المالية المخصصة للتعليم الحكومى من قبل الدولة فانها تلجأ إلى تعيين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة والذين يحصلون على مرتبات أقل من الحاصلين على مؤهلات جامعية ولعل هذا يفسر تخلى الدولة عن تكليف خريجى كليات التربية في السنوات الأخيرة.

وللإجابة على السؤال الثالث والسؤال الرابع: فيمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء تفضيل المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا تربوية وغير تربوية للعمل في المدارس الموجودة في المناطق الحضرية حيث ترتفع مستويات الدخول المالية لمن يقطنون تلك المناطق على عكس المناطق الريفية التى يسودها الفقر في الامكانات المادية والتعليمية، وهو ما يؤدى إلى سعى المعلمين من أصحاب المؤهلات الجامعية للعمل بتلك المدارس سعياً وراء الدروس الخصوصية التى تجلب لبعضهم دخلاً كبيراً ما كان لهم أن يحققوه إن استلموا وظائفهم في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية.

(ج) مؤشرات الهيئة الإدارية :

وتتمثل في مؤشرات المديرون والموظفون والاخصائيون والعمال:

- مؤشرات المديرون:

يوضح الجدول التالى أعداد المديرين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) في الفترة من 2010/2009 إلى 2014/2013:

جدول (16)

أعداد المديرين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) من عام 2010/2009 إلى 2014/2013

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2010/2009	26866	91.6	2462	8.4	29328
2011/2010	27474	91.7	2477	8.3	29951
2012/2011	25648	96.8	835	3.2	26483

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2013/2012	21281	95.8	934	4.2	22215
2014/2013	21763	95.7	967	4.3	22730
	مدارس الحضر		مدارس الريف		
2010/2009	12809	43.7	16519	56.3	29328
2011/2010	12670	42.3	17281	57.7	29951
2012/2011	11772	44.5	14711	55.5	26483
2013/2012	9803	44.1	12412	55.9	22215
2014/2013	9599	42.2	13131	57.8	22730

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يشكل المديرون العاملين في المدارس الحكومية النسبة الأكبر من إجمالى المديرين العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف تبعيتها، مقارنة بالمدارس الخاصة حيث تزيد النسبة المئوية لهم عن 90% من العدد الإجمالى للمديرين خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد المديرين العاملين بالمدارس الخاصة عن 8.4% فقط من إجمالى عدد المديرين.

-تحظى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالنسبة الأكبر من إجمالى المديرين العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف موقعها، مقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث تزيد النسبة المئوية للمديرين عن 55.5% من العدد الإجمالى للمديرين خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد المديرين العاملين بالمناطق الحضرية عن 44.5% فقط من إجمالى عدد المديرين.

- مؤشرات الأخصائيين:

يوضح الجدول التالى أعداد الاخصائيين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم

جدول (17)

أعداد الأخصائيين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) من عام 2010/2009 إلى 2014/2013

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2010/2009	19884	90.4	2119	9.6	22003
2011/2010	18158	90.5	1917	9.5	20075
2012/2011	29985	93.3	2165	6.7	32150
2013/2012	33830	93.2	2470	6.8	36300
2014/2013	38890	93.6	2674	6.4	41564
	مدارس الحضر		مدارس الريف		
2010/2009	13880	63.1	8123	36.9	22003
2011/2010	12609	62.8	7466	37.2	20075
2012/2011	17932	55.8	14218	44.2	32150
2013/2012	19759	54.4	16541	45.6	36300
2014/2013	**21704**	**52.2**	**19860**	**47.8**	**41564**

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يشكل الأخصائيون العاملون في المدارس الحكومية النسبة الأكبر من إجمالى الأخصائيين العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف تبعيتها، مقارنة بالمدارس الخاصة حيث تزيد النسبة المئوية لهم عن 90.4% من العدد الإجمالى للاخصائيين خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد الأخصائيين العاملين بالمدارس الخاصة عن 6.4% فقط من إجمالى عدد الأخصائيين.

-تحظى المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية بالنسبة الأكبر من إجمالى الأخصائيين العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف موقعها، مقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الريفية، حيث تزيد النسبة المئوية للاخصائيون عن 52.2% من العدد الإجمالى الأخصائيين خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد الأخصائيين العاملين بالمدارس الريفية عن 47.8% فقط من إجمالى عدد الأخصائيين.

- مؤشرات الموظفين:

يوضح الجدول التالى أعداد الموظفين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) خلال الفترة من 2010/2009 إلى 2014/2013:

جدول (18)

أعداد الموظفين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى 2014/2013

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2010/2009	106252	95.1	5459	4.9	111711
2011/2010	111008	93.9	7239	6.1	118247
2012/2011	110450	94.5	6486	5.5	116936
2013/2012	111076	93.7	7434	6.3	118510
2014/2013	111792	93.5	7826	6.5	119618
	مدارس الحضر		مدارس الريف		
2010/2009	41996	37.6	69715	62.4	111711
2011/2010	44372	37.5	73875	62.5	118247
2012/2011	41789	35.7	75147	64.3	116936
2013/2012	42368	35.8	76142	64.2	118510
2014/2013	42409	35.5	77209	64.5	119618

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يشكل الموظفون العاملون في المدارس الحكومية النسبة الأكبر من إجمالى الموظفين العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف تبعيتها،

مقارنة بالمدارس الخاصة حيث تزيد النسبة المئوية لهم عن 93.5% من العدد الإجمالى للموظفين خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد الموظفين العاملين بالمدارس الخاصة عن 6.5% فقط من إجمالى عدد الموظفين.

-تحظى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالنسبة الأكبر من إجمالى الموظفين العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف موقعها، مقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث تزيد النسبة المئوية للموظفين العاملين بها عن 62.4% من العدد الإجمالى للموظفين خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد الموظفين العاملين بالمدارس الحضرية عن 37.6% فقط من إجمالى عدد الموظفين.

- مؤشرات العمال:

يوضح الجدول التالى أعداد العمال بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) خلال الفترة من 2010/2009 إلى 2014/2013

جدول (19)

أعداد العمال بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى- خاص، حضر- ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى 2014/2013

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2010/2009	28263	84.7	5114	15.3	33377
2011/2010	28857	83.4	5744	16.6	34601
2012/2011	26885	87.2	3959	12.8	30844
2013/2012	26676	85.5	4540	14.5	31216
2014/2013	26989	85	4752	15	31741
	مدارس الحضر		مدارس الريف		
2010/2009	15330	45.9	18047	54.1	33377
2011/2010	15536	44.9	19065	55.1	34601
2012/2011	12860	41.7	17984	58.3	30844
2013/2012	13155	42.1	18061	57.9	31216
2014/2013	13243	41.7	18498	58.3	31741

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يشكل العمال العاملون في المدارس الحكومية النسبة الأكبر من إجمالى العمال العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف تبعيتها، مقارنة

بالمدارس الخاصة، حيث تزيد النسبة المئوية لهم عن 83.4% من العدد الإجمالى للعمال خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد العمال العاملين بالمدارس الخاصة عن 16.6% فقط من إجمالى عدد العمال.

-تحظى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالنسبة الأكبر من إجمالى العمال العاملين في مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف موقعها، مقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث تزيد النسبة المئوية للعمال العاملين بها عن 54.1% من العدد الإجمالى للعمال خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد العمال العاملين بالمدارس الحضرية عن 45.9% فقط من إجمالى عدد العمال.

2-المدخلات المادية، وتتمثل فيما يلى :

(أ)مؤشرات النمو في أعداد المدارس:

تعد الأبنية المدرسية أحد مدخلات العملية التعليمية التى تؤثر على جودة مخرجات تلك العملية، وتهتم أغلب دول العالم التى تتميز بنظام تعليمى متميز بمتوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد، وعدد الساعات التى يقضيها الطالب في المدرسة، حيث يؤثر ذلك على جودة التعليم بشكل كبير، فهى من أهم العوامل التى تهتم بها الحكومات المختلفة.[106] كما يعتبر النمو الكمى لأعداد المدارس والفصول أحد المؤشرات التى تؤثر على كفاءة النظام التعليمى.

- توزيع أعداد المدارس بالمرحلة الابتدائية حسب التبعية (حكومى/خاص)، وحسب الموقع (حضر/ريف):

يوضح الجدول التالى أعداد المدارس فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013

جدول (20)

إجمالى أعداد المدارس فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2010/2009	15329	90.4	1622	9.6	16951
2011/2010	15411	90.1	1700	9.9	17111
2012/2011	15496	89.8	1753	10.2	17249

السنة	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		الجملة
	العدد	%	العدد	%	
2013/2012	15587	89.6	1812	10.4	17399
2014/2013	15755	89.4	1864	10.6	17619
	مدارس الحضر		مدارس الريف		
2010/2009	6570	38.8	10381	61.2	16951
2011/2010	6530	38.2	10581	61.8	17111
2012/2011	6545	37.9	10704	62.1	17249
2013/2012	6589	37.9	10810	62.1	17399
2014/2013	6688	38	10931	62	17619

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-تناقصت نسب مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية خلال فترة التحليل، من 90.4% عام 2010/2009، إلى 90.1% عام 2011/2010، ثم إلى89.8% عام 2012/2011، إلى 89.6% عام 2013/2012، إلى 89.4% عام 2014/2013، ويدل هذا التناقص فى نسب هذه المدارس على ضعف الإهتمام بتحقيق الإستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم الإلزامى؛ لمواجهة الزيادة السكانية الهائلة، وربما يرجع ذلك إلى عدم قدرة الدولة على بناء مدارس جديدة لتحقيق الإستيعاب الكامل لجميع الأطفال في سن الالزام بسبب الظروف الإقتصادية التى مرت بها البلاد في مرحلة ما بعد 25 يناير.

-وجود زيادة مضطردة فى أعداد مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الخاصة خلال فترة التحليل، حيث بلغ عدد هذه المدارس 1622مدرسة بنسبة 9.6% عام 2010/2009، ثم زادت إلى 1700 مدرسة وبنسبة 9.9% خلال عام 2011/2010، وتواصلت الزيادة عام 2012/2011 لتصل إلى 1753 مدرسة بنسبة مئوية بلغ مقدارها 10.2%، ثم زادت مرة أخرى إلى 1864 مدرسة عام 2014/2013 بنسبة مقدارها 10.6%. وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة الإهتمام من قبل الجهات الخاصة بإنشاء هذه المدارس، تمشياً مع سياسة الدولة السابقة فى

الاتجاه نحو خصخصة كل القطاعات والهيئات والمصالح ومنها قطاع التعليم، وبالتالى حدثت زيادة فى أعداد هذه المدارس بكافة مراحل الجمهورية. كما تدل هذه الزيادة على الاقبال المتزايد من قبل التلاميذ الميسورين على هذه النوعية من المدارس بكافة محافظات الجمهورية.

-التناقص الملحوظ فى أعداد مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الحضرية خلال الفترة من 2010/2009 إلى 2013/2012، حيث بلغت نسبة هذه المدارس 38.8% عام 2010/2009، ثم 38.2% خلال عام 2011/2010، ثم 37.9% خلال عامى 2012/2011، 2013/2012 ثم زادت إلى 38% عام 2014/2013، وربما ترجع هذه الزيادة فى أعداد هذه المدارس إلى انضمام بعض مدارس الريف المتطرفة إلى الحضر بعد امتداد كردون الحضر إليها.

-وجود تذبذب فى أعداد ونسب مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية بين الارتفاع والإنخفاض، حيث حدثت زيادة فى أعداد هذه المدارس، خلال الفترة من 2010/2009 إلى 2013/2012، حيث بلغت نسبة هذه المدارس 61.2% عام 2010/2009، ثم 61.8% خلال عام 2011/2010، ثم 62.1% خلال عامى 2012/2011، 2013/2012، ثم تراجعت إلى إلى 62% عام 2014/2013. ويمكن تفسير هذا الإنخفاض فى نسب هذه المدارس الريفية بأن بعض هذه المدارس قد تم ضمها إلى مدارس الحضر؛ نظراً لامتداد كردون الحضر إليها، مما أدى إلى تناقص نسبتها وزيادة نسب مدارس الحضر فى كافة محافظات الجمهورية. ولا شك أن هذا يستلزم ضرورة العمل على إعداد الخطط والاستراتيجيات لتحقيق الإستيعاب الكامل لجميع الأطفال فى سن الإلزام، ومحأولة سد الفجوة بين الحضر والريف.

-تشكل المدارس الحكومية النسبة الأكبر من إجمالى العدد الإجمالى لمؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف تبعيتها، مقارنة بالمدارس الخاصة التى تمثل النسبة الأقل، حيث لا تقل النسبة المئوية لعدد المدارس الحكومية عن 89.4% عام 2014/2013 من العدد الإجمالى لمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد المدارس الخاصة خلال تلك الفترة عن 10.6% فقط من إجمالى عدد المدارس.

-تحظى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالنسبة الأكبر من إجمالى عدد مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى باختلاف موقعها، مقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث لا تقل النسبة المئوية لعدد المدارس الموجودة بالمناطق الريفية عن 62% عام 2014/2013 من العدد الإجمالى لمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى خلال فترة التحليل الممتدة من عام 2010/2009 وحتى 2014/2013، في حين لايزيد عدد المدارس الخاصة الموجودة بالمناطق الحضرية خلال تلك الفترة عن 8% فقط من إجمالى عدد المدارس.

ولعل الأسئلة الكثيرة التى يتعين طرحها بعد هذا العرض لواقع مدارس الحلقة

الأولى من التعليم الأساسى هى: لماذا تناقصت نسب الزيادة في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية خلال فترة التحليل؟ ولماذا زادت هذه الزيادة المضطردة فى أعداد مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الخاصة؟ ولماذا تناقصت أعداد مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الحضرية؟ ولماذا حدث تذبذب فى أعداد ونسب مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية بين الارتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى؟

الاجابة وبكل وضوح ترجع إلى فقر الدولة والذى يتمثل بوضوح في مرحلة ما بعد 25 يناير في إنخفاض الايرادات بصورة كبيرة جداً، حيث تراجعت معدلات السياحة بشكل كبير، وهى التى تمثل مصدراً كبيراً من مصادر الدخل القومى، كما تراجعت ايرادات الدولة في القطاعات التنموية الأخرى، مما أدى إلى إنخفاض الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية بنسبة كبيرة، وقد واكب ذلك الاحتجاجات والاعتصامات الفئوية لمختلف العاملين في القطاعات الحكومية المختلفة والتى كانت سبباً أساسياً في استنزاف موارد الدولة في هذه الفترة. ولقد أدى كل ذلك إلى إنخفاض قدرات الدولة في الإنفاق على التعليم. ومن ثم لم تستطع الدولة بناء مدارس جديدة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى بصورة كافية، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في أعداد المدارس الحكومية خلال فترة التحليل. وعلى العكس من ذلك فان المدارس الخاصة تنمو بصورة كبيرة في السنوات الماضية، حيث يتوافر التمويل من قبل المستثمرين في هذا القطاع، وتتوافر الرغبة من قبل الميسورين من أبناء الوطن على إلحاق أبنائهم بتلك المؤسسات الخاصة كسبيل للوجاهة الإجتماعية، مع ترك المدارس الحكومية للتلاميذ الفقراء من أبناء الطبقات الوسطى.

- توزيع أعداد المدارس بالمرحلة الابتدائية (الحكومية) حسب الفترات الدراسية:

نظراً لارتفاع تكلفة إنشاء مدارس جديدة، ومع زيادة أعداد التلاميذ وضيق المدارس الحالية، ظهرت ضرورة اللجوء إلى توزيع الخدمة التعليمية بين المدارس الحالية لأكثر من فترة دراسية، صباحية ومسائية ومدارس تعمل بنظام الفترات.

ويوضح الجدول التالى توزيع مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) وفقاً للفترات الدراسية خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013:

جدول (21)

توزيع المدارس بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) حسب الفترات الدراسية خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013

توزيع المدارس حسب الفترات الدراسية									
السنة	يوم كامل	%	صباحى	%	مسائى	%	فترتين	%	جملة
المدارس الحكومية									
2010/2009	4699	30.7	7115	46.4	1167	7.6	2348	15.3	15329

توزيع المدارس حسب الفترات الدراسية									
السنة	يوم كامل	%	صباحى	%	مسائى	%	فترتين	%	جملة
2011/2010	**5547**	**36**	**8082**	**52.4**	**826**	**5.4**	**956**	**0.6**	**15411**
2012/2011	**5534**	**35.7**	**8112**	**52.3**	**870**	**5.6**	**980**	**6.3**	**15496**
2013/2012	**5489**	**35.2**	**8252**	**52.9**	**863**	**5.5**	**983**	**6.3**	**15587**
2014/2013	**5511**	**35**	**8422**	**53.5**	**852**	**5.4**	**970**	**6.2**	**15755**
المدارس الخاصة									
2010/2009	**978**	**60.3**	**631**	**38.9**	**2**	**0.1**	**11**	**0.6**	**1622**
2011/2010	**978**	**54.4**	**719**	**40**	**1**	**0.05**	**1**	**0.05**	**1799**
2012/2011	**1024**	**58.4**	**726**	**41.4**	**1**	**0.05**	**1**	**0.05**	**1752**
2013/2012	**1056**	**58.3**	**753**	**41.6**	**1**	**0.05**	**1**	**0.05**	**1811**
2014/2013	**1103**	**66.3**	**758**	**45.6**	**1**	**0.06**	**1**	**0.06**	**1663**
مدارس الحضر									
2010/2009	**2581**	**39.3**	**2686**	**40.9**	**475**	**7.2**	**828**	**12.6**	**6570**
2011/2010	**2969**	**45.3**	**2975**	**45.4**	**338**	**5.2**	**272**	**4.2**	**6554**
2012/2011	**2975**	**45.5**	**2935**	**44.8**	**364**	**5.6**	**271**	**4.1**	**6545**
2013/2012	**2973**	**45.1**	**2982**	**45.3**	**379**	**5.8**	**255**	**3.9**	**6589**
2014/2013	**3054**	**45.7**	**3008**	**45**	**379**	**5.7**	**247**	**3.7**	**6688**
مدارس الريف									
2010/2009	3096	29.8	5060	48.7	694	6.7	1531	14.7	10381
2011/2010	3556	33.7	5826	55.2	489	4.6	686	6.5	10557
2012/2011	3583	33.5	5903	55.1	507	4.7	711	6.6	10704
2013/2012	3572	33	6023	55.7	485	4.5	730	6.8	10810
2014/2013	3560	32.6	6172	56.5	474	4.3	725	6.6	10931

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-تنخفض نسبة المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة، حيث وصلت هذه النسبة في المدارس الحكومية إلى 35.7%، وهى تمثل أعلى نسبة تم تحقيقها عام 2012/2011، بينما لاتقل هذه النسبة بالمدارس الخاصة عن 54.4%، وهى تمثل أقل نسبة، وتم تحقيقها في عام 2011/2010. ولاشك أن زيادة عدد المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل يشيرإلى جودة العمليات التعليمية التى تتم بداخل هذه المدارس، حيث يتوافر الوقت الكافى للدراسة وممارسة الأنشطة، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع الكفاءة الداخلية والخارجية لهذه المدارس.

-تزيد نسبة المدارس الحكومية التى تعمل بنظام الفترتين بالمقارنة بالمدارس الخاصة، فلقد بلغت نسبة هذه المدارس 15.3% عام 2010/2009، فى حين تنخفض هذه النسبة للمدارس الخاصة خلال نفس العام إلى 0.6%، وفى نهاية فترة التحليل وصلت نسبة المدارس الحكومية التى تعمل بنظام الفترتين إلى 6.2%، في حين تنخفض هذه النسبة في المدارس الخاصة إلى 0.06 % خلال نفس العام.

-تزيد نسبة المدارس الحكومية التى تعمل فترة مسائية بالمقارنة بالمدارس الخاصة، فلقد بلغت نسبة هذه المدارس 7.6% خلال العام الأول من فترة

التحليل 2010/2009، فى حين تنخفض هذه النسبة للمدارس الخاصة خلال نفس العام إلى 0.1%، وفى نهاية فترة التحليل وصلت نسبة المدارس الحكومية التى تعمل فترة مسائية إلى 5.4%، في حين تنخفض هذه النسبة في المدارس الخاصة إلى 0.06 % خلال نفس العام.

-ترتفع نسبة المدارس الموجودة في المناطق الحضرية التى تعمل بنظام اليوم الكامل بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية، فلقد بلغت نسبة هذه المدارس 39.3% خلال العام الأول من فترة التحليل 2010/2009، و 45.7% في العام الأخير 2014/2013، فى حين تنخفض هذه النسبة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية، حيث بلغت 29.8% خلال العام الأول من فترة التحليل 2010/2009، و 32.6% في العام الأخير 2014/2013.

-ترتفع نسبة المدارس الموجودة في المناطق الريفية التى تعمل بنظام الفترتين بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الحضرية، فلقد بلغت نسبة هذه المدارس 14.7% خلال العام الأول من فترة التحليل 2010/2009، و 6.6% في العام الأخير 2014/2013، فى حين تنخفض هذه النسبة بالمدارس الموجودة في المناطق الحضرية حيث بلغت 4.2% خلال العام الثانى من فترة التحليل 2011/2010، واستمرت في الإنخفاض في الاعوام التالية حتى وصلت إلى 3.7% في العام الأخير 2014/2013.

-تزيد نسبة المدارس الموجودة في المناطق الحضرية التى تعمل فترة مسائية بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية، فلقد بلغت نسبة هذه المدارس 7.2% خلال العام الأول من فترة التحليل 2010/2009، ووصلت إلى 5.7% في العام الأخير 2014/2013، فى حين تنخفض هذه النسبة للمدارس الموجودة في المناطق الريفية حيث وصلت إلى 6.7% عام 2010/2009، وواصلت الإنخفاض حتى ووصلت إلى 4.3% فى نهاية فترة التحليل 2014/2013.

ولعل الأسئلة الكثيرة التى تطرح بعد هذا العرض لواقع مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى هى: لماذا تنخفض نسبة المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية؟ ولماذا ترتفع في المدارس الخاصة؟ ولماذا تزيد نسبة المدارس الحكومية التى تعمل بنظام الفترتين بالمقارنة بالمدارس الخاصة؟ ولماذا تزيد نسبة المدارس الحكومية التى تعمل فترة مسائية بالمقارنة بالمدارس الخاصة؟ ولماذا ترتفع نسبة المدارس الموجودة في المناطق الحضرية التى تعمل بنظام اليوم الكامل بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية؟ ولماذا ترتفع نسبة المدارس الموجودة في المناطق الريفية التى تعمل بنظام الفترتين بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الحضرية؟ ولماذا تزيد نسبة المدارس الموجودة في المناطق الحضرية التى تعمل فترة مسائية بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية؟

الاجابة على كل هذه الأسئلة واحدة، وهى : فقر الدولة بالنسبة للمدارس الحكومية، وتوافر الموارد المالية بكفاية بالنسبة للمدارس الخاصة. حيث تعزى هذه الزيادة في المدارس الحكومية والريفية التى تعمل بنظام الفترتين إلى فقر الدولة وضعف قدرتها على بناء مدارس جديدة لإستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ، ومن ثم أدى هذا إلى وجود إنخفاض فى مدارس اليوم الكامل، وزيادة المدارس التى تعمل بنظام الفترات. ولا شك أن زيادة أعداد هذه المدارس التى تعمل لأكثر من فترة دراسية، تشير إلى تدنى جودة العملية التعليمية وضعف أداء النظام التعليمى، لأن الوقت المخصص لكل فترة دراسية لن يكون بنفس الكفاية التى تتوافر للتلاميذ فى مدارس الفترة الواحدة أو اليوم الكامل. كما أن تعدد الفترات الدراسية يعنى اختصاراً فى الساعات المقررة للتعليم، وبالتالى فإنه يؤدى إلى حرمان التلاميذ من جرعات تعليمية كان من المفروض أن يحصلوا عليها، وكذا حرمانهم من ممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والإجتماعية، والتى كثيراً ما يتم اختزالها لتوفير الوقت الكافى لتدريس مواد تعليمية أخرى.

(ب) مؤشرات النمو في أعداد الفصول:

تمثل الفصول الدراسية البنية الأساسية للبيئة المدرسية، وكلما كان الفصل مناسباً لأعداد التلاميذ وكامل التجهيزات، كلما كان ذلك أساساً لتهيئة مناخ تعليمى يدعم تحقيق أهداف العملية التعليمية. ويوضح الجدول التالى تطور أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013:

جدول (22)

أعداد الفصول فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013

العام الدراسى	توزيع الفصول حسب التبعية والموقع				الجملة
	المدارس الحكومية		المدارس الخاصة		
	العدد	%	العدد	%	
2010/2009	218133	90	24543	10	242676
2011/2010	198452	88.9	24849	11.1	223301
2012/2011	198036	88.4	25881	11.6	223917
2013/2012	200340	88.2	26813	11.8	227153
2014/2013	203431	88	27765	12	231196

العام الدراسى	توزيع الفصول حسب التبعية والموقع				الجملة
	العدد	%	العدد	%	
	مدارس الحضر		مدارس الريف		
2010/2009	107709	44.4	134967	55.6	242676
2011/2010	98396	44.1	124905	55.9	223301
2012/2011	98398	44	125519	56	223917
2013/2012	99183	43.7	127970	56.3	227153
2014/2013	101269	43.8	129927	56.2	231196

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-تنخفض نسبة الزيادة في أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة، حيث انخفضت هذه النسبة في المدارس الحكومية من 90% عام 2010/2009، إلى 88.9% في العام التالى 2011/2010، ثم إلى 88.4% عام 2012/2011 ثم إلى 88.2% عام 2013/2012، ثم إلى 88% في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013. بينما ارتفعت هذه النسبة بالمدارس الخاصة من 10% عام 2010/2009، إلى 11.1% في العام التالى 2011/2010، ثم إلى 11.6% عام 2012/2011، ثم إلى 11.8% عام 2013/2012 ثم إلى 12% في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013. ولاشك أن زيادة عدد الفصول بالمدارس الخاصة يؤكد تزايد الطلب عليها، من منطلق أن هذه المدارس تعمل على تقديم خدمة تعليمية أفضل للتلاميذ عن المدارس الحكومية، كما يدل على السعى الدائم من قبل المستثمرين فيها إلى تقليل كثافة الفصول على عكس المدارس الحكومية. بينما يدل هذا الإنخفاض فى نسب الفصول الحكومية على قلة عدد المبانى المدرسية وعجز الدولة عن بناء مدارس جديدة بسبب الظروف الإقتصادية القاسية التى تتعرض لها البلاد بعد الخامس والعشرين من يناير 2011.

-تنخفض نسبة الزيادة في أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة في المناطق الحضرية خلال الفترة من 2010/2009 وحتى 2013/2012، بينما ترتفع نسبة الزيادة في أعداد الفصول بالمدارس الموجودة بالمناطق الريفية خلال نفس الفترة. حيث تراجعت هذه النسبة في المدارس الحضرية

من 44.4% عام 2010/2009، إلى 44.1% في العام التالى 2011/2010، ثم إلى 44% عام 2012/2011 ثم إلى 43.7% عام 2013/2012 ، بينما ارتفعت هذه النسبة بالمدارس الريفية من 55.6% عام 2010/2009، إلى 55.9% في العام التالى 2011/2010، ثم إلى 56% عام 2012/2011 ثم إلى 56.3% عام 2013/2012. وفى العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013 زادت نسبة الزيادة في أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة في المناطق الحضرية إلى 43.8% بينما انخفضت نسبة الزيادة في أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة في المناطق الريفية إلى 56.2% في العام الأخير من فترة التحليل.

ولعل السؤال الذى يتعين طرحه الآن هو: لماذا تنخفض نسبة الزيادة في أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية؟ ولماذا ترتفع في المدارس الخاصة ؟

ولعل الاجابة ببساطة هى: لأن الدولة لاتقوم ببناء المدارس والفصول التى تكفى احتياجات النمو السنوى في عدد التلاميذ ممن هم في سن المرحلة... والسؤال مرة أخرى هو: لماذا؟ الاجابة هى الفقر، أى فقر الدولة،حيث لاتستطيع االدولة بسبب إنخفاض الأيرادات وزيادة النفقات العامة ليس فقط بناء مدارس وفصول جديدة، وإنما أيضاً اصلاح أحوال الفصول القائمة وتوفير التسهيلات التعليمية اللازمة لها. وهو مايؤدى إلى أن تعمل مدارس كثيرة لفترتين وما لذلك من آثار سلبية على التحصيل الدراسى للتلاميذ في المدارس الحكومية التى يلتحق بها الفقراء من أبناء الطبقة الوسطى، وبالاضافة إلى ذلك فان ارتفاع أعداد الهيئة الإدارية من مدير ووكلاء ومعلمين وأخصائيين وموظفين اداريين وشغلهم لوحدات المبنى المدرسي أجحف بفصول التلاميذ وحجرات الأنشطة والمجالات.

- كثافة الفصل:

تعتبر الكثافات العالية في المدارس والفصول، والفترات الدراسية المتعددة، من أخطر المشكلات التى تعانى منها المبانى التعليمية حيث تؤثر كثافة الفصل المرتفعة فى مستوى الأداء الدراسى فى الفصول؛ فتؤدى إلى حصول التلاميذ على نصيب أقل من الرعاية الفردية والجماعية؛ التى ينبغى أن يوفرها المعلم، كما أن ارتفاع الكثافة يؤثر فى مدى نجاح المعلم فى إدارة الفصل.(107)

ويعرف هذا المؤشر بأنه: "متوسط عدد التلاميذ المقيدين والموزعين علي الفصل الدراسى فى مرحلة تعليمية معينة، ويحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالى عدد التلاميذ على إجمالى عدد الفصول.

كثافة الفصل = العدد الإجمالى للتلاميذ فى مرحلة تعليمية معينة / العدد الإجمالى للفصول الدراسية فى تلك المرحلة (108).

ويوضح الجدول التالى متوسط كثافة الفصل خلال الفترة من 2010/2009 - 2014/2013:

جدول(23)

متوسط كثافة الفصل بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من 2010/2009 -2014/2013

كثافة الفصول حسب التبعية والموقع						
	عدد التلاميذ	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد التلاميذ	عدد الفصول	كثافة الفصل
	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة		
2009/2010	8550513	218133	39.2	783809	24543	31.9
2010/2011	8871816	198452	44.7	819182	24849	33
2011/2012	8804286	223917	39.3	840170	25881	32.5
2012/2013	8959343	200340	44.7	873173	26813	32.6
2013/2014	9008244	203431	44.3	898005	27765	32.3
	مدارس الحضر			مدارس الريف		
2009/2010	4250606	107709	39.5	5083716	134967	37.7
2010/2011	4280815	98396	43.5	5225548	124905	41.8
2011/2012	4286585	98398	43.6	5357871	125519	42.7
2012/2013	4352424	99183	43.9	5480092	127970	42.8
2013/2014	4356986	101269	43	5549263	129927	42.7

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-ترتفع كثافة الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة، حيث بلغت هذه النسبة في المدارس الحكومية 39.2 تلميذ/فصل عام 2010/2009، و 44.7 تلميذ/فصل عام 2011/2010، و 39.3 تلميذ/فصل عام 2012/2011، و 44.7 تلميذ/فصل عام 2013/2012، و 44.3% تلميذ/فصل

في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013. بينما تنخفض عن ذلك في المدارس الخاصة حيث وصلت إلى 31.9 تلميذ/فصل عام 2010/2009، و 33 تلميذ/فصل عام 2011/2010، و 32.5 تلميذ/فصل عام 2012/2011، و32.6 تلميذ/فصل عام 2013/2012، و 32.3% تلميذ/فصل في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013. ولاشك أن هذه المدارس لايلتحق بها سوى الميسورين من أبناء الوطن، أما أبناء الأسر الفقيرة فلا يستطيعون إلحاق أبنائهم بها لارتفاع مصروفاتها، وقد ساهم إنخفاض الكثافة الطلابية في المدارس الخاصة في زيادة اقبال الأسر نحو التعليم الخاص رغبة في الحصول على الخدمة التعليمية بجودة أفضل.

-ولعل هذا يشير إلى أن أعداد الفصول بالمدارس الحكومية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسى قليلة وغير كافية لإستيعاب الزيادة في أعداد المقيدين بهذه المرحلة سنوياً، وبصفة عامة تعد مشكلة ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الحكومية سبباً رئيسياً في إنخفاض جودة الخدمات التعليمية، حيث تؤدى إلى ضعف فرص التلاميذ في إستيعاب المواد الدراسية المختلفة، خاصة وأن الفقراء منهم لايستطيعون تحمل تكاليف الدروس الخصوصية، كما تؤدى إلى انتشار العنف داخل الصفوف الدراسية وكذلك انتشار الأمراض.

-ترتفع كثافة الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية، وكذلك في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث بلغت هذه النسبة في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية 37.7 تلميذ/فصل عام 2010/2009، و 41.8 تلميذ/فصل عام 2011/2010، و 42.7 تلميذ/فصل عام 2012/2011، و 42.8 تلميذ/فصل عام 2013/2012، و 42.7% تلميذ/فصل في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013. كما ترتفع كثافة الفصول أيضاً في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث وصلت إلى 39.5 تلميذ/فصل عام 2010/2009، و 43.5 تلميذ/فصل عام 2011/2010، و 43.6 تلميذ/فصل عام 2012/2011، و 43.9 تلميذ/فصل عام 2013/2012، و 43% تلميذ/فصل في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013.

ولعل السؤال الذى يتعين طرحه الآن هو: لماذا ارتفعت كثافة الفصول فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية ؟ ولماذا انخفضت في المدارس الخاصة ؟ ولماذا زادت كثافة الفصول فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية؟ ولماذا انخفضت في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية؟

بالطبع الاجابة معلومة وهى فقر الدولة وعدم استطاعتها بناء مدارس وفصول تعليمية حكومية جديدة، ويحدث ذلك مع زيادة أعداد التلاميذ المقيدين بمدارس الحلقة الأولى سنوياً، وتؤدى قلة أعداد المدارس والفصول قياساً بعدد الطلاب فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية إلى ارتفاع كثافة الفصل الواحد عن المعدل المحلى (القومى)الذى ينبغى الالتزام به من قبل المسئولين عن التعليم في مصر والذى يقر بأنه ينبغي ألا تزيد كثافة الفصل عن (40) تلميذاً في الفصل[109]،

حتى أصبح الفصل الواحد يضم أعداداً مضاعفة من الطلاب الأمر الذي لا يسمح بوجود بيئة تعليمية صحيحة أو سليمة، ومن ثم فإن المستوى التعليمي يتراجع وتصبح الحاجة ماسة للانتقال إلى الدروس الخصوصية والتى أصبحت تشكل بديلاً في كثير من الحالات، ومن المسلم به أن الفقراء لايستطيعون تحمل تكاليف تللك الدروس بسبب إنخفاض قدراتهم المالية.

كما ترتفع كثافة الفصول أيضاً بالمقارنة بالمعدلات العالمية، التي تعتبر الكثافة المثلي للفصل تنحصر بين :(25) و (30) تلميذاً لكل فصل. [110] ومن ثم يعزى الارتفاع فى كثافة الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية إلى الزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ مقابل النقص فى أعداد الفصول، وهذا الارتفاع يؤثر بدرجة كبيرة على مسار العملية التعليمية ومستويات جودتها وكفاءتها. ولا شك أن هذه الزيادة فى كثافة الفصول تؤدى إلى ضعف قدرة التلاميذ على الإستيعاب، كما أن هؤلاء التلاميذ يحصلون على نصيب أقل من الرعاية الفردية والجماعية؛ التى ينبغى أن يوفرها لهم المعلم، كما يؤثر هذا الارتفاع أيضاً فى مدى نجاح المعلم فى إدارة الفصل، وحفظ النظام داخله.

ثانياً : مؤشرات العمليات الداخلية:

وهى ترتبط بالعلاقات والتفاعلات بين مكونات المدخلات المختلفة للحصول على الناتج النهائى المرغوب، وتتيح هذه المؤشرات إمكانية المراجعات المستمرة لأداء نظام التعليم، ومن ثم اكتشاف أسباب الإنجاز الأقل، مما هو متوقع تحسيناً للأداء، ووصولاً للنواتج النهائية المرغوبة.[111] ويتطلب تحقيق النواتج والمخرجات حدوث بعض العمليات، وهناك مؤشرات تعبر عن هذه العمليات، من أهمها ما يلى:

1- نصيب المدرس من التلاميذ:

ويقصد به متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في مستوى تعليمي معين في عام دراسي معين . ويستخدم هذا المؤشر في قياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين بالمقارنة مع أعداد التلاميذ. وتقارن نسبة التلاميذ إلى المعلمين عادة بالمعايير السائدة على المستوى الوطني في ما يخص عدد التلاميذ لكل معلم بكل مستوى تعليمي أو نوع من أنواع التعليم. وتحسب بقسمة مجموع عدد التلاميذ المسجلين في مستوى تعليمي محدد على عدد المعلمين في نفس المستوى التعليمي.[112] ويدلل هذا المؤشر على مدى الكفاية العددية للمدرسين بمراحل التعليم المختلفة.[113]

ويحسب هذا المؤشر بقسمة مجموع عدد التلاميذ المسجلين فى مستوى تعليمى محدد، على عدد المعلمين فى نفس المستوى التعليمى.[114]

متوسط نسبة التلاميذ إلى المعلمين =

العدد الإجمالى للتلاميذ فى عام دراسى ما لمرحلة تعليمية معينة .
[115]

العدد الإجمالى للمعلمين فى نفس العام لهذه المرحلة

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى الاستفادة من وقت المدرسين والإنفاق عليهم، ومن خلال مقارنة تطور هذه النسبة حسب المرحلة التعليمية، أو المنطقة الجغرافية، ويمكن التعرف بوضوح على أوضاع المدارس أو المناطق فيما يتعلق بتوزيع المدرسين، ومن ثم تحديد تلك التى تحتاج إلى تعزيز الإمداد التعليمى.[116]

وفيما يلى تعرض الدراسة لنصيب المدرس من التلاميذ خلال الفترة من 2011/2010 -2014/2013:

جدول رقم (24)

متوسط نسبة التلاميذ إلى المعلمين الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى عام 2014/2013

العام الدراسى	إجمالى عدد التلاميذ	إجمالى عدد المعلمين	نسبة التلاميذ/ المعلمين	إجمالى عدد التلاميذ	إجمالى عدد المعلمين	نسبة التلاميذ/ المعلمين
	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة		
2010/2009	8550513	302062	28.3	783809	40733	19.2
2011/2010	8687181	321080	27	819182	43341	18.9
2012/2011	8804286	345967	25.4	840170	30778	27.3
2013/2012	8959343	356259	25.1	873173	34490	25.3
2014/2013	9008244	358920	25.1	898005	35790	25.1
	مدارس الحضر			مدارس الريف		
2010/2009	4250606	176842	24	5083716	165953	30.6
2011/2010	4280815	183018	23.4	5225548	181403	28.8
2012/2011	4286585	176069	24.3	5357871	200676	26.7
2013/2012	4352424	183597	23.7	5480092	207152	26.5
2014/2013	4356986	184221	23.7	5549263	210489	26.4

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يزيد نصيب المعلم من التلاميذ فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة، حيث بلغ نصيب المعلم من التلاميذ في المدارس الحكومية 28.3 تلميذ/معلم عام 2010/2009، و 27 تلميذ/معلم عام 2011/2010، و 25.4 تلميذ/معلم عام 2012/2011، و 25.1 تلميذ/معلم عامى 2013/2012، 2014/2013. بينما ينخفض نصيب المعلم من التلاميذ عن تلك النسب في المدارس الخاصة، حيث وصلت إلى 19.2 تلميذ/معلم عام 2010/2009، و 18.9 تلميذ/معلم عام 2011/2010، و 27.3 تلميذ/معلم عام

2012/2011، و 25.3 تلميذ/معلم عام 2013/2012، و 25.1% تلميذ/معلم في العام الأخير من فترة التحليل 2014/2013. ولاشك أن هذه المدارس لايلتحق بها سوى الميسورين من أبناء الوطن، أما أبناء الأسر الفقيرة فلا يستطيعون إلحاق أبنائهم بها لارتفاع مصروفاتها، وقد ساهم إنخفاض الكثافة الطلابية في المدارس الخاصة في زيادة اقبال الأسر عليها، رغبة في الحصول على الخدمة التعليمية بجودة أفضل.

ولا شك أن الزيادة في نسبة التلاميذ إلى المعلمين بالمدارس الحكومية تؤدى إلى حدوث خلل فى النظام التعليمى وإدارته، وتقلص من حجم الأنشطة الموجهة للتلاميذ من المعلم، مما يدل على تدنى مقدار الإهتمام الذى يحظى به التلاميذ من المعلم، نظراً لكثرة أعدادهم مع ارتفاع الكثافة الطلابية. وهو ما يوضح الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى، للوفاء باحتياجات تلك المرحلة من المعلمين من ذوى الكفاءة فى جميع التخصصات، مع ضرورة تنميتهم مهنياً وتدريبهم على نحو يتواكب مع التطورات الحديثة فى مهنة التعليم. ويعكس مدى الإهتمام الذى يحظى به كل تلميذ من المعلم، مما يسهم بدوره فى تحسين الأداء الدراسى للتلاميذ، فضلاً عن أن هذه النسبة المنخفضة تؤثر بالضرورة فى مدى نجاح المعلم فى إدارة الفصل.

-يزيد نصيب المعلم من التلاميذ فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية مقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث بلغ نصيب المعلم من التلاميذ في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية 30.6 تلميذ/معلم عام 2010/2009، و 28.8 تلميذ/معلم عام 2011/2010، و 26.7 تلميذ/معلم عام 2012/2011، و 26.5 تلميذ/معلم عام 2013/2012، و 26.4 تلميذ/معلم عام 2014/2013. بينما ينخفض نصيب المعلم من التلاميذ عن تلك النسب في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية حيث وصلت إلى 24 تلميذ/معلم عام 2010/2009، و 23.4 تلميذ/معلم عام 2011/2010، و 24.3 تلميذ/معلم عام 2012/2011، و 23.7 تلميذ/معلم عامى 2013/2012، 2014/2013.

ولعل السؤال الذى يتعين طرحه الآن هو: لماذا ارتفع نصيب المعلم من التلاميذ فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية ؟ ولماذا انخفض في المدارس الخاصة ؟ ولماذا زاد نصيب المعلم من التلاميذ فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية؟ ولماذا انخفض في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية؟

وتعزى الدراسة أسباب ذلك إلى فقر الدولة والضغوط الكبيرة على موازنتها العامة، في ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من من نمو الايرادات العامة، ومن ثم فان الصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه عجزاً مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة. وفى ضوء ذلك تنخفض الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم عاماً بعد عام، وهو مايؤدى إلى إنخفاض قدرة الدولة على تخصيص موارد مالية كافية لتعيين مدرسين

جدد، في الوقت الذى يتزايد فيه الطلب الاجتماعى على الإلتحاق بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، وهو ما يؤدى في النهاية إلى زيادة نسبة التلاميذ لكل معلم مما يؤثر على قدرة هذه المؤسسات على تقديم خدمة تعليمية متميزة.

وعلى العكس من ذلك فان المسئولين عن المدارس الخاصة يعتبرون التعليم استثماراً لأموالهم، ومن ثم يوفرون له الإنفاق الكافى والمدرسين المتميزين والكافيين لأعداد التلاميذ الملتحقين به. مما يؤدى إلى إنخفاض أعداد التلاميذ لكل معلم وهو مايؤدى إلى الارتفاع بكفاءة العملية التعليمية الكمية والنوعية.

2- معدل الانتقال أو الترفيع:

يستخدم مؤشر (معدل) الانتقال لقياس القدرة الإستيعابية للمرحلة التعليمية الأعلي، وما حققه التلاميذ من تحصيل في المرحلة السابقة، ومتطلبات القبول بالمرحلة، وتوفر الطاقة الإستيعابية، والمرافق والتجهيزات المدرسية المادية بالمرحلة التعليمية الأعلي[117]، ولعل ارتفاع هذا المؤشر يعكس رغبة التلاميذ في مواصلة التعليم. ويعرف هذا المؤشر بأنه : النسبة المئوية للتلاميذ من مرحلة تعليمية معينة، التى تنتقل فى بداية السنة الدراسية التالية للاستمرار فى التعليم فى المرحلة التالية[118]. ويعرف كذلك بأنه : "عدد التلاميذ المستجدين فى الصف الأول من مرحلة دراسية ما لسنة معينة معبر عنه كنسبة مئوية من مجموع التلاميذ المقيدين فى الصف الأخير، من المرحلة الدراسية الأدنى فى السنة السابقة.[119]

وعلى سبيل المثال يمكن حساب معدل الانتقال إلى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى، على النحو التالى:

معدل الانتقال إلى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى =

عدد الملتحقين الجدد بالحلقة الثانية فى سنة دراسية ما × 100

عدد المقيدين فى الصف الأخير من الحلقة الأولى فى السنة السابقة[120]

ويقارن هذا المؤشر معدل الانتقال أو الترفيع للتلاميذ، خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى عام 2012/2011 على النحو الموضح بالجدول التالى:

جدول (25)

معدل الانتقال أو الترفيع للتلاميذ من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف)خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى 2014/2013

العام الدراسى	عدد المقيدين فى الصف السادس من السنة السابقة	مستجد الصف الأول الإعدادى	معدل الانتقال	عدد المقيدين فى الصف السادس من السنة السابق	مستجد الصف الأول الإعدادى	معدل الانتقال

العام الدراسى	عـدد المقيـدين فـــى الصـــف الســـادس مـــن السنة السابقة	مستجد الصف الأول الإعدادى	معـــــدل الانتقال	عدد المقيدين فـــى الصـــف الســـادس مـــن السنة السابق	مســـــــتجد الصـف الأول الإعدادى	معـــدل الانتقال
	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة		
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2009/2008، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2010/2009**	1413526	1261170	89.2	114112	83075	72.8
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2010/2009، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2011/2010**	البيانات غير متاحة					
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2010 / 2011، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2012/2011**	1370211	1220701	89.1	118304	86758	73.3
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2012/2011، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2013/2012**	1479004	1318578	89.2	126829	95957	75.7
معدل الانتقال من الحلقـــة الأولـــى ***لعـــــــــام 2013/2012، إلى* الحلقة الثانية *لعـــــــــام 2014/2013***	1507438	1373423	91.1	131424	100431	76.4
	مدارس الحضر			مدارس الريف		
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2009/2008، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2010/2009**	613637	629709	102.6	914001	714536	78.2
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2010/2009، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2011/2010**	البيانات غير متاحة					

العام الدراسى	عـدد المقيـدين فـــى الصـــف الســـادس مـــن السنة السابقة	مستجد الصف الأول الإعدادى	معـــــدل الانتقال	عدد المقيدين فـى الصـف السـادس مـن السنة السابق	مســـــــتجد الصـف الأول الإعدادى	معـــدل الانتقال
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2010 / 2011، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2012/2011**	663821	616988	92.9	860467	690471	80.2
معدل الانتقال من الحلقة الأولى **لعام 2012/2011، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2013/2012**	709259	656059	92.5	896574	758476	84.6
معدل الانتقال من الحلقة الأولى لعام 2013/2012، إلى الحلقة الثانية لعـــــــــام 2014/2013	720502	672631	93.3	918360	801223	87.2

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يزيد معدل الانتقال فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية مقارنة بمعدل الانتقال في المدارس الخاصة، حيث بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2009/2008، إلى الحلقة الثانية عام 2010/2009 في المدارس الحكومية 89.2%، و بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2010 / 2011 إلى الحلقة الثانية عام 2012/2011 نحو 89.1%، وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2012/2011 إلى الحلقة الثانية عام 2013/2012 نحو 89.2%، وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2013/2012، إلى الحلقة الثانية لعام 2014/2013 نحو 91.1%.

بينما ينخفض معدل الانتقال عن تلك النسب في المدارس الخاصة، حيث بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2009/2008، إلى الحلقة الثانية عام 2010/2009 في المدارس الخاصة 72.8%، و بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2010 / 2011 إلى الحلقة الثانية عام 2012/2011 نحو 73.3%، وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2012/2011، إلى الحلقة الثانية عام 2013/2012 نحو 75.7%، وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2013/2012، إلى الحلقة الثانية لعام 2014/2013 نحو 76.4.

-يزيد معدل الانتقال فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى االموجودة

بالمناطق الحضرية مقارنة بمعدل الانتقال في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، حيث بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2009/2008، إلى الحلقة الثانية عام 2010/2009 في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية 102.6%، و بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2010 / 2011، إلى الحلقة الثانية عام 2012/2011 نحو 92.9% ، وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2012/2011، إلى الحلقة الثانية عام 2013/2012 نحو 92.5% وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2013/2012، إلى الحلقة الثانية لعام 2014/2013 نحو 93.3%.

في حين ينخفض معدل الانتقال عن تلك النسب في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، حيث بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2009/2008 إلى الحلقة الثانية عام 2010/2009 في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية 78.2%، و بلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2010 / 2011 إلى الحلقة الثانية عام 2012/2011 نحو 80.2%، وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2012/2011إلى الحلقة الثانية عام 2013/2012 نحو 84.6% وبلغ معدل الانتقال من الحلقة الأولى عام 2013/2012، إلى الحلقة الثانية لعام 2014/2013 نحو 87.2.

ولعل السؤالين الذين يتعين طرحهما الآن هما: لماذا انخفض معدل الانتقال من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى إلى الحلقة الثانية للمدارس الخاصة، مقارنة بالمدارس الحكومية على الرغم من جودة العمليات التعليمية بداخلها؟ ولماذا زاد معدل الانتقال للمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية إلى 102.6% ، بالمقارنة بإنخفاضه في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية؟، وللإجابة عن هذين السؤالين، فان الدراسة الحالية تعزى أسباب إنخفاض معدل الانتقال في المدارس الخاصة إلى الفقر وعدم قدرة الأسر على استكمال تعليم أبنائها في المدارس الخاصة. حيث لم تستطع بعض الأسر التى كانت تلحق أبنائها بالمدارس الخاصة في الحلقة الأولى من إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة في الحلقة الثانية بسبب الفقر وإنخفاض مقدرتها المالية على تحمل النفقات الكبيرة في المراحل الأعلى، ومن ثم تضطر تحت وطأة الغلاء وارتفاع الأسعار في جميع المرافق الحكومية إلى إلحاق أبنائها بالمدارس الحكومية. ولعل ما يدلل على ذلك هو ارتفاع معدلات النجاح في الصف السادس للمدارس الخاصة عن المدارس الحكومية خلال نفس الفترة الممتدة من 2010/2009 وحتى 2014/2013. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (38) والمتعلق بمعدلات النجاح في الصف السادس.

كما ترجع الدراسة أسباب زيادة معدل الانتقال في مدارس الحضر إلى 102.6% في عام 2010/2009 – أيضاً -إلى إلتحاق بعض التلاميذ الذين كانوا مقيدين في المدارس الخاصة بالحلقة الأولى بالمدارس الحكومية الموجودة في المناطق الحضرية، بسبب عدم قدرتهم على تحمل التكاليف الدراسية المرتفعة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسى. بالاضافة إلى تفضيل بعض الأسر الذين يقطنون

في الريف إلحاق أبنائهم بالمدارس الموجودة في المدن.

3- معدل الاستبقاء :

يشير معدل الاستبقاء إلى قدرة النظام التعليمى على استبقاء أكبر عدد من المقيدين به داخله دون تسرب أو تركهم حتى إكمال المرحلة، وهو يهدف إلى تقييم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى وقدرته على إبقاء التلاميذ فيه.[121] و يمثل هذا المعدل الصورة المقابلة لمعدل التسرب من داخل المرحلة، كما يعد مؤشراً هاماً لمقارنة قدرة الأنظمة التعليمية فى المناطق المختلفة على استبقاء التلاميذ فيها.[122]

ويمكن تعريفه بأنه نسبة التلاميذ الذين دخلوا الصف الأول من مرحلة تعليمية معينة فى نفس الوقت، والتى تصل إلى الصف النهائى لتلك المرحلة[123]، فعلى سبيل المثال: فى حالة التعليم الابتدائى يكون معدل الاستبقاء من الصف الأول إلى الصف

السادس =

عدد المقيدين فى الصف الخامس فى سنة دراسية ما (ز)

عدد المقيدين فى الصف الأول فى السنة الدراسية (ز-5) × 100

ويكتسب معدل الاستبقاء فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى أهمية خاصة؛ حيث إن إتمام هذه المرحلة - على الأقل - يعد شرطاً هاماً لبلوغ مستوى جيد فى القراءة والكتابة، وفى هذه المرحلة الهامة يتم إكساب التلاميذ الحد الأدنى من الثقافة والمهارات التى ينبغى أن يكتسبها كل الأطفال، كما يدل معدل الاستبقاء المرتفع على مستوى إبقاء عال ونسبة متدنية من التسرب، وعدم وجود هدر تعليمى ناجم عن التسرب، أو إعادة الصفوف.[124]

ويوضح الجدول التالى معدل الاستبقاء للتلاميذ فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف)، خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى 2014/2013:

جدول (26)

معدل الاستبقاء فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف)، خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى 2014/2013

العام الدراسى	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة		
	مقيد فى الصف الأول	مقيد فى الصف النهائى	معدل الاستبقاء %	مقيد فى الصف الأول	مقيد فى الصف النهائى	معدل الاستبقاء %
للفوج الملتحق بالحلقة الأولى من عام	1388239	1371386	98.8	139908	131389	93.9

العـــــام الدراسى	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة		
	مقيد فى الصف الأول	مقيد فى الصف النهائى	معدل الاستبقاء %	مقيد فى الصف الأول	مقيد فى الصف النهائى	معدل الاستبقاء %
/2008 2009 والمتخـــرج عـــــام /2013 2014						
	مدارس الحضر			مدارس الريف		
للفـــــوج الملتحـــق بالحلقـــة الأولـى مـن عـــــام /2008 2009 والمتخـــرج عـــــام /2013 2014	620758	662421	106.7	907389	840354	92.6

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2009/2008، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يزيد معدل الاستبقاء -قدرة المدرسة على الإحتفاظ بطلابها دون رسوب أو تسرب - للفوج الملتحق بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى في عام 2009/2008 والمتخرج عام 2014/2013 لمدارس الحلقة الأولى الحكومية مقارنة بمعدل الاستبقاء في المدارس الخاصة، حيث بلغ معدل الاستبقاء للفوج الملتحق بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى في العام الدراسى 2009/2008 والذى وصل إلى الصف السادس من نفس المرحلة فى العام الدراسى 2014/2013 نحو 98.8%، بينما وصل معدل الاستبقاء في المدارس الخاصة للفوج الملتحق بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى في العام الدراسى 2009/2008 والذى وصل إلى الصف السادس من نفس المرحلة فى العام الدراسى 2014/2013 إلى 93.9%.

-يزيد معدل الاستبقاء للفوج الملتحق بالحلقة الأولى من عام 2009/2008 والمتخرج عام 2014/2013 بالنسبة لمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الحضرية مقارنة بمعدل الاستبقاء لمدارس الحلقة الأولى

بالمناطق الريفية، حيث بلغ معدل الاستبقاء للفوج الملتحق بالصف الأول بمدارس الحلقة الأولى الموجودة بالمناطق الحضرية في العام الدراسى 2009/2008 والذى وصل إلى الصف السادس من نفس المرحلة فى العام الدراسى 2014/2013، نحو 106.7%. بينما وصل معدل الاستبقاء لمدارس الحلقة الأولى الموجودة بالمناطق الريفية، للفوج الملتحق بالصف الأول من الحلقة الأولى في العام الدراسى 2009/2008 والذى وصل إلى الصف السادس فى العام الدراسى 2014/2013، نحو 92.6%.

ولعل السؤالين الذين يتعين طرحهما الآن هما: لماذا انخفض معدل الاستبقاء الخاص بالمدارس الخاصة مقارنة بالمدارس الحكومية على الرغم من جودة العمليات التعليمية بداخلها؟ ولماذا زاد معدل الاستبقاء للمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية عن 106.7% بالمقارنة بإنخفاضه في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية؟... إن الاجابة على هذين السؤالين واحدة وهى الفقر وإنخفاض القدرات المالية للأسر المصرية. فلقد انخفض معدل الاستبقاء الخاص بالمدارس الخاصة إلى 93.9% ليس بسبب رسوب التلاميذ أو تسربهم، وإنما بسبب الفقر وإنخفاض القدرات المالية للأسر المصرية، والذى يدفعها إلى سحب أبنائها من المدارس الخاصة قبل الوصول إلى الصف السادس من الحلقة، وهو ما يؤثر فيما بعد عند حساب معدل الاستبقاء، فيؤدى إلى إنخفاضه عن النسبة العظمى وهى 100%. وللإجابة عن السؤال الثانى المتعلق بزيادة معدل الاستبقاء بالمناطق الحضرية عن 106% أى بنسبة أكبر من 100% هو: أن نفس الأسر التى قامت بسحب أبنائها من المدارس الخاصة -وهى غالبا تقطن في المناطق الحضرية- بسبب إنخفاض الدخول وارتفاع الأسعار، اضطرت إلى إلحاق أبنائها بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية التى تقطن بها، وهو ما أدى إلى زيادة معدل الاستبقاء بها إلى أكثر من 106%.

4- معدل البقاء للإعادة (الرسوب):

تعد ظاهرة الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية أحد مظاهر الهدر وعدم الكفاءة في النظام التعليمى، فعندما يرسب أحد التلاميذ في صف من الصفوف ويقضى عامين لإتمام عام دراسى واحد، فإن ذلك لا يؤدي إلى تأخر تقدمه في النظام التعليمي فحسب، بل يكلف النظام ما يصل إلى ضعف التكلفة في أحد الصفوف، بينما كان من الممكن توجيه هذه الموارد إلى إلحاق مزيد من الطلاب في المدارس أو تعزيز جودة التعليم بها. ومن الممكن أن يؤدي الغياب إلى الرسوب إن لم يتلق الطالب القدر الكافي من التعليم، ومن ثم عدم قدرته على اجتياز امتحانات نهاية العام.وتتزايد احتمالات إعادة الصفوف الدراسية بالنسبة للطلاب المنتمين للشرائح الأفقر والأقل دخلاً.

ويعرف الرسوب بأنه : "النسبة المئوية للتلاميذ الباقين للإعادة فى صف دراسى ما فى سنة دراسية معينة"، كما يعرف بأنه : "نسبة التلاميذ الملتحقين بصف معين فى سنة دراسية معينة، والذين سيدرسون فى نفس الصف فى العام الدراسى

التالى.[125]

ويحسب معدل البقاء للإعادة فى الصف (ن) من خلال المعادلة التالية :

معدل البقاء للإعادة فى الصف (ن) =

عدد الباقين للإعادة فى الصف (ن) فى سنة دراسية ما
عدد المقيدين فى نفس الصف فى السنة الدراسية السابقة × 100[126]

ويساعد معدل الرسوب فى التعرف على مدى قدرة النظام التعليمى على إكساب التلاميذ المعلومات والاتجاهات والمهارات الأساسية التى يهدف إلى إكسابهم إياها، وذلك يعنى أنه يشير إلى مدى تحقيق النظام لأهدافه، وخاصة هدف رفع معدلات المتخرجين منه قياساً بالداخلين إليه. ويقيس هذا المؤشر مدى إعادة التلاميذ للصفوف، وتأثير ذلك على الفعالية الداخلية للنظام التعليمى، ويعتبر فى الوقت ذاته، من المؤشرات الأساسية لتحليل وإسقاط تدفق التلاميذ من صف لآخر ضمن الحلقة التعليمية.[127] ويوضح الجدول التالى معدل البقاء للإعادة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى 2014/2013:

جدول (27)

معدل البقاء للإعادة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف)خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى 2014/2013

العـــــــام الدراسى	عدد التلاميذ المتقدمين				عدد التلاميذ المتقدمين			
	حاضر	ناجح	راسب	%	حاضر	ناجح	راسب	%
	المدارس الحكومية				المدارس الخاصة			
2009/2008	1408116	1180410	227706	16.2	113506	112319	1187	1
2010/2009	البيانات غير متاحة							
2011/2010	1376137	1234074	142063	10.3	118855	118320	535	0.4
2012/2011	1430376	1280826	149550	10.5	126314	125523	791	0.6
2013/2012	1462857	1325665	137192	9.4	130851	130087	764	0.6
	مدارس الحضر				مدارس الريف			
2009/2008	613400	536140	77260	12.6	908222	756589	151633	16.7
2010/2009	البيانات غير متاحة							
2011/2010	669292	621318	47974	7.2	825700	731076	94624	11.5
2012/2011	690911	636477	54434	7.9	865779	769872	95907	11.1
2013/2012	703607	654048	49559	7	890101	801704	88397	9.9

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-يزيد معدل البقاء للإعادة فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، مقارنة بمعدل البقاء للإعادة في المدارس الخاصة، حيث بلغ معدل البقاء للإعادة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى في المدارس الحكومية عام 2009/2008 نحو 16.2%، وفى عام 2010 / 2011 بلغ معدل البقاء للإعادة نحو 10.3%، كما بلغ المعدل 10.5% عام 2012/2011، وبلغ 9.4% عام 2013/2012. بينما ينخفض معدل البقاء للاعادة بالمدارس الخاصة إلى مستويات

جيدة حيث لا يتخطى نسبة 1%، وهى نسبة جيدة بالمقارنة بالنسب المرتفعة في المدارس الحكومية، حيث يبلغ معدل البقاء للإعادة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى في المدارس الخاصة عام 2009/2008 نحو 1%، وفى عام 2010 / 2011 بلغ معدل البقاء للإعادة نحو 0.4% ، كما بلغ المعدل 0.6% في عامى 2012/2011، 2013/2012.

-يزيد معدل البقاء للإعادة فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة بالمناطق الريفية، بالمقارنة بمعدل البقاء للإعادة في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، حيث بلغ معدل البقاء للإعادة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية عام 2009/2008 نحو 16.7%، وفى عام 2011/2010 بلغ معدل البقاء للإعادة نحو 11.5%، كما بلغ المعدل 11.1% عام 2012/2011، وبلغ 9.9% عام 2013/2012. بينما ينخفض معدل البقاء للإعادة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية عن المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، حيث يبلغ معدل البقاء للإعادة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية عام 2009/2008 نحو 12.6%، وفى عام 2011/2010 بلغ معدل البقاء للإعادة نحو 07.2%، كما بلغ المعدل 7.9% في عام 2012/2011، وبلغ المعدل نحو 7% عام 2013/2012.

وفى ضوء ما سبق فان السؤالين الذين يتعين طرحهما هما: لماذا يزيد معدل البقاء للإعادة فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، وينخفض في المدارس الخاصة ؟ ولماذا يزيد نفس المعدل فى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، وينخفض في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية؟

وللإجابة على السؤالين السابقين ترى الدراسة أن الفقر قد يكون من أقوى أسباب ارتفاع معدل البقاء للإعادة فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، وإنخفاضه في المدارس الخاصة، وزيادته فى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، وتراجعه في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، ولا شك أن حال الأسر الفقيرة المتدنى والتي تعاني من الفقر والعوز يجعلها عاجزة عن إشباع رغبات طفلها التعليمية، بل هى عاجزة عن تلبية أبسط رغباته كتوفير مستلزمات الدراسة ومتطلبات التحصيل، وفي هذه الحالة لا يمكن للتلميذ أن يحقق أي تحسن أو أن يحرز أي تقدم.

وانطلاقا من المقولة الشائعة : بأن "المرء ابن بيئته " فان التلميذ الذى يعيش في بيئة إجتماعية فقيرة فلا شك أنها تؤثر تأثيراً سلبياً على مستواه الدراسي، ويتمثل ذلك في ضعف الإمكانيات في المنزل من صحف وتلفزيون وكتب ومجلات، كل ذلك يصب بصورة غير مباشرة في غير مصلحة الطالب، كما أن التلميذ الذى ينشأ في اسر يسودها الفقر والجهل لا تهتم بمواظبته على المدرسة أو أداء واجباته المدرسية ولا تهيء له جواً صالحاً يساعده على استذكار دروسه، غير التلميذ الذى يعيش في بيئة إجتماعية غنية والذى يجد جواً ثقافياً جيداً في المنزل وقدوة صالحة

فيما يسمع ويرى. ويضاف إلى ذلك أن الجو المنزلي الذى يسود العلاقات المنزلية لكثير من الأسر الفقيرة، قد يكون له أثر سلبى في الحياة الدراسية للأبناء، كاضطراب الحياه المنزلية لكثرة الخلافات، والتفرقة في معاملة الأبناء، وقسوة زوجة الأب أو زوج الأم، وعدم تقدير مطالب التلميذ وانفعالاته مما يكون سبباً في بعث جو من القلق والاضطراب يؤثر حتماً في حياة التلميذ المدرسية.

كما قد يحول الفقر وانشغال الآباء فى الأسر الفقيرة بأعمالهم دون مراقبة الأبناء وتشجيعهم على التفوق في الدراسة، كما أن المدرسة قد لا تمثل قيمة في نظر بعض الآباء ممن يحققون نجاحاً اقتصادياً على الرغم من جهلهم بالقراءة والكتابة، فسرعان ما يمتص الأبناء هذه الاتجاهات السلبية وتؤثر على مستواهم الدراسي فيرسبون فى الصفوف الدراسية. كما أن التلاميذ الذين ينتسبون إلى أسر فقيرة يعيشون في مستوى اجتماعي منخفض، ومن ثم فهم يعانون من حرمان ثقافى في الخبرات والتجارب التي تزيد معارفهم، مما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى الرسوب الدراسي.

وترى الدراسة أنه قد ينتج عن الفقر لا مبالاة الوالدين في تربية الأبناء أو الكشف عن تطورهم الدراسى, وعدم وجود قيم عائلية تحفز على التعليم، وتحث الأبناء على الإنجاز والتفوق، كون الوالدين أنفسهم لم يكن يعنيهم ذلك في ماضيهم، وعدم توفير الفرص التربوية الملائمة داخل المنزل بسبب الفقر والبؤس مثل تشجيع الطفل على القراءة والابداع ، وعدم تقدير مطالب التلميذ وانفعالاته مما يكون سبباً في بعث جو من القلق والاضطراب يؤثر حتماً في حياة التلميذ الدراسية.

5- معدل التسرب:

تعد ظاهرة التسرب المدرسي من أصعب المشكلات التي تعاني منها الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية تتركها على التلاميذ والنظام التعليمى بل والمجتمع بأسره. حيث يعد التسرب مصدراً أساسياً من مصادر تفشي الأمية فى المجتمع، وعدم قيام الأفراد بأدوارهم المطلوبة منهم في عملية التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحد خليط من فئتين، فئة المتعلمين وفئة الأميين، مما يؤدي إلي تأخر المجتمع عن المجتمعات الأخرى، وذلك نتيجة لصعوبة التوافق بين الفئتين في الأفكار والآراء فكلاً يعمل حسب شاكلته.

ويعرف التسرب بأنه "انقطاع التلاميذ عن الدراسة انقطاعاً جزئياً أو كلياً بالشكل الذى لا يستطيع معه التلاميذ المتسربون أن ينهوا دراستهم بنجاح"[128]، ومن ثم يعتبر التسرب أحد مظاهر الهدر الذى ينتج عنه زيادة فى أعداد الأميين. كما يعرف بأنه : انقطاع التلميذ عن التعليم فى مرحلته الأساسية انقطاعاً تاماً لسبب أو لآخر دون سبب الوفاة.[129] وهو يعبر كذلك عن النسبة المئوية من التلاميذ المسجلين فى صف معين فى سنة دراسية محددة، والذين انقطعوا عن المدرسة، وغير المسجلين فى السنة الدراسية التالية.[130]

وتعبر نسبة التسرب فى أى مرحلة عن نسبة التلاميذ فى هذه المرحلة الذين يتركون الدراسة خلال سنة دراسية معينة أو بعد نهايتها إلى عدد التلاميذ المقيدين

فى نفس السنة الدراسية. ويقصد بنسبة التسرب: النسبة المئوية من التلاميذ أو الطلاب المسجلين في صف معين في سنة دراسية محددة والغير مسجلين في السنة الدراسية التالية. وتستخدم لقياس ظاهرة تسرب التلاميذ من فوج معين عن المدرسة قبل إتمام دراستهم و تأثيرها على الفعالية الداخلية الخاصة بالنظم التعليمية. وفضلاً عن ذلك، يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية لتحليل تدفق التلاميذ وتوقع نسب التدفق من صف إلى صف آخر في إطار الدورة التعليمية.

و يتم حساب معدل التسرب بقسمة عدد المتسربين فى سنة دراسية معينة على عدد المقيدين فى نفس السنة الدراسية، ثم يضرب الناتج فى 100.[131]

ويمكن التوصل إلى عدد المتسربين من خلال المعادلة التالية:

عدد المتسربين = عدد المقيدين فى العام السابق – (الناجحين المنقولين للصف الأعلى + الباقين للإعادة فى نفس الصف.[132]

ويحسب معدل التسرب من الصف (ن) على النحو التالى :

معدل التسرب من الصف (ن) =

عدد المتسربين من الصف (ن) فى سنة دراسية ما

عدد المقيدين فى نفس الصف فى نفس السنة × 100 [133]

ويوضح الجدول التالي، أعداد ونسب المتسربين البنين والبنات من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية خلال الفترة من 2010/2009 - 2013/2012:

جدول (28)

أعداد ونسب المتسربين من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى خلال الفترة من 2010/2009 -2013/2012

العام الدراسى	عدد المتسربين بالحلقة الأولى ونسبتهم المئوية					
	بنين	بنات	جملة التلاميذ	المتسربين %	المتسربات %	جملة %
بين عامى 2010/2009، 2011/2010	10035	18806	28841	0.26	0.52	0.39
بين عامى 2011/2010، 2012/2011	6133	19960	26093	0.15	0.53	0.34
بين عامى 2012/2011، 2013/2012	45521	27768	73289	0.95	0.61	0.79

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-وجود إنخفاض عام فى أعداد ونسب المتسربين من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية خلال الفترة من 2010/2009 -2013/2012، حيث بلغت هذه المعدلات 0.39% بين عامى 2010/2009، 2011/2010، وبلغت 0.34% بين عامى 2011/2010، 2012/2011، كما بلغت 0.79% بين عامى 2012/2011، 2013/2012. و قد يرجع إنخفاض أعداد ونسب المتسربين إلي وعي معظم أولياء الأمور بأهمية التعليم، ودوره في تحقيق الحراك المهني والإجتماعى، ومن ثم تشجيع أبنائهم علي الانتظام في الدراسة، ومواصلة التعليم في هذه المرحلة التعليمية الهامة. وهو ما يؤدى إلى التحسن فى قدرة المدارس على الاحتفاظ بالتلاميذ فى هذه المرحلة التعليمية الهامة.

-وبالنسبة للفروق بين البنين والبنات في معدل التسرب من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فقد زادت نسبة معدل التسرب بالنسبة للبنات بالمقارنة بالبنين بين عامى 2010/2009، 2011/2010، و بين عامى 2011/2010، 2012/2011. فقد بلغت نسبة التسرب بين عامى 2010/2009، 2011/2010 بالنسبة للبنين 0.26%، وبالنسبة للبنات 0.52%، كما بلغت تلك المعدلات بين عامى 2011/2010، 2012/2011 نحو 0.15% للبنين، 0.53% للبنات، وبلغت المعدلات بين عامى 2012/2011، 2013/2012 نحو 0.95% للبنين، 0.61% للبنات.

وفى ضوء ما سبق فان السؤال الذى يفرض نفسه هو: لماذا يتسرب بعض التلاميذ من مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية والخاصة ومن المدارس الموجودة في المناطق الحضرية والموجودة في المناطق الريفية؟

ترى الدراسة أن الإجابة تتمثل في الفقر باعتباره السبب الجوهرى الذى يرسم حال ظاهرة التسرب المدرسي في مصر، فبعض أو غالبية المتسربين ولأسباب وثيقة الصلة بشظف العيش وعدم القدرة على تأمين نفقاتهم ومصاريفهم من جانب أرباب الأسر، يضطرون وفي وقت مبكر إلى مغادرة مقاعد الدراسة والإلتحاق بسوق العمل، وفي معظم الأحيان يعمل هؤلاء الطلاب في أعمال لا تتناسب كلياً مع قدراتهم الجسدية، حيث ينضمون إلى الكبار ويزأولون أعمالاً بحاجة إلى بذل مجهود عضلي مقابل الحصول على جنيهات قليلة على مدار أسبوع كامل من العمل، وهناك من يختار تعلم مهنة اختارها له الأهل تاركاً جميع أحلامه وأقلامه ودفاتره المدرسية وسؤال معلمه في الصف الأول ماذا تحب أن تكون في المستقبل؟ ليجد نفسه مخيرًا بين المطرقة والسندان، ومسيراً إلى سوق العمل مسؤولاً ومعيلاً لأسرته والذي جاء نتيجة حتمية لفقر الحال والعوز اللاذع.

ولأن العلوم الإجتماعية تقول: إن المقدمات الخاطئة تقود بالضرورة إلى نتائج

خاطئة, فإن الأسباب الجوهرية لتسرب بعض التلاميذ من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى تعود في حقيقة الأمر إلى عوامل إجتماعية واقتصادية محضة لا يمكن تجاوزها أو السكوت عنها والتى من أهمها الفقر والجهل، فالقدرات المالية لا تسعف الجميع، وهناك من يضطر إلى تأييد فكرة إلتحاق الطلاب بمهنة أو عمل في وقت مبكر، ولعل ما يشجع البعض من الأهالي وبصفة خاصة في المناطق الريفية، على مغادرة أبنائهم مقاعد الدراسة وعدم اكمال المرحلة، هو مشاهدتهم لمن تابعوا تحصيلهم الدراسي وحصلوا على الشهادات المتوسطة والجامعية أو ما هو أعلى من ذلك، أمثال هؤلاء لم يتمكنوا من العثور على فرصة عمل لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص. وبالتالي فالمستقبل المضمون يتمثل في تعلم مهنة، أى مهنة، حتى لو كانت افتراش بسطة في الأسواق الشعبية.

وبالإتكاء على هذه الحقائق التي ذكرت، فذلك يعني أن مسؤولية التسرب المدرسي مركبة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، والوصول إلى حلول جذرية لها لم تعد مرهونة لا بتطبيق القانون ولا فرض العقوبات على أولياء التلاميذ، ولا حتى بزيادة أعداد المدارس والفصول، وإنما الأمر وببساطة بحاجة إلى حل مشكلة الفقر المتعلقة بأولياء الأمور، وتحسين مستوى أجور ورواتب الذين يعملون في قطاع التعليم بصفة عامة، والوصول إلى تنمية شاملة من شأنها أن تعيد إلى التعليم مكانته التي تكاد تتبدد في ظل رحلة العذاب التي يتعرض لها كل من تابع تحصيله الدراسي، ويطمح للحصول على فرصة عمل حتى ولو براتب لا يلبي طموحاته فى تحقيق متطلبات الحياة الكريمة.

ثالثاً : مؤشرات المخرجات:

تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس مخرجات التعليم الأساسى مدى كفاءته وفاعليته، وكذلك مدى تطور أو تأخر المجتمع، ومن المعلوم أن مخرجات النظام تتأثر إلى حد كبير بنوعية مدخلاته، فضلا عن دور العمليات في ذلك، ولذا فإنه يتوجب على أى نظام تعليمى أن يوفر بعض العناصر المهمة في مدخلاته كمتطلبات أساسية لابد من توافرها لكي يتم تحويلها إلى مخرجات بصورة جيدة، ولابد من الاشارة إلى أن تنوع مخرجات العملية التعليمية يمكن ان يتوقف إلى حد كبير على مدى طبيعة وتنوع أهداف المؤسسات التعليمية، مع الأخذ بنظر الإعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة، بالإضافة إلى فاعلية تلك المؤسسات وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعضاً من أنواع المخرجات دون غيرها.

ومن هذا المنطلق ترتبط المخرجات التعليمية بجودة النواتج النهائية لنظام التعليم فى ضوء الأهداف المحددة مسبقاً، وما يرتبط بذلك من إحتياجات كمية ونوعية لسوق العمل[134]، ويتم قياس مخرجات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى من خلال مؤشر معدلات النجاح.

- مؤشر معدلات النجاح:

ويحسب هذا المؤشر بقسمة عدد الناجحين فى عام دراسى ما على عدد المقيدين (المتقدمين) في نفس العام، ثم يضرب الناتج × 100

$$\text{معدلات النجاح} = \frac{\text{عدد التلاميذ الناجحين فى عام دراسى ما}}{\text{عدد المتقدمين (المقيدين) فى نفس العام}} \times 100 \quad (135)$$

ويوضح الجدول التالى معدلات النجاح لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى 2014/2013:

جدول (29)

معدلات النجاح لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (حكومى/ خاص – حضر/ ريف) خلال الفترة من عام 2010/2009 إلى 2014/2013

العام الدراسى	عدد التلاميذ المتقدمين					
	حاضر	ناجح	%	حاضر	ناجح	%
	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة		
2009/2008	1408116	1180410	83.8	113506	112319	99
2010/2009	البيانات غير متاحة					
2011/2010	1376137	1234074	89.7	118855	118320	99.5
2012/2011	1430376	1280826	89.5	126314	125523	99.4
2013/2012	1462857	1325665	90.6	130851	130087	99.4
	مدارس الحضر			مدارس الريف		
2009/2008	613400	536140	87.4	908222	756589	83.3
2010/2009	البيانات غير متاحة					
2011/2010	669292	621318	92.8	825700	731076	88.5
2012/2011	690911	636477	92.1	865779	769872	88.9
2013/2012	703607	654048	93	890101	801704	90.1

المصدر : الجدول من إعداد الباحث وبياناته مستمدة من: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، مرجع سابق.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-ارتفاع معدلات النجاح فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الخاصة مقارنة بالمدارس الحكومية، حيث بلغت معدلات النجاح في المدارس الخاصة 99% عام 2009/2008، و 99.5% عام 2011/2010، و 99.4% عامى 2012/2011، 2013/2012، بينما تنخفض معدلات النجاح عن تلك النسب في المدارس الحكومية، حيث وصلت إلى 83.8% عام 2009/2008، و89.7% عام2010 /2011، و89.5% عام 2012/2011، و90.6% عام 2013/2012.

-تزايد معدلات النجاح فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة في المناطق الحضرية مقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية، حيث بلغت معدلات النجاح في المدارس الموجودة في المناطق الحضرية 87.4% عام 2009/2008، و 92.8% عام 2011/2010، و 92.1% عام 2012/2011، و 93% عام 2013/2012، بينما تنخفض معدلات النجاح عن تلك النسب في المدارس الموجودة في المناطق الريفية، حيث وصلت إلى 83.3% عام 2009/2008، و 88.5% عام 2011/2010، و 88.9% عام 2012/2011، و 90.1% عام 2013/2012.

وفى ضوء ما سبق فان السؤالين الذين يتعين طرحهما هما: لماذا ترتفع

معدلات النجاح فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الخاصة و تنخفض في المدارس الحكومية؟ وكذلك لماذا ترتفع نفس المعدلات فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة في المناطق الحضرية وتنخفض عنها في المدارس الموجودة في المناطق الريفية؟

ولعل الإجابة ببساطة هى فقر الدولة وفقر الأفراد بالنسبة للمدارس الحكومية، وبالنسبة للمدارس الموجودة بالمناطق الريفية أيضاً، فالدولة لا تستطيع الإنفاق على التعليم بنسبة كافية في ضوء إنخفاض الدخل القومى والأزمة الإقتصادية العاتية التى تمر بها البلاد، فلا تقوم ببناء المدارس والفصول الكافية لأعداد التلاميذ الملتحقين بها، ومن ثم ترتفع كثافة الفصول، مما يؤدى إلى إنخفاض إستيعاب وفهم التلاميذ لما يشرحه المعلمون، والذين هم أيضاً مشغلون بالدروس الخصوصية أكثر من أدائهم لمهامهم الموكلة اليهم داخل المؤسسات التعليمية. ومن ثم يتراجع المستوى التعليمي في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالمدارس الحكومية نتيجة تراجع قدرات المدرسين في التعليم، والتراجع الذي نتحدث عنه لا يعود في معظم الأحيان إلى خلل في التأهيل، وإنما هو نتيجة الإجهاد والتعب اللذين يتعرض لهما المدرس طوال يوم كامل من العمل، حيث غالباً ما يتوجه المدرس بعد انتهاء عمله في المدارس الحكومية إلى بيوت الطلاب للإستفادة من عائدات الدروس الخصوصية، وهو مضطر أن يفعل ذلك للوصول إلى حياة كريمة والتي بالضرورة لا يوفرها الراتب الحكومي في ظل غلاء الأسعار وتزايد متطلبات الحياة المعيشية، وبالإضافة إلى وجود مشكلات تعوق من فعالية النظام التعليمى مثل نقص المعلمين المؤهلين تربوياً والمدربين، و ضعف مستوى الأداء التدريسى لبعض المعلمين، أو ربما لعدم ملاءمة المناهج لقدرات وميول التلاميذ، مع ضعف مستوى إستيعاب وتحصيل التلاميذ فى هذه المرحلة، أو ربما لصعوبة الامتحانات المقدمة لهؤلاء التلاميذ خلال تلك الفترة.

كما يشير فقر الأفراد إلى عدم قدرة معظم الأسر الفقيرة على الإنفاق بصورة كافية على أبنائهم الملتحقين بالمدارس الحكومية وبالمدارس الموجودة في المناطق الريفية، حيث تكاد دخول تلك الأسر تكفى بالكاد مستلزمات الحياة اليومية. خاصة وأن المدارس الحكومية تعانى من تردى الخدمة المقدمة للطلاب. ومن ثم لايتعلم التلاميذ بطريق جيدة فينخفض تحصيلهم مما يؤثر على معدلات نجاحهم في اجتياز الامتحان النهائى للمرحلة. وعلى النقيض من ذلك فان الأسر التى تقوم بإلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة ذات المدخلات والعمليات الجيدة هى بالقطع أسر تمتلك دخول كافية للإنفاق على أبنائها بصورة كافية ومن ثم يستطيع أبنائها إجتياز الإمتحان النهائى للمرحلة بمعدلات نجاح عالية.

2-مؤشرات الفقر المرتبطة بالتعليم:

تتمثل أهم المؤشرات التى تعبر عن العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم فيما يلى:

(أ)نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية:

يعتبر التعليم حجر الأساس فى بناء التنمية الشاملة والمستدامة للشعوب، ونقطة البدء فى دخول عصر التكنولوجيا والعولمة، كما يسهم التعليم مساهمة فعالة فى نجاح خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفى مواجهة التحديات التى تقابل أى مجتمع، ويساعد على تنمية مهارات الأفراد وقدراتهم مما يكون له أكبر الأثر فى تقدم المجتمع وازدهاره، لذلك تسعى الدولة برصد جزء من ميزانيتها للإرتقاء بمستوى التعليم وتطويره، كما نص دستور 2014 مادة (19) بالتزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن 4٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.(136)

ويوضح الجدول التالى تطور نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية 2011/2010 – 2013/2012:

جدول (30)

نسبة الفقراء بين الحاصلين على شهادات تعليمية خلال عامى 2011/2010، 2013/2012

م	الحالة التعليمية	2011/2010 %	2013/2012 %
1	شهادة أعلى من الجامعية	00	4
2	شهادة جامعية	7	9
3	شهادة فوق متوسط	13	13
4	شهادة ثانوى فنى	21	21
5	شهادة ثانوية عامة	14	16
6	شهادة ابتدائية/اعدادية	27	29
7	شهادة محو الأمية	24	29
8	يقرأ ويكتب	29	30
9	أمى	36	37

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2013/2012، مرجع سابق، ص3.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

- التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر فى مصر حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.

-بلغت نسبة الفقراء بين الأميين حوإلى 36% عام 2011/2010 مقابل 7% لمن حصل على شهادة جامعية فى نفس العام، ثم زادت النسبة بين الأميين عام 2013/2012 لتصل إلى 37% مقابل 9% لمن حصل على شهادة جامعية فى نفس العام.

-بلغت نسبة الفقراء بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة حوإلى 21% خلال عامى 2011/2010 ، 2013/2012 ، مقابل 13% لمن حصلوا على مؤهلات فوق

متوسطة فى نفس العامين.
- بلغت نسبة الفقراء بين الحاصلين شهادة الثانوية العامة حوإلى14% ، 16% خلال عامى 2011/2010 ، 2013/2012 بالترتيب، مقابل 21% لمن حصلوا على مؤهلات متوسطة فى نفس العامين.
-بلغت نسبة الفقراء بين الحاصلين على شهادة محو الأمية حوإلى 29% عام 2013/2012 مقابل 9% لمن حصل على شهادة جامعية فى نفس العام.

(ب) إنفاق الأسرة على التعليم

إن دراسة متوسط إنفاق الأسرة على التعليم من أهم المؤشرات التى تظهر أهمية التعليم فى المجتمع، ولذا تعرض الدراسة الإختلافات فى متوسط الإنفاق السنوى للأسرة ومتوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم وفقاً لمحل الإقامة.

- التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم:

يوضح الجدول التالى التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية محل الإقامة:

جدول (31)

التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم بالجنيه المصرى وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية ومحل الإقامة عام 2013/2012

مجموعات الانفاق	محل الإقامة					
	حضر		ريف		جملة	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الطعام والشراب	11489.7	33.3	10670.3	41.3	11022.5	37.3
المشروبات الكحولية والدخأن والمكيفات	1224.3	3.6	1049.2	4.1	1124.5	3.8
الملابس والأقمشة	1903.1	5.5	1624	6.3	1744	5.9
المسكن ومستلزماته	6195.8	18	4118	15.9	5011.1	16.9
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيأنة	1342	3.9	1035.9	4	1167.5	3.9
الخدمات والرعاية الصحية	2614	7.6	2220.9	8.6	2389.9	8.1
الأنتقالات والنقل	2255.4	6.5	1136.6	4.4	1617.5	5.5
الإتصالات	956.3	2.8	475.5	1.8	682.2	2.3

مجموعات الانفاق	محل الإقامة					
	حضر		ريف		جملة	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الثقافة والترفيه	847.3	2.5	509.6	2	654.7	2.2
التعليم [*]	2836.8	8.2	943.7	3.6	1757.4	5.9
المطاعم والفنادق	1361.5	3.9	809	3.1	1046.5	3.5
السلع والخدمات المتنوعة	1138.7	3.3	787.2	3	938.3	3.2
إجمالى الاستهلاك الفعلى	34164.9	99.1	25379.8	98.1	29155.9	98.6
إجمالى التحويلات العينية	436.8	1.3	373.4	1.4	400.6	1.4
إجمالى الإنفاق الإستهلاكى السنوى	33728.1	97.8	25006.4	96.7	28755.3	97.3
المدفوعات التحويلية	741.5	2.2	860	3.3	809.1	2.7
إجمالى الإنفاق العائلى السنوى	34469.6	100	25866.4	100	29564.3	100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، 2013، ص4.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-وصل متوسط إجمالى الإنفاق العائلى السنوى للأسرة على مجموعات الإنفاق الرئيسية عام 2013/2012 إلى 29564.3جنيه لإجمالى الجمهورية، بينما يصل فى الحضر إلى 34469.6 جنيه، وفى الريف إلى 25866.4 جنيه.

-يحتل الإنفاق على التعليم المرتبة الرابعة فى قائمة المجموعات الإنفاقية، ويصل متوسطه إلى 1757.4 جنيه بنسبة 5.9٪ من إجمالى الإنفاق السنوى للأسرة، أما الإنفاق على الطعام والشراب فقد احتل المرتبة الأولى ليصل المتوسط إلى 11022.5 جنيه بنسبة 37.3 ٪ يليه الإنفاق على المسكن ومستلزماته، حيث بلغ المتوسط إلى 5011.1 جنيه بنسبة 16.9%، يليه الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية حيث بلغ المتوسط إلى 2389.9جنيه بنسبة 8.1%.

-يحتل الإنفاق على التعليم فى الحضر المرتبة الثالثة فى قائمة المجموعات الإنفاقية

[*] ملحوظة : يشمل الإنفاق على التعليم بندين فقط من بنود الإنفاق هما: البند الأول هو المصروفات والرسوم الدراسية، والبند الثانى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

حيث بلغ متوسط الإنفاق 2836.8 جنيه بنسبة 8.2 ٪، أما فى الريف فيحتل المرتبة السابعة، حيث بلغ متوسط الإنفاق 943.7 جنيه، بنسبة 3.6٪ من إجمالى الإنفاق السنوى للأسرة، بينما يحتل الإنفاق على الطعام والشراب المرتبة الأولى فى كل من الحضر والريف، حيث بلغ متوسطه فى الحضر 11489.7 بنسبة 33.3%، وفى الريف 10670.3، بنسبة 41.3%.

- متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم:

يوضح الجدول التالى متوسط الإنفاق [*] السنوى على التعليم، للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم، من إجمالى الإنفاق السنوى للأسرة حسب محل الاقامة خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى عام 2012/ 2013:

جدول (32)

متوسط الإنفاق السنوى للأسر التى لديها ملتحقين بالتعليم من إجمالى الإنفاق السنوى للأسرة حسب محل الاقامة خلال الفترة من عام 2009/2008 إلى عام 2012/ 2013

محل الاقامة	2009/2008 %	2011/2010 %	2013/2012 %
الحضر	6.2	6.3	8.2
الريف	2.6	2.8	3.6
الجملة	4.4	4.6	5.9

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص ص3-4.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

- شهدت الفترة من 2009/2008 حتى 2013/2012 زيادة مستمرة فى متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم فى كلا من الحضر والريف، حيث زادت فى الحضر من 6.2% عام 2009/2008 إلى 6.3% عام 2011/2010، ثم زادت بمعدل أكبر فى عام 2013/2012، حيث بلغت 8.2%. أما فى الريف فقد زادت من 2.6% عام 2009/2008 إلى 2.8% عام 2011/2010، ثم إلى 3.6% عام 2013/2012. ويتضح من ذلك أن هناك ارتفاع متزايد فى متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم فى كلاً من الحضر والريف، ولكن نسبة الزيادة تكون أكبر فى

[*] ملحوظة : يشمل الإنفاق على التعليم بندين فقط من بنود الإنفاق هما: البند الأول هو المصروفات والرسوم الدراسية، والبند الثانى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

الحضر بالمقارنة بالريف.

- متوسط ونسبة الإنفاق على التعليم وفقاً لمحل إقامة رئيس الأسرة:

يوضح الجدول التالى متوسط ونسبة الإنفاق [*] على التعليم من الإنفاق الكلى للأسرة بالجنيه، للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم وفقاً لمحل إقامة رئيس الأسرة عام 2013/2012:

جدول (33)

متوسط ونسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الكلى للأسرة وفقاً لمحل إقامة رئيس الأسرة عام 2013/2012

محل إقامة رئيس الأسرة	متوسط الإنفاق على التعليم	متوسط الإنفاق الكلى	%
حضر	3771.0	34469.6	10.9
ريف	1574.9	25866.4	6.1
الجملة	2518.9	29564.3	8.5

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص6.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-ترتفع نسب الإنفاق على التعليم من الإنفاق الكلى للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم وفقاً لمحل إقامة رئيس الأسرة عام 2013/2012، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم لرؤساء الأسر الذين يقيمون في المناطق الحضرية نحو 10.9 ٪ مقابل 6.1٪ لرؤساء الأسر المقيمين في المناطق الريفية وذلك من إجمالى الإنفاق الكلى للأسرة.

- متوسط ونسبة الإنفاق على التعليم وفقاً للحالة التعليمية لرئيس الأسرة:

يوضح الجدول التالى متوسط ونسبة الإنفاق [*] على التعليم من الإنفاق الكلى للأسرة بالجنيه للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم وفقاً للحالة التعليمية لرئيس الأسرة عام 2013/2012:

[*] ملحوظة : يشمل الإنفاق على التعليم بندين فقط من بنود الإنفاق هما: البند الأول هو المصروفات والرسوم الدراسية، والبند الثانى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

[*] ملحوظة : يشمل الإنفاق على التعليم بندين فقط من بنود الإنفاق هما: البند الأول هو المصروفات والرسوم الدراسية، والبند الثانى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

جدول (34)

متوسط ونسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الكلى للأسرة وفقاً للحالة التعليمية لرئيس الأسرة عام 2013/2012

الحالة التعليمية لرئيس الأسرة	متوسط الإنفاق على التعليم	متوسط الإنفاق الكلى	%
أمى	1237.1	23587.9	5.2
يقرأ ويكتب	1664.0	26575.3	6.3
محو الأمية	1682.1	27606.3	6.1
أقل من المتوسط	2092.6	27134.0	7.7
متوسط	2518.1	28655.2	8.8
فوق المتوسط	3067.6	32236.0	9.5
جامعى فأعلى	5488.4	44499.2	12.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص6.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-تنخفض نسب الإنفاق على التعليم من إجمالى الإنفاق الكلى السنوى للأسرة بإنخفاض المستوى التعليمى لرئيس الأسرة، فقد بلغت لرؤساء الأسر الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط 7.7%، وتنخفض إلى (6.1%، 5.2%) للحاصلين على شهادة محو الأمية والأميين على التوالى.

-ترتفع نسب الإنفاق على التعليم من إجمالى الإنفاق الكلى السنوى للأسرة بارتفاع المستوى التعليمى لرئيس الأسرة، فقد بلغت للحاصلين على مؤهل متوسط 8.8% و9.5% للحاصلين على مؤهل فوق متوسط، وترتفع إلى 12.3% للحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى.

-ويتضح من ذلك أن التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطا بمخاطر الفقر فى مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع المستوى التعليمى لرئيس الأسرة، وترتفع مؤشرات الفقر كلما انخفض المستوى التعليمى لرئيس الأسرة.

- متوسط الإنفاق السنوى للأسرة والفرد على التعليم:

يوضح الجدول التالى متوسط الإنفاق [*] السنوى للأسرة على التعليم لإجمالى الجمهورية وفقاً لمحل الإقامة عام 2013/2012:

جدول (35)

[*] ملحوظة : يشمل الإنفاق على التعليم بندين فقط من بنود الإنفاق هما: البند الأول هو المصروفات والرسوم الدراسية، والبند الثانى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم وفقاً لمحل الإقامة لإجمالى الجمهورية عام 2013/2012

م	شرائح الانفاق	الحضر	الريف	إجمالى الجمهورية
1	مصروفات ورسوم دراسية	1394	300.5	770.5
2	دروس خصوصية ومجموعات تقوية	1402.1	627.4	960.4
3	ملابس وشنط مدرسية	202.5	154.3	175.0
4	كتب مدرسية وأدوات كتابية	363.6	223.7	283.8
5	مصاريف أنتقالات	354.2	240.1	289.1
6	مصاريف تعليمية أخرى	54.6	28.9	40.0
	الإجمالى	3771	1574.9	2518.9

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص 9.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-بلغ متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم وفقاً لمحل الإقامة عام 2013/2012 لإجمالى الجمهورية 2518.9جنيه.

-بلغ متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم فى الحضر 3771.0جنيه، وهو يمثل أكثر من ضعف متوسط الإنفاق للأسرة على التعليم فى الريف، حيث بلغ 1574.9جنيه.

-يحظى متوسط الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية على أعلى متوسط فى الحضر، حيث وصل إلى 1402.1جنيه، يليه المصروفات والرسوم المدرسية 1394.0 جنيه، ثم الكتب المدرسية والأدوات الكتابية 363.6 جنيه، وينطبق نفس النمط فى الريف فنجد أن متوسط الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية يحتل المرتبة الأولى حيث بلغ 627.4 جنيه، تليه المصروفات والرسوم المدرسية 300.5جنيه، ثم الكتب المدرسية والأدوات الكتابية 223.7 جنيه.

- يحظى متوسط الإنفاق على مصاريف الانتقالات على أقل متوسط فى الحضر، حيث وصل إلى 354.2 جنيه، يليه الإنفاق على الملابس والشنط المدرسية 202.5 جنيه، يليه مصاريف تعليمية أخرى 54.6 جنيه، وينطبق نفس النمط فى الريف فنجد أن متوسط الإنفاق على الإنتقالات بلغ 240.1 جنيه، يليه الإنفاق على الملابس والشنط المدرسية 154.3 جنيه، يليه مصاريف تعليمية أخرى 28.9 جنيه.

-يرتفع متوسط الإنفاق على المصروفات والرسوم الدراسية فى الحضر لأكثر من أربعة أضعاف عن مثيله فى الريف، حيث يبلغ 1394 جنيه فى الحضر، 300.5 جنيه فقط فى الريف، ويرجع ذلك لأن الأسر فى الحضر تفضل إلحاق أبنائها بالمدارس ذات المصروفات والرسوم الدراسية المرتفعة، بينما فى الريف فإنه لا يوجد مدارس ذات مصر وفات مرتفعة، مما كان له أكبر الأثر فى إنخفاض متوسط الإنفاق على

المصروفات والرسوم الدراسية.
-يرتفع متوسط الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع مستوى المعيشة للسكان فى المناطق الحضرية والذى يؤدى بدوره إلى أنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وإرتفاع أسعارها فى الحضر عن الريف.

- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم:

يوضح الجدول التالى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق[*] السنوى للأسرة على التعليم لإجمالى الجمهورية وفقاً لمراحل التعليم ومحل الإقامة لعام 2012/ 2013 :

جدول (36)

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم لإجمالى الجمهورية بالجنيه المصرى وفقاً لمراحل التعليم ومحل الإقامة لعام 2012/ 2013

م	مراحل التعليم	الحضر	الريف	الجملة
1	التعليم قبل الابتدائى والتعليم الأساسى	206.6	67.8	124.9
2	التعليم الثانوى	98.3	33.9	60.4
3	التعليم بعد الثانوى غير العالى(فوق المتوسط)	9.2	2.3	5.1
4	التعليم العالى	96.3	22.8	53.1
5	التعليم غير محدد المستوى	0.4	0.3	0.3
6	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى على التعليم	410.8	126.9	243.8

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص10.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

- بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم وفقاً لمراحل التعليم ومحل الإقامة لعام 2012/ 2013 لإجمالى الجمهورية 243.8 جنيه، وبلغ 410.8 جنيه فى الحضر، 126.9 جنيه فى الريف.

-حظى الإنفاق على التعليم قبل الابتدائى والتعليم الاساسى بالنصيب الأكبر من الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق 124.9جنيه لإجمالى الجمهورية، منهم 206.6 جنيه للحضر، و 67.8 جنيه للريف، يليه التعليم الثانوى حيث بلغ 60.4 جنيه لإجمالى الجمهورية، وبلغ 98.3 جنيه، 33.9 جنيه للحضر والريف على الترتيب.

-يرتفع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم العالى بمعدلات

[*] ملحوظة : يشمل الإنفاق على التعليم بندين فقط من بنود الإنفاق هما: البند الأول هو المصروفات والرسوم الدراسية، والبند الثانى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

عالية فى الحضر عنه فى الريف، حيث بلغ 96.3 جنيه فى الحضر، 0.3 جنيه فى الريف، ويرجع ذلك لارتفاع الدخول المالية للسكان المقيمين فى المناطق الحضرية وارتفاع مستوى الوعى بأهمية التعليم بالمقارنة بالسكان الذين يقطنون المناطق الريفية.

- التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم:

يوضح الجدول التالى التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم، وفقاً لبنود الإنفاق وحجم الأسرة عام 2013/2012:

جدول (37)

التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم وفقاً لبنود الإنفاق وحجم الأسرة عام 2013/2012

بنود الإنفاق	عدد الأفراد بالأسرة							
	فرد	فردان	3 أفراد	4 أفراد	5 أفراد	6-7 أفراد	8+	الجملة
	%	%	%	%	%	%	%	%
مصروفات ورسوم دراسية	72.8	61.1	34.0	36.5	31.1	24.7	18.1	30.6
دروس خصوصية0 ومجموعات تقوية	0	16.9	34.4	34.9	39.7	41.2	38.3	38.1
ملابس وشنط مدرسية	0.0	2.1	4.2	7.5	6.8	8.2	11.6	6.9
كتب مدرسية وأدوات كتابية	17.1	9.3	12.1	10.4	10.7	12.0	14.0	11.3
مصاريف أنتقالات	10.1	9.1	14.3	10.8	10.4	12.2	15.0	11.5
مصاريف تعليمية أخرى	0.0	1.4	0.9	1.7	1.4	1.6	2.9	1.6
الإجمالى	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص17.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-أن أعلى نسبة من إجمالى المنفق على التعليم كان للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، تليها المصروفات والرسوم الدراسية، حيث بلغت 38.1٪، 30.6% على الترتيب، ثم مصاريف الإنتقالات ثم الكتب المدرسية والأدوات الكتابية، حيث بلغت كل منها 11.5%، 11.3% على الترتيب بصرف النظر عن حجم الأسر.(137)

-ترتفع نسبة الإنفاق السنوى على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم كلما زاد عدد أفراد الأسرة حيث بلغت 41.3% للأسر التى يقل عدد أفرادها عن ثمانية أفراد، وقد يرجع ذلك إلى أن الأسر كبيرة الحجم تلجأ إلى التعليم الحكومى والإعتماد أكثر على الدروس الخصوصية.

-تنخفض نسبة الإنفاق السنوى على المصروفات والرسوم الدراسية كلما زاد عدد أفراد الأسرة، حيث بلغت 61.1% للأسر المكونة من فردين، 34% للأسر المكونة من ثلاث أفراد، 36.5، 31.1، 24.7%، 18.1% للأسر التى لديها (4، 5، 6-7، أكثر من 8 أفراد) على الترتيب.

- التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم وفقاً لبنود الإنفاق والحالة التعليمية لرئيس الأسرة :

يوضح الجدول التالى التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم، وفقاً لبنود الإنفاق والحالة التعليمية لرئيس الأسرة عام 2013/2012:

جدول (38)

التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم وفقاً لبنود الإنفاق والحالة التعليمية لرئيس الأسرة عام 2013/2012

بنود الإنفاق	الحالة التعليمية							
	أمى	يقرأ ويكتب	محو الأمية	أقل م المتوسط	شهادة متوسطة	فوق المتوسطة	جامعية فأعلى	الجملة
	%	%	%	%	%	%	%	%
مصروفات ورسوم دراسية	15.6	17.6	19.7	14.6	28.8	28.5	46.0	30.6
دروس خصوصية ومجموعات	43.0	42.9	42.7	50.9	39.6	40.6	29.6	38.1
ملابس وشنط مدرسية	11.4	8.8	8.7	8.4	7.1	6.4	4.4	6.9
كتب وأدوات كتابية	14.2	13.8	12.5	12.8	11.4	12.4	8.9	11.3
مصاريف أنتقالات	14.5	15.7	13.4	12.2	11.2	10.5	9.6	11.5
مصاريف تعليمية أخرى	1.3	1.3	3.0	1.2	1.9	1.6	1.6	1.6
الإجمالى	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص 19.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

- تزداد نسبة الإنفاق على المصروفات والرسوم الدراسية بإرتفاع الحالة التعليمية

لرئيس الأسرة، حيث بلغت نسبة الإنفاق لرئيس الأسرة الأمى 15.6٪، وبلغت 28.8% لرئيس الأسرة الحاصل على مؤهل متوسط، وبلغت 46 ٪ لرئيس الأسرة الحاصل على مؤهل جامعى فأعلى. وذلك يعنى أن الحالة التعليمية لرئيس الأسرة لها تأثير ملموس على بنود إنفاق الأسر على التعليم، وقد يرجع ذلك إلى أن الوعى بأهمية التعليم تزداد بإرتفاع المستوى التعليمى وبالتالى الإنفاق على التعليم.

-تنخفض نسبة المنفق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بإرتفاع المستوى التعليمى لرئيس الأسرة، حيث بلغت أعلى نسبة لرئيس الأسرة الحاصل على شهادة أقل من المتوسط 50.9٪ مقارنة ب 29.6٪ لرئيس الأسرة الحاصل على تعليم جامعى فأعلى. وقد يرجع ذلك إلى أن ارتفاع المستوى التعليمى لرئيس الأسرة يجعله قادرا على مساعدة أولاده فى تحصيل الدروس دون الإستعانة بالدروس الخصوصية.

- التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم وفقاً لبنود الإنفاق ومهنة رئيس الأسرة :

يوضح الجدول التالى التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر التى لديها أفراد ملتحقين بالتعليم، وفقاً لبنود الإنفاق ومهنة رئيس الأسرة عام 2013/2012:

جدول (39)

التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسر على التعليم وفقاً لبنود الإنفاق ومهنة [*] رئيس الأسرة عام 2013/2012

بنود الانفاق	المهن										
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الجملة
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
مصروفات ورسوم	41.2	40.9	29.3	22.7	23.5	19.0	16.0	17.0	14.0	34.3	30.6
دروس خصوصية	34.5	30.8	39.2	42.6	46.5	36.1	49.6	49.5	50.3	33.7	28.1
ملابس وشنط	5.0	5.4	6.6	7.4	8.3	11.0	10.0	8.3	10.0	5.6	6.9
كتب وأدوات	8.7	10.1	11.8	12.3	11.0	15.1	12.8	11.7	13.2	11.7	11.3
أنتقالات	9.1	11.	11.	9.5	9.3	16.	10.	12.	11.	13.	11.

[*] ملحوظة : أكواد المهنة: 1- رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون 2- الاخصائيون (اصحاب المهن العلمية 3- الفنيون ومساعدو الاخصائيين4- القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم 5- العاملون فى الخدمات ومحلات البيع 6- المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد 7- الحرفيون ومن إليهم 8- عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات 9- عمال المهن العادية 10- أفراد لاينطبق عليهم بيان المهنة.

بنود الانفاق	المهن										
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الجملة
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
		2	6			9	6	3	8	0	5
مصاريف أخرى	1.5	1.6	1.5	5.6	1.5	2.0	1.0	1.1	07	1.7	1.6
الإجمالى	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*	*100*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، مرجع سابق، ص 21.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى:

-تمثل المصروفات والرسوم الدراسية أعلى نسبة إنفاق سنوى لرجال التشريع وكبار المسئولين حيث بلغت 41.2 ٪، يليهم المديرون والاخصائيون وأصحاب المهن العلمية 40.9 ٪. وتمثل أقل نسبة إنفاق لأصحاب المهن العادية حيث بلغت 14%.

-أن أعلى نسبة انفاق بين رؤساء الأسر من أصحاب المهن العادية والحرفيون، وعمال تشغيل المصانع ومشغلوا الماكينات وعمال التجميع كانت للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، حيث بلغت 50.3%، 49.6% على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى أن أصحاب هذه المهن ذو مستوى تعليمى منخفض، وبالتالى يلحقون أبناءهم بالتعليم الحكومى ويكون الإعتماد على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بدرجة أكثر. وتمثل أقل نسبة انفاق لرجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون، ولأصحاب المهن العلمية، حيث بلغت 34.5%، 30.8% على الترتيب. وقد يرجع ذلك إلى أن كثيراً من الأسر التى تقع فى هذه الفئة يلحقون أبنائهم بمدارس عالية الجودة (لخاصة)، إلى جانب مساعدتهم لأولادهم فى تحصيل الدروس دون الإستعانة بالدروس الخصوصية.

المحور الرابع: المتطلبات اللازمة لتفعيل دورالحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الحد من الفقر

ينطلق تفعيل دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الحد من الفقر من مسلمة مفادها: أن تلاميذ وطلاب اليوم، بما فيهم الفقراء منهم، هم حملة لواء التنمية فى المجتمع وتحقيق تقدمه ورقيه فى المستقبل. وفى ضوء ذلك تتحدد متطلبات تفعيل دور التعليم فى الحد من الفقر فيما يلى:

1- بناء مدارس وفصول جديدة وكافية وخاصة فى المناطق المحرومة من خدمة التعليم الأساسى:

تعد الأبنية المدرسية أحد مدخلات العملية التعليمية التى تؤثر على جودة مخرجات النظام التعليمى، وتهتم أغلب دول العالم التى تتميز بنظام تعليمى

متميز ببناء أعداد كافية لجميع الطلاب الملتحقين والمقيدين، حيث يؤثر ذلك على جودة التعليم بشكل كبير. ولذلك تعد عملية بناء مدارس جديدة من أهم العوامل التى تهتم بها الحكومات المختلفة وذلك لمعالجة مشكلتين: الأولى: مشكلة وجود مناطق محرومة من خدمة التعليم الأساسى والتى بلغ عددها في مصر 10.3 آلاف منطقة، بما يمثل 24.7% من إجمالى القرى والتوابع. مما ينتج عنه عدم تشجيع الآباء الفقراء على تعليم أبناءهم، أو وجود صعوبة فى انتقال الطلاب إلى أماكن بها مدارس لعدم وجود وسائل مواصلات أو لبعد المسافة. والجدير بالذكر أن 7.7 آلاف منطقة تقع فى مناطق يتراوح عدد سكانها بين 60 إلى 240 نسمة. والثانية: الكثافات الطلابية المرتفعة بالمدارس، حيث بلغ عدد المبانى المدرسية التى تعانى من كثافات عالية وفقاً لأحد التقارير الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار 9.4 آلاف مبنى، بما يمثل 37.8% من إجمالى المبانى المدرسية الموجودة. الثالثة: المدارس التى تعمل بنظام تعدد الفترات حيث أشار نفس التقرير إلى وجود 4.2 آلاف مبنى يعمل بنظام تعدد الفترات بما يمثل 16.7% مما يؤثر سلباً على البنية التحتية للمنشآت وعلى جودة التعليم المقدمة للطلاب.[138] ومن الممكن حث وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدنى في تقديم الدعم العينى مثل انشاء مؤسسات تعليمية في المناطق الريفية والفقيرة.

2- التطبيق الفعلى لمبدأ العدالة في توزيع الفرص والإمكانات والتسهيلات بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة:

يعد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، التعبير العملى عن العدالة الإجتماعية فى مجال التعليم، ويعنى تكافؤ الفرص التعليمية إتاحة التعليم لكل قادر عليه، وتذليل الصعاب التى تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أو معنوية، ومعيار هذا المفهوم التمثيل النسبى للفئات الإجتماعية داخل مراحل التعليم المختلفة، كما ان جوانب تكافؤ الفرص التعليمية، والمرتبطة بما ينص عليه الدستور بأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين، وتتحدد بإزالة العقبات المادية التى تحول بين الفرد والتعليم، وتوفير أفضل الظروف الميسرة للتعليم، وقيام العملية التعليمية على أساس من مشاركة كل الأطراف المعنية بها، كما يفسر فى تحليل أخر بتقديم تعليم إلزامى لكل الأطفال حتى سن معينة، وتقديمه بمنهج موحد للجميع، وإتاحة فرصة التعليم للجميع بصرف النظر عن خلفياتهم الإجتماعية ونوعيتهم وعقيدتهم وتحقيق المساواة بين مختلف المناطق والبيئات المحلية. ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة زيادة نصيب التعليم من الموازنة العامة بشكل كبير، مع تصحيح الإنفاق بين مراحل التعليم وبخاصة بين الإنفاق الجارى والإنفاق الإستثمارى، ومما ضاعف الفجوة بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص تخلى الدولة عن توفير مصادر التمويل الضرورية للتعليم الحكومى، إستناداً إلى مقولة إسهام القطاع الخاص ورجال الاعمال والمجتمع المدنى فيما تحتاجه المدارس من موارد.[139]

3- التطبيق العملى لمبدأ مجانية التعليم فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية:

تعد مجانية التعليم في مقدمة المطالب الإجتماعية الضرورية لتحقيق العدل والسلام الاجتماعى وتمكين غير القادرين من أبناء الفقراء من الحصول على فرصة التعليم، وهذا ما أدركه الرواد الأوائل في مصر منذ بدايات القرن الماضى. والذين اعتبروا التعليم من ضروريات الحياة القصوى التي لا يمكن للمواطن الاستغناء عنها أو العيش بدونها، كالماء والهواء كما قال الراحل طه حسين وزير المعارف العمومية منذ أكثر من 60 عاماً, والذي لم يمنعه فقد بصره من أن يكون نافذ البصيرة في القلب والعقل, فأدرك أن المهمة الأساسية للوزارة التي كلف بها حينئذ هى التعليم، فقرر أن يكون التعليم حق كالماء والهواء , هذه العبارة المختصرة بالغة الأهمية تؤكد على أن التعليم لا يمكن إلا أن يكون مجانياً، و يجب أن يكون عموميا وإلزامياً ومجانياً يتمتع به الجميع دون تمييز بين أغنياء وفقراء, ولا ينبغي أن يكون مرهوناً بالمكانة الإجتماعية أو الثروة الشخصية، بمعنى أنه من كان له مال تعلم ومن لا مال له حرم من التعليم. وبصورة أخرى من كان غنياً تمتع بتعليم راق، ومن كان بسيط الحال أو فقيراً يحصل على تعليم ردئ.

والمجانية في أبسط صورها تعنى ازالة المعوقات المادية أمام الفرد لمواصلة تعليمه، بهدف تخريج أكبر قاعدة من المتعلمين للمشاركة في بناء المجتمع والنهوض به، وهذا يعنى تحييد العامل المادى في الحصول على التعليم تحقيقاً لمبدأ المساواة الإجتماعية التى تشكل المناخ المناسب للممارسة الديمقراطية.(140) وعلى الرغم من التأكيد والترديد المستمر من قبل المسئولين على أهمية المجانية كخيار لايمكن التخلى عنه، وأنها التزام دستورى من قبل الدولة تجاه المواطنين، وأنها أحد مظاهر العدالة الإجتماعية التى يطالب بها الشعب، وأن القدرة العلمية وليست القدرة المالية هى المعيار الحقيقى لمواصلة التعليم. وفى هذا الاطار فقد أكدت مؤشرات وممارسات الواقع على أن التعليم المتاح لأبناء الفقراء في العقود الأخيرة هو التعليم الحكومى، والذى ارتبط بفكرة إنخفاض الجودة وتدنى النوعية وانهيار القيمة الإقتصادية، فقد انتهى الأمر بالدولة إلى الانسحاب انسحاباً تدريجياً مستتراً من تقديم الخدمات التعليمية، وهو الأمر الذى أسهم في تقديم خدمة تعليمية سيئة، مما دفع قطاعاً من المواطنين دفعاً اجبارياً نحو البحث عن خدمة تعليمية بديلة في المدارس الخاصة، والتى تفرض على من يلتحق بها أن يتحمل مصروفات دراسية مرتفعة الكلفة، وهو مالم يستطع أبناء الفقراء تحمله. وحيث أن القدرات العقلية توزع بين الأفراد ليس تبعاً لمستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية، فيجب أن يتكفل المجتمع بتعليم الطلاب الفقراء طالما أنه قد يوجد بينهم من تتميز قدراته العقلية، وهو ما لن يحدث إلا بتفعيل مبدأ مجانية التعليم. والتى يترتب على عدم تفعيلها أن يخسر هؤلاء الافراد أنفسهم ويخسرهم مجتمعهم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تحويل التعليم إلى سلعة لها مقابل –وهو ما حدث في السنوات الأخيرة-بدعوى رفع كفاءته يؤدي إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص بين الفقراء

والأغنياء ويعمق التمييز بينهم على أساس القدرة المالية, ويفقد المؤسسة التعليمية حيادها تجاه الطلاب, ويؤثر على جودة التعليم، بمعنى أن من يستطيع دفع مقابل لمباني مطابقة للمواصفات، وبها فصول صالحة للتدريس، ومجهزة بوسائط تعليمية كافية، وبها مدرسين يحصلون على رواتب مجزية، سيحصل على مستوى تعليمي جيد , ومن لا يملك المال لدفع المقابل فعليه القبول بمدارس فصولها غير صالحة للتدريس، وليس بها وسائط تعليمية، ومدرسين ليس لديهم الدافع للتدريس لعدم كفاية المرتبات المدفوعة لهم. وهو ما يؤدى إلى عدم الحصول على تعليم، أو في أحسن الحالات الحصول على مستوى تعليمي ردئ. ثم تظهر نتائج ماتقدم عند الخروج إلى سوق العمل بعد التخرج، ففي ظل اقتصاد السوق الذي يعزز المنافسة بين المتقدمين للوظائف ستكون الأفضلية للحاصلين على تعليم خاص، وحرمان الحاصلين على تعليم حكومي من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي من التعليم عبر مراحله المختلفة لسنوات طويلة. وتكون النتيجة النهائية آثار إجتماعية سلبية تظهر في زيادة معدلات الفقر , والإحباط , والإدمان , والجريمة , والهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى الخارج، وتأثيراتها المدمرة على الحياة الأسرية التي تنعكس على المجتمع وتعيقه عن التقدم الحضاري.

4- قيام الدولة بتقديم دعم مإلى للأسر الفقيرة التى لديها أفراد فى سن التعليم ومساءلتها حال عدم ذهابهم للمدرسة:

يعتبر المستوى الإقتصادى للأسرة هو أول الأسباب التى تدفع الآباء لسحب أبنائهم من المدارس، فالتعليم عند الفقراء لا يدر أى عائد اقتصادى سريع، وإنما على العكس هو عبء آخر على كاهل الأسرة، فالدراسة تحتاج إلى أدوات مكتبية، وزى مدرسى، ومصاريف للكتب، وإلى دروس خصوصية....الخ.

وقد أكدت مؤشرات واقع الفقر في مصر على تدنى الدخول، وإنخفاض مستويات المعيشة لأعداد هائلة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أو بالقرب منه، وحتى يتمكن هؤلاء الفقراء من الإنفاق على تعليم أبنائهم، فإنه يتعين أن تقوم الدولة بتقديم دعم نقدى للأسر الفقيرة، كى تستطيع إرسال أبنائها للمدارس، وتوفير الغذاء والكتب والأدوات المدرسية اللازمة لهم، ولا تضطر إلى إخراجهم من المدارس للمساعدة فى توفير نفقات المعيشة للأسرة وخاصة فى أوقات الأزمات الإقتصادية.

5- تفعيل قانون التعليم الالزامى كمدخل للوقاية من مشكلة عمالة الأطفال وخاصة فى المناطق الريفية:

أدت الحالة الإقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى إلى تفشى ظاهرة عمالة الأطفال بما تتركه من آثار سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص، وقد ساعد على ذلك أيضاً العادات والتقاليد السائدة حول هذه الظاهرة، بالإضافة إلى انتشار بعض الصناعات والحرف التى تعتمد على الأطفال وتقدم حافزا لإجتذابهم إليها، وإهمال الأسرة المصرية نتيجة لأميتها فى إلحاق أبنائهم

بالمدارس عند بلوغ سن الإلزام الذى أصبح أيضاً عبئاً عليها.. وبذا يصبح عمل الأطفال من وجهة نظرهم مجرد مخالفة بسيطة وظاهرة إجتماعية يمكن تقبلها.

و تنعكس الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المجتمع بشكل عام وعلى تعليم الأطفال بشكل خاص، وأبرز هذه الآثار أنها تؤدي إلي حلقة مفرغة من الفقر الذى يقتل الأطفال، ويغتال براءتهم بدفعهم للعمل في مهن خطرة، تنزع من بين أناملهم الصغيرة الأقلام والكتب المدرسية، وتضع بدلاً منها شاكوشاً أو مفكاً عند ميكانيكي أو نجار، وأحياناً مقشة تكنس الأتربة في المنازل، لتتحول أجسادهم المكرمة من خالقها إلى سلعة رخيصة يشتريها من لا يرحم، من آباء وأمهات أرهقهم الفقر.

ولاشك أن وضع الأسرة المصرية من الناحية الإقتصادية هو بيت القصيد فى إرسال الطفل لسوق العمل بدلاً من المدرسة، وهو ما يستلزم العمل على توفير ضمان إجتماعى مناسب للأسر الفقيرة بما يساعدهم في تعليم أبنائهم، وتوفير تعليم مواز للأطفال العاملين الذين لم يلتحقوا بالمدارس، ووضع آليات محددة لمنع تسرب الأطفال الملتحقين بمراحل التعليم. ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه المجتمع اليوم وأكثر من أى وقت مضى هو العمل علي كسر هذه الحلقة المفزعة. ولا شك أن تفعيل قانون التعليم الالزامى وغلق كل مصادر تسرب الأطفال لسوق العمل هو المدخل الرئيس للوقاية من مشكلة عمالة الأطفال.

6- إسهام المنظمات غير الحكومية فى إعداد وتنفيذ برامج محددة لتوفير الفرص التعليمية للأطفال الفقراء:

تؤكد مؤشرات الواقع على أن نظام التعليم في المجتمع يعانى من مشكلات متعددة تترك آثارا بالغة على الفقراء من أبناء المجتمع، حيث لم تعد مجانية التعليم وحدها كافية لاستمرار الأسر الفقيرة فى تعليم أبنائها، مما يدفعها لتشغيلهم وهم فى سن مبكرة، كما أن المناهج المدرسية بحاجة إلى تحديث، وأساليب التعليم بحاجة إلى تطوير لتصبح جاذبة للأطفال، خصوصاً فى مراحل التعليم الأساسى، كما أن المدارس والمدرسين غير مكترثين بالتعليم، فضلاً عن تفتيش وزارى لا يضطلع بدوره فى الإشراف على العملية التعليمية، خصوصاً فى القرى والمناطق المتناثرة على أطراف المدن التى تشهد فوضى عارمة فى التعليم، حيث لا يوجد بالمدارس معلمون ولا فصول آدمية ولا بيئة تعليمية صالحة لجذب الأطفال، وهو ما يؤكد الحاجة إلى اسهام منظمات المجتمع المدنى في دعم التعليم والمساعدة في توفير الفرص لأبناء الطبقاًت الفقيرة، وهو ما قد يساعد فى تخفيف الضغط عن الحكومة، خاصة في حالة حدوث الأزمات الإقتصادية، وبما يساعد على توفير فرص التعليم الملائمة لهؤلاء الأطفال، خاصة هؤلاء الذين هم فى سن التعليم الأساسى، والذين لم يتمكنوا من الإلتحاق به أو تسربوا منه، بما يؤدى إلى التقليل من تردى أوضاعهم، ويقلل شبح الفقر فيما بينهم.

7- تطوير برامج التغذية المدرسية اللازمة لحماية أطفال الأسر الفقيرة من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية:

تطبق معظم دول العالم برامج التغذية المدرسية، وذلك لأهميتها فى زيادة معدلات الإلتحاق بالتعليم والانتظام فيه وخاصة بالنسبة لأبناء الفقراء، وذلك لأنها تحقق نوعاً من الدعم غير المباشر للأسر الفقيرة، بما يمكنها من إرسال أبنائها وخاصة الإناث منهم للتعليم. كما تساعد هذه البرامج في مكافحة الجوع، ومد شبكة من الحماية الإجتماعية لأطفال الأسر الفقيرة والمهمشة، وتزويد الأطفال بالمغذيات الدقيقة التى تساهم فى مكافحة بعض الأمراض كنقص الحديد أو نقص فيتامين(أ).[141] ومما لا شك فيه أن توزيع وجبة غذائية يومياً على التلاميذ الملتحقين بالمؤسسات التعليمية يساعد فى تقليل الأثر السلبي للفقر على الصحة العامة والقدرات العقلية للتلاميذ.

ولقد أكدت مؤشرات الواقع أن برامج التغذية المدرسية فى مصر تواجه عدداً من المشكلات التى تتعلق بنقص التمويل المتاح، وعدم ملاءمة مكونات الوجبة المدرسية للإحتياجات المختلفة للطلاب الفقراء. [142] كما بينت مؤشرات الواقع أن هناك غياباً واضحاً للإطار التشريعى المنظم لبرامج التغذية المدرسية. حيث تنظم تلك البرامج من خلال مجموعة من القرارات الجمهورية والتى لاترقى إلى مستوى التشريعات، كما أن هذه التشريعات فى أغلبها عبارة عن موافقات على خطط التعاون بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى، ولم تتطرق فى أى منها إلى كيفية التنظيم والتنسيق بين الوزارات المختلفة المشاركة فى منظومة التغذية المدرسية. وهذا يستلزم ضرورة العمل على بناء إطار تشريعى موحد وواضح المعالم، تحدد فيه المسئوليات والصلاحيات المرتبطة بتنظيم برامج التغذية المدرسية، وصياغة استراتيجية محددة بأهداف واضحة للتغذية المدرسية يتم بناء عليها تحديد البرامج الأكفأ فى تحقيق الهدف المنشود.

8- التنسيق فيما بين وزارات التعليم والصحة والتضامن الإجتماعى بخصوص برامج دعم الفقراء:

تؤكد ممارسات الواقع فى المجتمع فى السنوات الأخيرة على أن الوزارات المنوط بها التعامل مع الفقراء هى وزارات التعليم والصحة والتضامن الاجتماعى (التموين سابقا)، حيث تهدف هذه الوزارات الثلاث إلى توفير شبكة ضمان شاملة للفقراء. فمن المعلوم أن جزءاً من إنفاق وزارة التعليم ووزارة الصحة يخصص لتوفير الخدمات الأساسية للتعليم والصحة مجاناً بالكامل للفقراء المستحقين مثل إعفائهم من مصروفات التعليم البسيطة، وتزويدهم بالخدمات الصحية مجاناً. ولكن تكمن المشكلة الأساسية فى ضعف التنسيق فيما بين هذه الجهات الثلاث من أجل استهداف الفقراء وتزويدهم بشبكة أمان. ومن المفترض أن الفقراء الذين يتمتعون بمساعدات وزارة التضامن الإجتماعى هم أكثر الفئات احتياجاً، طالما أنهم مؤهلون للحصول على تلك المساعدات المالية، والتي تتم بعد إجراء بحوث إجتماعية مكثفة وشاملة لبحث أحوالهم لضمان أهليتهم في التمتع بذلك. وبناء على ذلك، تقترح الدراسة أن يتم التنسيق بين الوزارات الثلاث حتى يصبح من حق الفقراء الذين

يحصلون على مساعدات وزارة التضامن الإجتماعى التمتع تلقائياً بالحصول على دعم وزارة التعليم، وتلقي التعليم مجاناً، وكذلك الحصول على دعم وزارة الصحة والحصول على خدماتها مجاناً. ويمكن تحقيق ذلك بقيام وزارة التضامن الإجتماعى بتوفير بطاقات خاصة للمجموعة المستهدفة من الفقراء، يتمكنون عن طريقها من الحصول على خدمات التعليم والصحة بالمجان.

9- تشجيع المشاركة المجتمعية كأسلوب لجمع التبرعات اللازمة للمساعدة فى تعليم التلاميذ الفقراء:

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين الفقراء إجتماعياً واقتصادياً، وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً فى جهود توفير التعليم الأساسى لأبناء الأسر الفقيرة سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب أبناء المجتمع، وغير ذلك من الأمور التي تؤدى إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.

إن المشاركة المجتمعية ضرورة وهى ليست شعاراً تربويا ولا شعاراً مجتمعياً، إنما شعار يجب أن يتحول إلى واقع، وهى ضرورة قصوى فى هذه المرحلة، لأنه لا يمكن أن يتوفر التعليم لكافة أبناء المجتمع وخاصة للفقراء منهم فى ظل الموارد الحكومية الحالية إلا بمشاركة مجتمعية حقيقية، مشاركة لا تتمثل فقط فى المساهمة بالموارد المالية، ولكنها تتعدى ذلك إلى صياغة الفكر وتشكيل الثقافة المجتمعية التي يمكن أن تسمح بتحقيق التعليم للجميع. ويمكن أن تكون هذه المشاركة من خلال إنشاء صندوق تعليمى قومى يتولى جمع المساعدات والتبرعات اللازمة لمساعدة التلاميذ الفقراء الذين حرموا من التعليم لأى سبب من الأسباب، والإنفاق على تعليمهم في مختلف المراحل التعليمية.

10- تحسين الجانب الكيفى للتعليم للتغلب على مشكلة رسوب وتسرب أبناء الأسر الفقيرة:

يعتبر التعليم واحداً من أهم القضايا التي ترتكز عليها التنمية في أي بلد في العالم، وهو الأساس لبناء الإنسان عقلياً وصحياً وخلقياً، لهذا تركز الحكومات المختلفة على تطويره وتجويده وتحسين مخرجاته. كما أن التعليم هو أهم الأدوات التى يمكن استخدامها بفاعلية في محاربة الفقر، وهو ما اتضح من تجارب الدول المتقدمة، والتى أكدت على أن الشعب المتعلم مع نسب الأمية المتدنية، والمهارات العالية يمكن أن يخطو خطوات واسعة نحو التقدم والتنمية ومن ثم التغلب على مشكلاته والتى من أهمها مشكلة الفقر. فالتعليم من الأولويات في التنمية وهذا ما تعمل عليه مصر من خلال العديد من الإستراتيجيات والمشاريع المنفذة.

ولقد بينت المؤشرات التعليمية التى بينتها الدراسة الحالية حدوث زيادة كبيرة في أعداد المدارس والمعلمين والفصول تطلبته الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكانى، وعلى الرغم من أن مصر قد نجحت في إتاحة التعليم لأعداد متزايدة من

الأطفال، إلا أن تواضع جودة التعليم وإنخفاض كفاءته الكمية والنوعية أدى إلى تردى أوضاع التعليم وتسرب بعض الأطفال منه، وعزوف بعض الفقراء عن تعليم أطفالهم.

ولا شك أن استمرار الأوضاع المتردية في التعليم في السنوات القادمة، وفى ظل المقأومة المستمرة لأصحاب المصالح لجهود الإصلاح والتطوير، سيدفع إلى تهميش أكبر للفقراء، وانقسام العملية التعليمية إلى فئتين: الأولى فئة المنتسبين إلى التعليم الخاص، وهم القادرون الأغنياء، والثانية: المنتسبون إلى التعليم الحكومى وهم الفقراء، الذين يعتبرون أكثر فئات المجتمع تضرراً من عدم الإستفادة من التعليم بنوعيته الحالية، وللتدليل على ذلك فان الشهادات التى حصلوا عليها من مؤسسات التعليم الحكومى فى السنوات الأخيرة ربما تزيد من التفاوتات بين فئات المجتمع المختلفة، وربما تجعل الحراك الاجتماعى كأنه سراب فى أذهان الكثيرين منهم. وهو ما يؤكد على ضرورة العمل على تطوير منظومة التعليم الحكومى وبخاصة من الناحية الكيفية.

11- التحديد الدقيق للأسباب الإقتصادية والإجتماعية والتربوية المسئولة عن رسوب و تسرب أبناء الأسر الفقيرة من التعليم ومعالجتها:

تدفع الظروف الإقتصادية والإجتماعية السيئة الآباء فى الأسر الفقيرة إلى استخدام الأطفال فى العمل للحصول على الموارد المالية، ويزداد الأمر سوءاً فى القرى والنجوع، هذا إلى جانب عدم تحقيق التعليم المردود المإلى والإجتماعى للأسرة وبالأخص للفتيات مما يؤدى إلى عدم الإهتمام بالتعليم. و تتمثل أهم أسباب ظاهرة التسرب في فساد المنظومة التعليمية وارتفاع نفقاتها على الأسر الفقيرة والأسر محدودة الدخل، بالإضافة إلى أمية أولياء الأمور وعدم إدراكهم لأهمية التعليم، فضلاً عن اتساع الفجوة بين المدرسة وبيئة التلميذ، واختلاف المناخ الثقافي في المدرسة عن مناخ بيئة التلميذ، دون أن تحاول المدرسة تقريب هذه الفجوة والحد من اتساعها، بالإضافة إلى أن المناهج الدراسية لا تعتد باحتياجات الطفل ولا تثير اهتمامه. مما يؤدى فى النهاية إلى تسرب الطفل وانقطاعه عن الدراسة.

وقد بينت مؤشرات التعليم المرتبطة بالفقر إرتفاع معدلات التسرب فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وهو ما يدل على وجود خلل فى عمليات التعليم بالحلقة، الأمر الذى يستوجب ضرورة إعادة النظر فى السياسة العامة للتعليم، والعمل بجدية على دراسة الأسباب التى تدفع التلاميذ إلى الانقطاع عن الدراسة، ووضع إجراءات حاسمة لإلزام أولياء الأمور بإلحاق أبنائهم بالمدارس فور بلوغهم السن المقررة للإلتحاق بالدراسة. ومن ثم فان الحد من ظاهرة التسرب يستلزم بالضرورة تطوير العملية التعليمية، وذلك من خلال وجود قوانين إلزامية في وزارة التعليم لجعل مراحل التعليم الأولى من العمر مرحلة إلزامية، والإهتمام بالحضور والغياب في المدارس، وفرض عقوبات رادعة على التلاميذ حتى ولو تم فصلهم فترة مؤقتة، لكي يعلم ويعي كل تلميذ أهمية التعليم في مراحله الأولى، ولتجنب مشكلات الأمية، حيث أن التلميذ

الذي يتسرب من المدرسة، يُخلق لديه نوع من انعدام الثقافة، والفراغ العقلي، وأحياناً تمتد إلى الأمية الكاملة.

12- محاربة الدروس الخصوصية و كل ما يؤدى إلى تسليع التعليم:

حيث يظل تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية عاملاً مفسداً لأية خطط أو اصلاحات تتعلق بتطوير التعليم فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وواقع الأحوال ينطق بتجليات الدروس المشوهة بما لايخطئه عقل أو منطق أو عيان ، وأعباؤها الباهظة على الأسر الفقيرة فى كل مكان، واستنزافها لأهداف التطوير وموارده لايحتاج لمزيد من البرهان.

ومن ثم فلا مناص من إيقاف نزيف الدروس الخصوصية على عملية التعليم والتعلم، التى فتح فرسانها سوق الإتجار بالمعرفة، وأدمنها الطلاب وأولياء الأمور، مع الحرمان أو المشقة من جانب الفقراء وذوى الدخل المحدود.وفى ضوء أن التعليم حق للجميع، فانه يجب محاربة كل ما يؤدى الى تسليع التعليم، واعتباره سلعة تباع وتشترى، يتمكن ذوو القدرات المالية من دخول سوقها. كما يجب مقاومة كل ما يؤدى إلى أن يصبح التعليم قطاعاً من قطاعات البيزينس ومجالاً للربح الآمن والمؤكد والسريع.(143)

13- وضع خطة شاملة لمكافحة الأمية:

تعتبر مشكلة الأمية الخطر الأكبر الذى يتهدد المجتمع، وهى ترتبط بالفقر ارتباطاً وثيقاً، حيث أن الأمية هي النتيجة الحتمية للفقر وضعف التعليم، وتزداد نسبة الأمية فى المناطق الفقيرة التى يرتفع بها معدل الجهل لدرجة كبيرة. وثمة علاقة تربط بين والفقر والتعليم والأمية، فالفقر يمنع كثيراً من أبناء الفقراء من الذهاب إلى المدرسة، وبدلاً من ذلك يذهبون إلى ميدان العمل من أجل الإنفاق على أسرهم، وهذا الأمر، بدوره يزيد من حالة الأمية والتخلف المعرفي، وهذا يعني أن المجتمع بحاجة ماسة إلى خطة إستراتيجية شاملة تعالج هاتين المشكلتين: الفقر، الأمية، في وقت واحد، وعدم الإهتمام بمشكلة وإهمال المشكلة الأخرى. حتى يتسنى لأبناء الفقراء الإلتحاق بالتعليم والاستمرار فيه لتنمية قدراتهم بما يحقق التقدم المنشود لهم وللمجتمع كافة، وذلك لأن التعليم هو أحد أهم أسباب التقدم، بينما الأمية هى أهم أسباب التخلف في الدول، كما أن الإنسان الذي لا يستطيع القراءة أو الكتابة، لا يستطيع أن يبني أمة، أو أن ينهض بها.

ومن ثم فاذا أراد المجتمع تحقيق تحقيق نسبة كبيرة فى مجال الحد من الفقر، فيجب وضع خطة شاملة تستهدف كافة الأميين أينما وجدوا، وذلك للحد من هذه المشكلة ومن آثارها الكارثية على حركة تطور المجتمع، ولكسر حلقة الفقر التي تنتقل من جيل لآخر، وهو ما يتطلب بذل جهوداً دؤوبة ومستمرة من المعنيين بمحاربة الأمية من جهة، ومن المجتمع ومؤسساته ومنظماته من جهة ثانية، ولتحقيق ذلك فلابد أولاً من قرار سياسي جدي ومسؤول يضع هذه المشكلة الكبيرة في ذروة أولوياته، ويسخر لها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والكافية لمعالجتها، ويعتمد

الخطط الاستراتيجية الحقيقية، والبرامج المنهجية المختلفة للحد منها وفقاً لجداول زمنية محددة. ولعل الخطوة الأولى للحد من الأمية والقضاء عليها وتجفيف منابعها والروافد التي ترفدها، تكمن في القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم.

14- تطوير مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي الحكومية كمدخل لمحاربة الفقر :

يعتبر إنخفاض مستوى التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسى على وجه الخصوص العامل الأهم وراء انتقال الفقر عبر الأجيال. ويؤكد تقرير التنمية البشرية في مصر 2010، على انخفاض التحصيل العلمي للشباب الفقير، كما أن مستوى تعليمهم ليس كافيًا بالدرجة التي تمكنهم من الإفلات من شرك الفقر، وبالتالي ينتقل الفقر عبر الأجيال.[144] فالتعليم هو أقوى عامل له علاقة بالفقر، حيث إنه يحدد مدى تمكّن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدرة للدخل في المستقبل، وهو الضمان لتحقيق تماسك النسيج الاجتماعى ومناعة لما قد يتعرض له المجتمع من مخاطر وأزمات كما أن التعليم له تأثير قوي على أنماط الفقر، وتحقيق ذلك يتطلب-ضمن ما يتطلبه- السعى الدءوب لإقامة بنية المنظومة التعليمية على أساس حق التعليم للجميع ، وتكافؤ فرص إتاحته ، دون أن تقف في طريقه عوائق اجتماعية أو مادية أو جغرافية.[145] ولا شك أن الإرتباط بين التعليم والرفاهة له آثار واضحة على الأوضاع المجتمعية المختلفة.

واذا كان التعليم هو أكثر الخطوط الفاصلة التي تميز بين من يملك ومن لايملك في المجتمع. فان ذلك يحتم على المعنيين بأمور التعليم في مصر ضرورة البدء فى إصلاح مؤسسات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي كأحد الوسائل الرئيسية التي تمكّن المجتمع من توفير التعليم بالجودة المطلوبة لجميع أبناء المجتمع وبخاصة للفقراء منهم. وبما يؤدى إلى تيسير الإنتقال القائم على الاستحقاق من الفقر المدقع إلى الغنى وفقاً لنتائج التعليم.

نتائج الدراسة

من التحليل السابق لمؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1-أن الفقر يعد عاملاً رئيسياً في حدوث بعض المشكلات التعليمية، مثل نقص التمويل، وغياب بعض التلاميذ عن المدارس، ورسوب التلاميذ، وتسرب بعضهم من الدراسة.

2-أن التعليم يعد عاملاً أساسياً في حدوث الفقر، من خلال التفاوت في توزيع الفرص التعليمية بين الفقراء والأغنياء، والتفاوت في توزيع خدمات التعليم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وعدم كفاية التمويل الحكومى للتعليم، وهو ما يؤدى إلى انتقال كلفة التعليم إلى الأسر الفقيرة، وارتفاع تكاليف التعليم بصورة كبيرة مما يجعله حجر عثرة أمام التحاق

أبنـاء الفقـراء بـالتعليم، بالإضـافة إلـى انتشـار المـدارس الخاصـة وتوغـل الدروس الخصوصية.

3-أن التعليم يعد عاملاً مساعداً في الحد من الفقر، حيث يمثل الأداة الأساسية لتنمية قدرات جميع أبناء المجتمع أيا كانت إمكانياتهم الإقتصادية، كما يساعد في تحسين دخل الأفراد من خلال تنمية قدراتهم على الإنتاج، و يمثل وسيلة إنقاذ لأبناء الفقراء من براثن الفقر، باعتبار أنه أهم أدوات تحقيق الحراك الإجتماعى في المجتمع، كما يساعد في انتشال الفقراء من بركة الفقر الآسنة عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية، كما يؤدى إلى منع توارث الفقر على مر الأجيال، ويمثل طريق الخلاص للفقراء من حياة العوز والحرمان، حيث يحمل معه فرص الصحة الجيدة والرخاء والأمل في المستقبل، أى أنه يفتح الباب على مصراعيه لحياة الشرف والحرية للأفراد ولدولهم.

4-أن التذبذب الذى حدث في القيد المطلق والقيد النسبى للتلاميذ فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى خلال الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، يمكن إرجاعه إلى ما صاحب الأحداث التى مرت بها البلاد في مرحلة ما بعد الخامس والعشرين من يناير 2011، والتى صاحبها حدوث فقر وتردى حاد في معدلات النمو الإقتصادى للدولة، وفى الدخول المالية للمواطنين والتى انعكست على أوضاع التعليم بصفة عامة.

5-أن التراجع الملحوظ والمستمر في نسبة القيد الصافى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2014/2013 يرجع إلى سوء وتردى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، مما حدا بالكثير من الأسر الميسورة الحال مادياً إلى تفضيل إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة التى بدأت تنمو وتنتشر في المجتمع في السنوات الأخيرة.

6- أن التذبذب فى نسبة الإستيعاب الإجمالى ونسبة الإستيعاب الصافى في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية فى الفترة من عام 2010/2009، وحتى عام 2014/2013، يرجع إلى عاملين، الأول: هو انصراف نسبة غير قليلة من التلاميذ عن الإلتحاق بالمدارس الحكومية وإقبالهم على التعليم الخاص، والثانى: حالة الفقر التى تسود قطاعات واسعة من الأسر التى تقطن في القرى والنجوع والتى لا يتوافر بها مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، حيث لاتستطيع هذه الأسر إلحاق أبنائها بالتعليم بسبب أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية المتردية.

7-أن الفقر يمثل أهم أسباب حرمان بعض الفتيات من التعليم، وأن العادات الإجتماعية ، وارتفاع تكاليف التعليم، وأدوار النوع الإجتماعى السائدة والتي تمليها الثقافة المحلية تلعب دوراً مؤثراً في حرمان بعض الفتيات الفقيرات من حقهن في التعليم مما يجعلهن حبيسات أدوار تُقصيهنّ عن المدارس مثل تلك الأدوار التي تجبرهن على المساعدة في أداء الأعمال المنزلية، أو الدخول في عمالة الأطفال.

8-أن فقر الدولة وإنخفاض إيراداتها بصورة كبيرة جداً في مرحلة ما بعد 25 يناير أدى إلى إنخفاض قدراتها في الإنفاق على التعليم. ومن ثم لم تستطع الدولة بناء مدارس جديدة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى بصورة كافية، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في أعداد المدارس الحكومية خلال فترة التحليل. وعلى العكس من ذلك فقد زادت المدارس الخاصة بصورة كبيرة خلال نفس الفترة، حيث يتوافر التمويل من قبل المستثمرين في هذا القطاع، وتتوافر الرغبة من قبل الميسورين من أبناء الوطن على إلحاق أبنائهم بتلك المؤسسات الخاصة كسبيل للوجاهة الإجتماعية، مع ترك المدارس الحكومية للتلاميذ الفقراء من أبناء الطبقاًت الوسطى.

9-أن انخفاض نسبة المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة، وزيادة نسبة المدارس الحكومية التى تعمل بنظام الفترتين بالمقارنة بالمدارس الخاصة، وارتفاع نسبة المدارس الموجودة في المناطق الريفية التى تعمل بنظام الفترتين بالمقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الحضرية. ترجع إلى فقر الدولة وضعف قدرتها على بناء مدارس جديدة تكفى إستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ بالنسبة للمدارس الحكومية، كما ترجع إلى توافر الموارد المالية بكفاية بالنسبة للمدارس الخاصة.

10-أن انخفاض نسبة الزيادة في أعداد الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، وارتفاعها في المدارس الخاصة، يرجع إلى ضعف قدرة الدولة على بناء مدارس وفصول جديدة تكفى النمو السنوى في عدد التلاميذ ممن هم في سن المرحلة. وهو ما يعنى أن الفقر هو السبب الرئيس في حدوث ذلك.

11-أن ارتفاع كثافة الفصول فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، بالمقارنة بالمدارس الخاصة، وزيادة كثافة الفصول فى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالمقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، يرجع إلى فقر الدولة وعدم استطاعتها بناء مدارس وفصول تعليمية حكومية جديدة، تستوعب زيادة أعداد التلاميذ المقيدين

بمدارس الحلقة الأولى سنوياً. كما يعزى الارتفاع فى كثافة الفصول بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية إلى الزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ مقابل النقص فى أعداد الفصول.

12-أن ارتفاع نصيب المعلم من التلاميذ فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية بالمقارنة بالمدارس الخاصة، وزيادة نصيب المعلم من التلاميذ فى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالمقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، يعزى إلى فقر الدولة والضغوط الكبيرة على موازنتها العامة، في ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من من نمو الايرادات العامة، ومن ثم فان الصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه عجزاً مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة.

13-أن انخفاض معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى للمدارس الخاصة، مقارنة بالمدارس الحكومية، وزيادة معدل الانتقال للمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية إلى 102.6% ، بالمقارنة بإنخفاضه في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، يمكن أن يعزى إلى الفقر وعدم قدرة الأسر على استكمال تعليم أبنائها في المدارس الخاصة، حيث لم تستطع بعض الأسر التى كانت تلحق أبنائها بالمدارس الخاصة في الحلقة الأولى من إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة في الحلقة الثانية بسبب الفقر وإنخفاض مقدرتها المالية على تحمل النفقات الكبيرة في المراحل الأعلى. كما ترجع أسباب زيادة معدل الانتقال في مدارس الحضر إلى 102.6% في عام 2010/2009 إلى إلتحاق بعض التلاميذ الذين كانوا مقيدين في مدارس الحلقة الأولى الخاصة بالمدارس الحكومية الموجودة في المناطق الحضرية، بسبب عدم قدرتهم على تحمل التكاليف الدراسية المرتفعة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسى.

14- أن انخفاض معدل الاستبقاء الخاص بالمدارس الخاصة مقارنة بالمدارس الحكومية، وزيادته في المدارس الموجودة بالمناطق الحضرية عن 106.7% بالمقارنة بإنخفاضه في المدارس الموجودة بالمناطق الريفية، يمكن أن يعزى إلى الفقر وإنخفاض القدرات المالية للأسر المصرية. والذى يدفعها إلى سحب أبنائها من المدارس الخاصة قبل الوصول إلى الصف السادس من الحلقة، وهو ما يؤثر فيما بعد عند حساب معدل الاستبقاء، فيؤدى إلى إنخفاضه عن النسبة العظمى وهى 100%. كما أن زيادة معدل الاستبقاء بالمناطق الحضرية عن 106% أى بنسبة أكبر من 100% يمكن أن يعزى إلى أن نفس الأسر التى قامت بسحب أبنائها من المدارس الخاصة -وهى غالبا تقطن في المناطق الحضرية- بسبب إنخفاض الدخول وارتفاع الأسعار، اضطرت إلى إلحاق أبنائها بالمدارس

الموجودة بالمناطق الحضرية التى تقطن بها، وهو ما أدى إلى زيادة معدل الاستبقاء بها إلى أكثر من 106%.

15- أن زيادة معدل البقاء للإعادة فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية، وانخفاضه في المدارس الخاصة، وزيادته فى المدارس الموجودة بالمناطق الريفية بالمقارنة بالمدارس الموجودة بالمناطق الحضرية، يمكن ان يعزى إلى الفقر، فلا شك أن حال الأسر الفقيرة المتدنى والتي تعاني من الفقر والعوز يجعلها عاجزة عن إشباع رغبات أبنائها التعليمية، بل هى عاجزة عن تلبية أبسط رغباتهم كتوفير مستلزمات الدراسة ومتطلبات التحصيل، وفي هذه الحالة لا يمكن للتلاميذ أن يحققوا أي تحسن أو أن يحرزوا أي تقدم. ولا شك أن التلاميذ الذين يعيشون في بيئة إجتماعية فقيرة فانها تؤثر تأثيراً سلبياً على مستواهم الدراسي، كما قد يحول الفقر وانشغال الآباء فى الأسر الفقيرة بأعمالهم دون مراقبة الأبناء وتشجيعهم على التفوق في الدراسة، وقد ينتج عن الفقر لا مبالاة الوالدين في تربية الأبناء أو الكشف عن تطورهم الدراسى, وعدم وجود قيم عائلية تحفزهم على التعليم، وتحثهم على الإنجاز والتفوق، كون الوالدين أنفسهم لم يكن يعنيهم ذلك في ماضيهم.

16-أن الأسباب الجوهرية لتسرب بعض التلاميذ من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى تعود إلى عوامل إجتماعية واقتصادية محضة لا يمكن تجاوزها أو السكوت عنها والتى من أهمها الفقر والجهل، فالقدرات المالية لا تسعف الجميع، وهناك من يضطر إلى تأييد فكرة إلتحاق التلاميذ بمهنة أو عمل في وقت مبكر، حيث يضطر بعض أو غالبية المتسربين ولأسباب وثيقة الصلة بشظف العيش وعدم القدرة على تأمين نفقاتهم ومصاريفهم من جانب أرباب الأسر، إلى مغادرة مقاعد الدراسة والإلتحاق بسوق العمل.

17-أن ارتفاع معدلات النجاح فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الخاصة وانخفاضها في المدارس الحكومية، وكذلك ارتفاع نفس المعدلات فى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الموجودة في المناطق الحضرية مقارنة بالمدارس الموجودة في المناطق الريفية، يمكن أن يعزى إلى توافر التمويل وجودة العملية التعليمية بالمدارس الخاصة، كما أن الأسر التى تقوم بإلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة ذات المدخلات والعمليات الجيدة هى بالقطع أسر تمتلك دخول كافية للإنفاق على أبنائها بصورة كافية، ومن ثم يستطيع أبنائها إجتياز الإمتحان النهائى للمرحلة بمعدلات نجاح عالية. وبالنسبة لإنخفاض معدلات النجاح في المدارس الحكومية، والمدارس الموجودة بالمناطق الريفية، فان الفقر ونقص التمويل يلعبان دوراً أساسياً في انخفاض هذه المعدلات.

توصيات الدراسة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصى بما يلى:

1- بناء مدارس وفصول جديدة وكافية خاصة فى المناطق المحرومة من خدمة التعليم الأساسى.

2- التطبيق الفعلى لمبدأ العدالة في توزيع الفرص والإمكانات والتسهيلات التعليمية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

3-التطبيق العملى لمبدأ مجانية التعليم فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

4-قيام الدولة بتقديم دعم مالي للأسر الفقيرة التى لديها أفراد فى سن التعليم ومساءلتها حال عدم ذهابهم للمدرسة.

5-إسهام المنظمات غير الحكومية فى إعداد وتنفيذ برامج محددة لتوفير الفرص التعليمية للأطفال الفقراء.

6-تطوير برامج التغذية المدرسية اللازمة لحماية أطفال الأسر الفقيرة من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.

7-تشجيع المشاركة المجتمعية كأسلوب لجمع التبرعات اللازمة للمساعدة فى تعليم التلاميذ الفقراء.

8-التحديد الدقيق للأسباب الإقتصادية والإجتماعية والتربوية المسئولة عن رسوب و تسرب أبناء الأسر الفقيرة من التعليم ومعالجتها.

وفى ضوء ماتقدم، فإن أى حديث عن وضع حلول لمشكلة الفقر فى المجتمع إنما يستند إلى دعامة أساسية هى التعليم، حيث يمكن من خلاله تحقيق التكافؤ والمساواة بين الفقراء والأغنياء من أبناء المجتمع ، فى الفرص التعليمية المتاحة وفى معدلات الاستيعاب والقيد والترفيع والانتقال إلى المراحل الأعلى. وأن ثمة تأكيداً مستمراً على أن تفعيل دور التعليم فى الحد من الفقر، فى مرحلة ما بعد 25 يناير، يتطلب أن أن يؤدى التعليم وظائفه وأدواره بطرق وأساليب ووسائل ومناهج مختلفة ومغايرة عن الطرق والأساليب والمناهج والوسائل التى تم اتباعها فى مرحلة ما قبل 25 يناير ؛ لما بين التعليم والفقر من علاقات تبادلية. كما يجب أن يوضع فى الاعتبار أن التكلفة الإجتماعية والإقتصادية لحرمان أبناء المجتمع من التعليم بسبب الفقر, تكون بعيدة المدى ليس فقط للأفراد وأسرهم, وإنما لمجتمعهم أيضاً. وهو مايستلزم ضرورة أن يكون التعليم بمراحله المختلفة فى متناول أبناء الفقراء, ولا يكون فقرهم عائقاً فى سبيل الإرتقاء إلى أعلى فى درجات السلم التعليمى. وهذا يعنى أن يتوفر التعليم بالمجان لأبناء المجتمع وخاصة الفقراء منهم.

الهوامش

1 - عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001، ص37.

2-محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007م، ص6.

3 - منظمة العمل العربية: التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية(قضايا ملحة)، المجلد الثالث، منظمة العمل العربية، الجيزة ، 2010، ص129.

4 - هشام فرج عبد السيد محمد: إسهامات التربية في تحقيق متطلبات التنمية الثقافية في ضوء المتغيرات المعاصرة، دراسة ميدانية في بعض مناطق الريف بالدقهلية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2005، ص72.

5 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، 2013/2012، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، 2014، ص1.

6 - مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى بالتعاون مع قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة القاهرة ، مارس 2012، ص7.

7 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أوضاع الفقراء فى مصر، تقارير معلوماتية، السنة الرابعة، العدد (39) ، القاهرة، مارس 2010، ص2.

8 - اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع(الملخص)، اليونسكو، باريس، 2014، ص22.

9 - جامعة الدول العربية: تقرير التنمية الاجتماعية للدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، القاهرة، 2001، ص117.

10 - حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2010، ص204.

11- UNDP & Institute of National Planning; Egypt Human Development Report 2005, Choosing Our Future: Towards a New Social Contract, Institute of National Planning, Cairo, 2005, P.27.

12-سيف الإسلام على مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية فى مصر، رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم فى الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 5-6 مايو 2009، ص23.

13 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دولة العدل الاجتماعى: مركزية القيمة ولامركزية الحكم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، القاهرة، أبريل 2011، ص ص14-15.

14 - سارة صالح عيادة الخمشى: نحو تحديد احتياجات الأسر الفقيرة في مشاريع الإسكان الخيرى، دراسة تطبيقية على مشروع الأمير سلمان للاسكان الخيرى بمدينة الرياض، المؤتمر العلمى الدولى التاسع عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان: ضمان الجودة والاعتماد فى تعليم الخدمة الاجتماعية فى مصر والوطن العربى، فى الفترة من 12-2006/3/13 ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2006، ص9.
15 - باتل جبر بتال السبيعى: محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأثرها في الوقاية من الجريمة: دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1432 هـ /2011م ، ص10.
16 -معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010، شباب مصر: بناة مستقبلنا، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، 2010، ص78.
17 - Carrizo, Luis, et. al.; Information Tools for the Preparation and Monitoring of Education Plans, Education Policies and Strategies (5), UNESCO, Paris, 2003, P.73.
18 - داود عبد الملك الحدابي: المجتمع الأهلي والتميز والإبداع فى التعليم العالي، جامعة العلوم والتكنولوجيا نموذجاً، المؤتمر العاشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي فى الوطن العربي: التميز والإبداع فى التعليم العالي، والذى عقد فى تعز ، في الفترة من 7-8 ديسمبر/ كانون الأول 2005م ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2007م، ص209.
19 - Lashway, Larry; Educational Indicators, College of Education, University of Oregon, ERIC Digest, No. 150, August 2001,P.2.
available at, www.cemp.uoregon. edu/ pdf/digests/digest 150.pdf
20 - محمد صبرى الحوت ، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص 181.
21 - محمد عبدالله الرفاعي: معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائى العربى الاول للمعهد العربى للتدريب والبحوث الاحصائية: لا تنمية بدون إحصاء، خلال الفترة من 12-13 نوفمبر 2007، عمان، 2007، ص470.
22- عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، ص21.
23 - عصام حسنى محمد عبدالحليم: تأثير السياسات الاقتصادية على الفقر، دراسة تطبيقية على مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2008، ص77.
24 - البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990، ص41.
25 - مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مرجع سابق ، ص ص7-8.
26 - معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية، مصر 98 / 1999، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، 2000 ، ص11.
27 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أوضاع الفقراء فى مصر، مرجع سابق، ص2.

28 - أحمد السيد النجار: واقع الإفقار والتهميش الاقتصادي في مصر وإمكانيات مواجهته، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام 2006 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006، ص15.

29 - منظمة العمل العربية: التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية(قضايا ملحة)، مرجع سابق، ص134.

30 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أوضاع الفقراء فى مصر، مرجع سابق ، ص2.

31 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقرير قياس آراء الفقراء حسب المستوى الجغرافى من واقع مسح العقد الاجتماعى 2005، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة، فبراير 2007، ص14.

32- UNDP & Institute of National Planning; Egypt Human Development Report 2005, Choosing Our Future: Towards a New Social Contract, Op. Cit., P. 50.

33 - محمد محمود العجلوني: الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة من 10 – 12 / 5 / 2010 ، عمان، 2010، ص ص7-8.

34 - إبراهيم توهامي وآخرون: العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 131.

35 - سامية جبر شوشان: الإستراتيجية البيئية بين النمو الاقتصادي والفقر فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2008، ص64.

36 - مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مرجع سابق ، ص ص10- 11.

37 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الاقليمى للدول العربية، عمان، 2002، ص5.

38 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أوضاع الفقراء فى مصر، مرجع سابق ، ص4.

39 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، مرجع سابق، ص5.

40 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أوضاع الفقراء فى مصر، مرجع سابق ، ص5.

41 - مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مرجع سابق ، ص 8.

42 - معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية مصر 1996، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، 1997، ص14.

43 -فايز سارة: الفقر فى سورية، نحو تحول جذرى فى سياسة معالجة الفقر، دراسات المرحلة الانتقالية، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، لندن، 2011، ص ص10-11.

44 - المرجع السابق، ص27.

45 - أوزال عبد القادر: ملاحظات حول الفقر في العالم، كلية الاقتصاد، جامعة سعد دحلب بالبليدة، البليدة، 1998، ص ص14-15.
Available at: www.kantakji.com/media/3957/2106.doc
46 - حامد عمار: أحوال الإنسان في ربوع مصر ومؤشراتها في مطلع التسعينيات، المحاضرة التذكارية التى ألقيت في المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر: التعليم والاعلام11-13 يوليو 1994، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1994، ص ص19-20.
47 - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010 ، شباب مصر: بناة مستقبلنا، مرجع سابق، ص86.
48 -حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل، مرجع سابق، ص132.
49 - مجلس السكان الدولى، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار: مسح النشء والشباب في مصر: التقرير النهائى، مجلس السكان الدولى بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، القاهرة، يناير 2011، ص3.
50 - المرجع السابق، ص ص7-8.
51 - سلامة صابر محمد العطار: ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر، الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 13-14 يوليو 2011م، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، العدد(19)، 2011م، ص ص249-250.
52 - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الإقتصادية والاستراتيجية 2011، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص139.
53 - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010 ، شباب مصر: بناة مستقبلنا، مرجع سابق، ص ص 152-153.
54 - طلعت حسينى اسماعيل: متطلبات تفعيل دور البحث التربوى فى معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة مابعد 25 يناير، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (81) أكتوبر ،2013، ص168.
55 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2013/2012، مرجع سابق ، ص1.
56 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: إنفاق الأسرة المصرية على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2011/2010، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2011، ص1.
57 - حامد عمار: الإصلاح المجتمعى، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ص165.
58 - مجلس السكان الدولى، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار: مسح النشء والشباب في مصر: التقرير النهائى، مرجع سابق، ص ص60-62.

59 -المكتب المركزي للإحصاء: الأمية: تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق، 1428هـ/2007م ، ص45.

60 - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010 ، شباب مصر: بناة مستقبلنا، مرجع سابق، ص84.

61- Watkins, K., et. al, Education Charges : A Tax on Human Development, (Oxfam Briefing Paper): Oxfam International, London, 2001, p.2 & p. 4.

62 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر، حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد 68، القاهرة، مارس 2013، ص8.

63 - محمد دويدار: الدلالة الثقافية للنظام التعليمى فى مصر، مجلة سطور، العدد 7، القاهرة، يونيو 1997، ص60.

64 - حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة، قيم تربوية في الميزان، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2008، ص175.

65 - إسماعيل سراج الدين: الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع التعليم المصرى، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 2007، ص ص31-32.

66 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: برنامج تطوير نظم التغذية المدرسية فى المدارس المصرية ، القاهرة، أبريل 2005، ص 3.

67 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: منظومة التغذية المدرسية فى مصر، القاهرة، مايو 2014، ص 107.

68 - المكتب المركزي للإحصاء: الأمية: تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، مرجع سابق، ص ص22-24.

69 - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية 2008، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يناير 2008، ص 15.

70 - Navarro, J. C.; Education and Poverty : Challenges and Reasons for Optimism, Inter-American Development Bank, Sustainable Development Department, Poverty and Inequality Unit, Equidad, Vol. III, No.2, Oct. 2002, P.1.
Available at, www.iadb.org/sds/doc/POVVol3N2E.pdf

71 - محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص ص115-117.

72 - المرجع السابق، ص74.

73 - اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع 2014/2013 ، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، مرجع سابق، ص22.

74 - Oxfam; Education and Poverty, P.1,
Available at: http://Oxfam.org.uk/educationnow/poverty.htm

75- Watkins, K., et. al, Education Charges : A Tax on Human Development, Op. Cit., p.2 & p. 4.

76 - محمد صبرى الحوت: المدرسة الفعالة: طموحات التطوير وتحديات الجودة، المؤتمر العلمى السنوى لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: آفاق الإصلاح التربوى فى مصر، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2-3 أكتوبر 2004م، ص253.

77 - رياض بن جليلى: مؤشرات النظم التعليمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، العدد السادس والتسعون، السنة التاسعة، أكتوبر/ تشرين أول، 2010، ص3.

78 - محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص ص 206-207.

79- Zwier, Stephaniem; Learning for Innovation in Quality Edcuation, Ameta – Evaluation of Plan's School Improvement Program, Center For International Development, Issues Nijmegen, CIDIN, April 8, 2008, P.11, P.13.

80- Jackson, Shirley A.; Middle School Performance Indicators and their Relationship to School Accountability Ratings and Student Achievement , Ph.D, Department of Educational Leadership and Counseling, Sam Houston State University, 2005., PP 6-9.

81 - أشرف السعيد أحمد محمد: الجودة الشاملة والمؤشرات فى التعليم الجامعى، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م ، ص ص171-172.

82 - ر0هـ هوفمان، وآخرون: السياقات المؤسسية للأنظمة التعليمية فى أوروبا، مقارنة عبر الدول للجودة والمساواة، ترجمة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2005م، ص 15.

83 - محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص 208.

84 - أحمد إسماعيل حجى: اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى، التعليم والأسرة والإعلام، دار الفكر العربى، القاهرة، 2002م، ص280.

85 - محمد صبرى الحوت : تكنيك الخريطة المدرسية، المفهوم والأهداف والإجراءات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (8)، السنة (4)، يناير 1989م، ص ص 307 -308.

86 - معهد اليونسكو للإحصاء: الموجز التعليمي العالمي: مقارنة احصائيات التعليم عبر العالم، مونتريال ، 2007، ص197.

87- UNESCO; World Education Report 2000, The Right to Educaiton: Towards Education for All throughout Life, World Education Indicators, UNESCO, Paris, 2000, P. 125.

88 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، اليونسكو، مونتريال، 2009م، ص9.

89 - محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: تشخيص النظام التعليمي كأساس لتخطيطه، مؤتمر قضية التعليم في مصر أسس الإصلاح والتطوير، المجلد الثانى، لجنة شئون المجتمع، جامعة أسيوط، 13-15 أكتوبر 1990م ، ص514.

90 معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص10.

91- Châu, Ta Ngoc; Demographic Aspects of Educational Planning, UNESCO, IIEP, Paris, 2003, P. 35.

92 - محمد صبرى الحوت: تكنيك الخريطة المدرسية، المفهوم والأهداف والإجراءات، مرجع سابق، ص314.

93 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعليم الأساسى فى مصر، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مايو 2008م، ص82.

94 - عبد اللطيف محمود محمد: تحليل أداء السياسة التعليمية رؤية نظرية وإطار تطبيقى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010م، ص74.

95 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص5.

96- Mehta, Arun C.; Indicators of Educaitonal Development with Focus on Elementary Education: Concept and Definitions, Module on Indicators of Educational development, National Institute of Educational Planning and Administration, New Delhi, 2004, P.7.

97 - محمد صبرى الحوت: تكنيك الخريطة المدرسية، المفهوم والأهداف والإجراءات، مرجع سابق، ص312.

98 - معهد اليونسكو للإحصاء: الموجز التعليمي العالمي: مقارنة احصائيات التعليم عبر العالم، مرجع سابق ص198.

99 - وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم فى مصر، الدليل الفنى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يناير 2009م، ص31.

100 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص6.

101 -رسالة اليونسكو: التمويل الصغير، مساعدة الفقراء كى يساعدوا أنفسهم، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يناير 1997، ص39.

102 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص21.

103 - حامد عمار: فى بناء الانسان العربى، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة 1992، ص278.

104 - فاروق البوهى، وعنتر لطفى: مهنة التعليم وأدوار المعلم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص63.

105 - حسن حسين البيلاوى، وآخرون: الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد " الأسس والتطبيقات"، دار المسيرة، عمان، 2005، ص ص 119-120.

106 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعى وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، أبريل 2014، ص40.
107 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعليم الأساسى فى مصر، مرجع سابق، ص 51.
108 - وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص 71.
109 - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم (148) بتاريخ 200/7/25م بشأن تلافى التباين الموجود فى كثافات الفصول بالمدارس الابتدائية الحكومية.
110- UNESCO; Practical Tips for Teaching Large Classes: A Teacher's Guide, UNESCO, Bangkok, 2006, P.1.
111 - محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص199.
112 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص21.
113 - ضياء الدين زاهر: الإصلاح الاقتصادى ومأزق التعليم المصرى، دراسة تحليلية، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، القاهرة ، ديسمبر1993م، ص123.
114 - UNESCO; Educational Statistics and Indicators, Training Materials in Educational Planning Administration and Facilities, UNESCO, Paris, June 1985, P.65.
115- Kimalu, Paul K., et. al; Education Indicators in Kenya, Social Sector Division, Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis, Kippra Working Paper, No.4, Nairobi, May 2001, P.43.
116 -محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: تشخيص النظام التعليمي كأساس لتخطيطه، مرجع سابق، ص ص 519-520.
117 -وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص45.
118 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص8.
119 - UNESCO & IIEP; Distance Course on Statisitics and Basic Indicators for Educational Planning, Training Material, IIEP, Paris, 2010, P.45
120 - محمد صبرى الحوت: تكنيك الخريطة المدرسية، المفهوم والأهداف والإجراءات، مرجع سابق، ص315.
121 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص13.
122 -عبد اللطيف محمود محمد: تحليل أداء السياسة التعليمية رؤية نظرية وإطار تطبيقى، مرجع سابق، ص125.

123- Villanueva, Charles C.; Education Management Information System (MEIS) and the Formulation of Education for All (EFA) Plan of Action, 2002-2015 in Cooperation with UNESCO Almaty Cluster Office and the Ministry of Education, Jajikistan, 2003, P.44.

124 - هناء شحات السيد حجازى: مؤشرات الأداء المؤسسى واصلاح التعليم، سلسلة التربية والمستقبل العربى(6) ، الأنجلو المصرية، القاهرة، 2014، ص242.

125 - Villanueva, Charles C; Educaiton Management Information System (MEIS) and the Formulation of Education for All (EFA) Plan of Action, Op.Cit,. P.45

126 - Mehta, Arun C.; Indicators of Educaitonal Development with Focus on Elementary Education: Concept and Definitions, Module on Indicators of Educational development, Op. Cit., P.20.

127 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص12.

128 -الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الأمية في مصر، آليات وأساليب التصدى لها، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ديسمبر 2004م، ص12.

129 - مى شهاب: الرسوب والتسرب والإحجام بمرحلة التعليم الأساسى فى محافظة القاهرة، دراسة حالة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2004م، ص23.

130- Villanueva, Charles C.; Education Management Information System (MEIS) and the Formulation of Education for All (EFA) Plan of Action, Op. Cit., P.45.

131 - معهد اليونسكو للإحصاء: مؤشرات التربية: توجيهات فنية / تقنية، مرجع سابق، ص40.

132 - وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص37.

133- The National Center for Education Statistics, Forum Guide to Education Indicators, US. Department of Educaiton, Washington, D.C., 2005, P.64.

134 - محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص199.

135 - UNESCO; Educational Statistics and Indicators, Training Materials in Educational Planning Administration and Facilities, Op. Cit., P.59.

136 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مستويات الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم بالإعتماد على نتائج مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2013/2012، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، 2013، ص1.

137 - المرجع السابق، ص 16.
138 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر، حقائق وآراء، مرجع سابق، ص ص6-9.
139 - حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل، مرجع سابق، ص158.
140 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعى وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، مرجع سابق، ص30.
141 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: منظومة التغذية المدرسية فى مصر، مرجع سابق، ص2.
142 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: برنامج تطوير نظم التغذية المدرسية فى المدارس المصرية، مرجع سابق ، ص3.
143 - حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص ص 262-265.
144 - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010 ، شباب مصر بناة مستقبلنا، مرجع سابق 2010، ص84.
145 - حامد عمار: الإصلاح المجتمعى، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مرجع سابق، ص150.